

أمريكا والسعودية

تكامل الحاضر.. تنافر المستقبل

ريتشارد بريس

وفريق من المحللين

أمريكا والسعودية

تكامل الحاضر .. تنافر المستقبل

تقدير للكونجرس الأمريكي
ترجمة: سعد هجرس

من الناشر

عندما تشرع الدول في رسم سياسة لعلاقاتها الدولية تكون خطوتها الأولى هي تحديد الدولة التي تستحق أن تحتل المركز الأول في اهتماماتها. والقاعدة الأولى في هذا التحديد هي "الأمن القومي" للدولة المعنية، وعلى أساسها يجري تقرير مراكز الدولة الأخرى في درجات أهميتها النسبية، وينبني هذا كله على أساس من منظور يحلل "الأمن القومي" إلى عنصره الرئيسي: مصادر الخطر، ومرتكزات الأمان.

ينطبق هذا على الدول جميعاً: كبرت أم صغرت. قويت أم ضعفت. فإذا تأملنا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في "عالم القطبين الكبيرين" الذي أنتجته الحرب العالمية الثانية، وجدنا أنه يقع في باب البدهيات أن يكون الاتحاد السوفييتي هو "الدولة الأولى" في مشاغل سياستها الخارجية واهتماماتها، فهو المصدر الأول للخطر وهو المنافس الذي لا مفر من منازلته في السلم وفي الحرب، في السياسة والاجتماع والاقتصاد، في الهيمنة الثقافية والانتشار الإعلامي، وإجمالاً: في صراع القوى والمذاهب والقيم.

وإذا كان هذا القرار بدهياً في السياسة الأمريكية في هذا الظرف الموصوف، فإن ما يلي السؤال البدهي هو: من يحتل المركز الثاني؟ وإذا كانت الدول - عادة - لا تفصح إلا عن تعيين الخصم الأول والمنافس الأول والحليف الأول، فإنها تترك ما يلي ذلك للمتغيرات وللتخمينات تحقيقاً للمرونة في السياسة الخارجية، وإفساحاً لمجال المناورة فيها. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد درجت ساسيتها الخارجية على خلق انطباع عام واسع الانتشار بأن الحلف الأطلسي واليابان ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الدول الصناعية الرأسمالية الأغنى في العالم، (24 دولة) والأعضاء الستة الذين يشاركونها القمة الاقتصادية السباعية.

إن هذه جميعاً هي التي تحتل المكانة أو المكانات التالية في أولويات سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، فهذه جميعاً هي الحليف، هي ركيزة الأمن.

لكن من يدقق قليلا في خطوط تفكير السياسة الخارجية الأمريكية ومواقع انشغالها، فلن يفوته أن يجد المملكة العربية السعودية محشورة ومتضمنة ضمن هؤلاء، وباعتبارها مرتكزا مهما من مرتكزات أمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأمن هذه جميعا، أي أمن ما درجت هذه السياسة على تسميته "التحالف الغربي".

ومن يدقق أيضا، وخطوة أخرى في هذه السياسة، فسيجد أن هذا المركز الذي تحتله السعودية فيها، مركز غير قلق، وإن يكن مصدرا للقلق. هو مركز غير قلق، بحكم أن ما تحقق لاقتصاد هذا "التحالف الغربي" من نمو وازدهار قد اعتمد على دعامتين: وفرة مصادرة الطاقة وبكلفة رخيصة مهما ارتفع سعر البعض منها، ووجود أسواق للتصدير مطردة الاتساع. وللمملكة النفطية العتيدة موقعها المميز في الاتجاهين؛ فهو أكبر مستودع منفرد ومؤكد للنفط في "العالم الحر"، كما أنها في سوق النفط وسياساته هي القوة المحافظة التي تعمل على كبح ارتفاع أسعاره، ومراعاة عنصر مصلحة الاقتصاد الغربي في اعتدالها واستقرارها بقدر الإمكان. ومن الناحية الأخرى، فإنها على قلة سكانها، واحدة من أهم الأسواق المستوردة للسلع التي ينتجها الغرب، وخصوصاً من الولايات المتحدة. إلا أن مركزها غير القلق هذا، هو في الوقت ذاته مصدر للقلق، فبقدر أهميتها يكون التخوف من فقدانها.

ومصادر هذا التخوف عديدة: منها ما هو داخلي يتعلق بقدرتها على "الاستيعاب الاقتصادي" بحكم قلة السكان، ومنها ما يتصل بعوامل تكوين المملكة ذاتها، ومنها ما يتصل بالأسرة التي تحكمها والقلق الذي لا مفر منه، من قدرتها على السيطرة على مقدرات البلاد، إلى مستقبل الأسرة ذاتها. كذلك فإنها من مصادر التخوف، وضع المنطقة التي تقع فيها المملكة وإليها تنتمي، يستوي في هذا انتماؤها العربي أو الإسلامي. فهي منطقة لم يكتمل تطورها بعد، وبالتالي فإن تحولاتها لم تدخل بعد إلى دائرة الاستواء وبسر التغيير، كما أن الغرب، الذي تحتل المملكة هذا المركز المهم لرخائه وازدهاره، أي لأمنه، يتحمل في نظر أهل هذه المنطقة مسؤولية جسيمة فيما تشكو من مظالم، أبرزها ظلامه إقامة الدولة الصهيونية في قلب المنطقة العربية الإسلامية.

هذه العوامل التي يعرضها هذا التقديم بعمومية وإيجاز تجعل فهم العلاقة الأمريكية/السعودية، ضرورة لفهم السياسة الأمريكية حيال المنطقة، ومن مكونات هذا الفهم، الحاجة إلى الاطلاع على عينه من التفكير الرسمي أو شبه الرسمي الأمريكي لهذه العلاقة.

ولقد كان هذا هو دافعنا إلى نشر هذا الكتاب، كحلقة واحدة في جهد نتطلع إلى مواصلته اقتراباً من الكفاية التي لا تدعي الاكتفاء.

"الناشر"

تقديم

مجلس النواب
لجنة الشؤون الخارجية
واشنطن - 7 أغسطس 1981
أعدت مكتبة الكونجرس هذه الدراسة وقدمتها إلى لجنة الكونجرس الفرعية الخاصة بأوروبا

والشرق الأوسط التي يرأسها لي هاملتون Lee H. Hamilton. ثم قُدمت إلى لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس. وتحلل الدراسة، بقدر من الإسهاب، العلاقات الأمريكية - السعودية في ضوء التطورات التي طرأت على الشرق الأوسط والخليج الفارسي منذ عام 1978، وبخاصة الاعتماد الأمريكي المتزايد على النفط المستورد، والثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان. والهدف الشامل لهذه الدراسة هو أن تقدم تقييماً لأهمية السعودية للمصالح الأمريكية وعوامل التغيير التي قد تؤثر على هذه المصالح، وخيارات السياسات المطروحة أمام الولايات المتحدة. واستنتاجات الدراسة خاصة بشعبة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني التابعة لإدارة بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أعضاء لجنة الشؤون الخارجية. رئيس اللجنة كليمنت زابلوكي

خطاب الإحالة

7 أغسطس 1981
كليمنت زابلوكي
رئيس لجنة الشؤون الخارجية
مجلس النواب - واشنطن
السيد الرئيس: مرفق مع هذا الخطاب دراسة للجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط أعدتها شعبة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني بإدارة بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس. وقد تم طلب إعداد هذه الدراسة بعد فترة وجيزة من سقوط الشاه والتدهور السريع للموقف في إيران وأفغانستان. والدراسة جزء من جهد هذه اللجنة الفرعية لفحص السياسات الأمريكية في منطقة الخليج الفارسي الحاسمة، عموماً، ولأهمية السعودية للولايات المتحدة في سياق منطقة الشرق الأوسط خصوصاً. وينقسم الجزء الأكبر من التقرير إلى ثلاثة أقسام: الأول يتضمن وصفاً للتصورات السعودية للتهديدات التي تواجه المملكة العربية السعودية، والثاني يتضمن تقييماً للاستقرار الداخلي في المملكة، والثالث يتضمن تقييماً للمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية. ويسعى القسم الختامي للتقرير إلى تحديد القضايا المهمة في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، التي قد تتطلب مزيداً من فحص الكونجرس. وأمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة في تقييم العلاقات الأمريكية السعودية وستكون لأجزاء من هذا التقرير أهمية خاصة للكونجرس عند مداولاته حول قضية مبيعات الأسلحة للسعودية وحول الخطط الأمريكية لزيادة قدرتها على إنزال قوة عسكرية أمريكية في الخليج الفارسي والمحيط الهندي. وقد كتب هذا التقرير ريتشارد بريس Richard m.Preece المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، بشعبة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني بإدارة بحوث الكونجرس. وأعدت جيل كوبيج Gail Coppage النسخة النهائية من التقرير.

والتحليل المقدم هنا هو تحليل إدارة بحوث الكونجرس، ولا يعبر بالضرورة عن آراء أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط.

لي هاملتون

رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط
ملخص

أهمية السعودية للولايات المتحدة

تتبع أهمية السعودية للولايات المتحدة من سلسلة من العوامل:

- فالسعودية تتحكم في أكثر من ربع المخزون العالمي المعروف من البترول.

- وتسيطر جغرافياً على شبه الجزيرة العربية، وحدود كل من الخليج الفارسي والبحر الأحمر، وتقع على الجانب الجنوبي لمنطقة أمن إسرائيل.

- تستثمر القرارات التي يتخذها قادتها فيما يتعلق باستخدام مدخراتها المالية الضخمة في أن يكون لها أثر هام على النظام الاقتصادي الغربي.

- باعتبارها القوة الاقتصادية والمنتجة للنفط المهيمنة في شبه الجزيرة العربية، وباعتبارها مركز الدين الإسلامي، فإنها تلعب دوراً رئيسياً في

الحفاظ على الاستقرار والأمن في شبه الجزيرة ومنطقة الخليج الفارسي ومنطقة البحر الأحمر عموماً.

- تلعب في السنوات الأخيرة دوراً رئيسياً، دافعاً على الاعتدال في مداولات منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك)

- كما أنها سابع أكبر سوق في العالم للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية، باستثناء مبيعات الأسلحة.

الأمن السعودي: المشكلات والسياسة

تقدر الاحتياطات البترولية للسعودية بنحو 8,177 مليار برميل، أي أكثر من ربع الاحتياطات العالمية المؤكدة. ويُستمد 90% تقريباً من دخل المملكة

من النفط الذي ولد عوائد تقرب من 54 مليار دولار خلال السنة المالية 1979% 1980، وحوالي 93 مليار دولار في السنة المالية 1980% 1981،

والموارد النفطية للسعودية وقدراتها المحتملة على الإنتاج في القرن الحادي والعشرين، ومدخراتها المالية الكبيرة؛ تعطي المملكة أهمية

سياسية في الشؤون الدولية تفوق بكثير قاعدتها السكانية الصغيرة وقدراتها العسكرية المحدودة. وفي نفس الوقت فإن هذه الموارد نفسها تجعل

المملكة هدفاً محتملاً ومكشوفاً لكل من القوى الإقليمية والخارجية.

وعدد سكان المملكة، الذي يصل إلى 4 ملايين نسمة تقريباً، أصغر من عدد سكان العديد من جيرانها؛ بما في ذلك العراق (12 مليوناً) واليمن الشمالي

والجنوبي معاً (9 ملايين) وإيران (36 مليوناً). وضآلة عدد السكان، بالإضافة إلى نقص قوة العمل الماهرة، تقيد برامج التحديث الاقتصادية والعسكرية.

ويظل توسع الاقتصاد معتمداً - بالتالي - على العمل الأجنبي الماهر وغير الماهر.

وإحساس السعودية المتزايد بأنها غير حصينة عسكرياً، النابع إلى درجة

كبيرة من موقعها الجغرافي ومواردها النفطية، قد أغرى القيادة السعودية بأن تبدأ جهوداً كبرى لتطوير قواتها المسلحة. ويحاجى السعوديون بأنه يجب

عليهم استخدام تكنولوجيا متفوقة في معدات عسكرية متطورة لتعويض قوتهم البشرية المحدودة. لكن رغم الإنفاق الضخم على البنية الأساسية

العسكرية والتدريب وحياسة العتاد، فإن القدرات العسكرية السعودية تظل محدودة.

وهذه المحدودية في القدرة العسكرية تعمل - بدورها - كقيد على السياسة الخارجية.

وتستخدم الموارد المالية للسعودية المستمدة من النفط كأداة رئيسية في السياسة الخارجية.

وتشمل أهداف السياسة الخارجية السعودية:

- مساعدة الدول المجاورة الصديقة ضد التأثيرات الداخلية أو الخارجية المزعجة للاستقرار بها.
- المشاركة في التنمية الاقتصادية والعسكرية للدول العربية، وبخاصة دول المواجهة مع إسرائيل.
- السعي إلى تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك حل ملائم للفلسطينيين والمصالح الإسلامية في القدس.
- إبقاء المنطقة خالية من القواعد العسكرية الخارجية، وبخاصة للقوى العظمى.
- تشجيع الدول الإسلامية على تعزيز المبادئ والقيم الإسلامية في نظمها السياسية والاجتماعية.
- تقوية النظم الاقتصادية التنافسية الغربية التي ربط السعوديون مواردهم المالية بها.

ويرى السعوديون تهديدات لهم من نظم إقليمية لها التزامات أيديولوجية أو علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي. ومصادر القلق الأساسية بهذا الصدد هي العراق وإيران وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وقد أبدى السعوديون قلقاً متزايداً إزاء التحركات السوفيتية في أفريقيا (ولا سيما في منطقة القرن الأفريقي) وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفي أفغانستان. ورأى السعوديون هذه التحركات، بالإضافة إلى سقوط الشاه في إيران، كأعراض للضعف الأمريكي.

ونظروا إلى زعزعة الاستقرار في إيران والصراع العراقي - الإيراني كمسائل مؤثرة على الأمن الإقليمي قد تجلب التدخل الخارجي بصورة أقرب إلى منطقة الخليج الفارسي.

ويعتبر السعوديون أنه من اللازم تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، ويحاجون بأن تجدد العداوات (العربية - الإسرائيلية) سيقوى القوى الثورية الراديكالية في الشرق الأوسط وسيزيد النفوذ السوفيتي، مما يضع مزيداً من القيود على العلاقة الأمريكية - السعودية. وينظر السعوديون إلى المسألة الفلسطينية على أنها مصدر ثابت ينطوى على زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. وبالتالي فإنهم يعتبرون أن الفشل في حل هذه المسألة هو أكبر قوة مزعجة للاستقرار في المنطقة.

الاستقرار الداخلي

المجتمع السعودي، رغم ما شاهده من تقدم اقتصادي سريع في الأعوام الأخيرة، يظل مجتمعاً تقليدياً ودينياً بقوة، وموجهاً صوب المؤسسات والهويات القبلية. ومع ذلك فإن صب كميات هائلة من الدولارات النفطية في برامج التحديث يفرض تغيراً اقتصادياً واجتماعياً بسرعة متزايدة، ومثل هذا التغير سيكون من شأنه في آخر الأمر أن يهدد التماسك الاجتماعي.

وتكمن السلطة في الأسرة المالكة، وبشكل خاص، في شخص الملك. وفي التطبيق، فإن سلطات الملك تكون محدودة بقدرته على بناء إجماع بين أسرة آل سعود والقادة الدينيين ورؤساء القبائل الهامة. وتساهم المثل العليا الإسلامية إلى حد كبير في السمة الفريدة للنظام السياسي السعودي، والشريعة الإسلامية التي توفر قداسة قوية لسلطة الأسرة المالكة تفرضها السلطات الحكومية بالتنسيق مع المؤسسة الدينية.

وتخلل العلاقات الشخصية التقليدية والتحالفات العائلية، البنية الإدارية - السياسية السعودية. فالكثير من سلطة العاهل السعودي مفرقة على أهم أعضاء أسرة آل سعود.

فمواقعهم تمدهم بقواعد سلطة شخصية موزعة بطريقة تحفظ التوازن على خطوط مختلفة للانحدار من سلالة الملك عبد العزيز بن سعود، الذي توحدت المملكة في ظل حكمه عام 1932، كما أن هذه الجماعات المختلفة تعكس تعبيرات مستمرة عن منافسات خاصة. لكن الخلافات الشخصية والسياسية ظلت حتى الوقت الراهن داخل إطار الأسرة المالكة. والترقى السريع للنخبة الحديثة - المكونة من وزراء الحكومة والمستوى الأعلى من البيروقراط وضباط الجيش الذين تلقى معظمهم تعليمه في الخارج - يعكس الحاجة الملحة لمهاراتهم التقنية والإدارية. ورغم أن نفوذ هذه النخبة محدود في الوقت الحاضر فإن حجمها وأهميتها سيزدادان بكل تأكيد مع اتساع وتنوع اقتصاد المملكة. وكثيرون من هؤلاء التنكوقراط السعوديين الشبان ينتقدون ما يرونه كتبديد شائع ولا كفاءة للنظام. والإسلام لا يميز بين الدولة والدين. وعلمنة المجتمع السعودي التي ترافق عملية التحديث يُنظر إليها كتهديد محتمل من جانب أعداد كبيرة من السعوديين المستائين من التحديث، والذين يوجد من بينهم قادة للإسلام الأصولي. وتبعاً لذلك فإن آل سعود قد يواجهون تحديات لشرعيتهم إذا لم يتعاملوا بفاعلية مع هذه المشكلات.

ومن بين المصادر المحتملة لزعزعة الاستقرار:

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحديث.
- عدم التلبية الكافية لتوقعات أو مطالب النخبة الحديثة في حصتها من السلطة السياسية.
- مسألة الفساد الحساسة سياسياً.
- وجود قوة عمل أجنبية كبيرة.
- التنافسات الشخصية والخلافات السياسية داخل الأسرة المالكة.
- الطموحات الشخصية أو الإيدلوجية فيما بين جماعات خارج الأسرة المالكة، وخاصة القادة العسكريين.
- تعبئة القادة الإسلاميين الأصوليين للعناصر الساحضة من السكان. ومن ناحية أخرى أظهرت القيادة السعودية حساسياتها إزاء مشكلات داخلية قائمة أو محتملة. وقد حاولت ترويض التناقضات بين القيم التقليدية وقيم التحديث المستوردة من الغرب التي تنتشر بسرعة في سائر أنحاء المملكة. ومثل هذه التناقضات التي نشأت نتيجة من التحول الاجتماعي في السعودية ستكون لها بالضرورة آثار واضحة على تطور النظام السياسي. لكن من بين العوامل التي تعزز الاستقرار - على الأقل في المدى القريب - ما يلي:
- انتشاره أسرة آل سعود في سائر أنحاء الهيكل الإداري للمملكة بأسره - بالمؤسسات البيروقراطية والقوات المسلحة والحرس الوطني والشرطة والجمارك وحرس السواحل.

- التماسك الداخلي لآل سعود، رغم الانقسامات العشائرية والمنافسات الأميرية.

- ضعف وانقسام وعدم تنظيم المعارضة التي تفتقر حتى الآن لقضية معينة أو زعيم يمكن أن يوحد الخصوم في قوة تهدد آل سعود.

مصالح الولايات المتحدة والسعودية

تعتبر كل من الحكومتين الأمريكية والسعودية أن تعزيز العلاقة الأمريكية - السعودية يحقق المصلحة القومية الحيوية لكل منهما. ومنذ عام 1978 تعرضت هذه العلاقة لتغير هام في ضوء التطورات التي طرأت على الشرق الأوسط ومنطقة غرب آسيا.

وقد كانت السعودية مساندة نسبياً لمصالح الاقتصادات الغربية في إنتاجها النفطي وفي سياسات تحديد سعره، رغم أن هناك ضغطاً داخل الأسرة المالكة لخفض الإنتاج وإبطاء عملية التحديث. ويُنظر إلى العوائد النفطية الكبيرة وعدم كفاية المنافذ لاستثمار الفوائض المالية كمصدرين لزعة الاستقرار الداخلي. وفي نفس الوقت؛ يدرك السعوديون أن الأمن الخارجي يعتمد - إلى درجة كبيرة - على الدعم الأمريكي وعلى استقرار النظام الاقتصادي الغربي، الذي يتطلب بدوره أن تحافظ السعودية على مستويات عالية نسبياً من إنتاج النفط. والنظام السعودي - بوصفه قوة محافظة تتبع سياسات معتدلة وبراجماتية عملية عامل مهم في السياسة الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية الغربية في المنطقة. ولذلك فإن قيام انتفاضة معادية للغرب في هذه المملكة الغنية بالنفط، والمالية للغرب، سيلحق ضرراً كبيراً بالبلدان الغربية.

وبينما يوجد عدد من المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية، فإن هناك عوامل معينة ستفرض مشكلات في العلاقات بينهما في المستقبل:

- فالضغوط الداخلية في السعودية من أجل سياسة مقيدة بدرجة أكبر لإنتاج النفط قد تعقد العلاقة الاقتصادية الأمريكية - السعودية في المدى المتوسط أو المدى البعيد.

- والقلق السعودي إزاء القضية الفلسطينية وقضية القدس العربية سيعقد العلاقة الأمريكية - السعودية إذا لم تتدبر الولايات المتحدة فرض ضغوط معقولة على إسرائيل لحملها على الاعتدال في مواقفها.

- والعلاقات الوثيقة ستوقف على الحساسية الأكبر من جانب الولايات المتحدة والقوة الغربية الأخرى إزاء الموقف السياسي الدقيق للسعودية في منطقة الشرق الأوسط.

- وليس هناك ضمان لأن يستطيع آل سعود الاستمرار في السيطرة على عملية التحديث والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المملكة، وذلك رغم أن قوة نظام آل سعود داخليا في المدى القصير لا يجب التهوين من شأنها أو تقديرها بأقل من حقيقتها.

- تبدو الانقسامات القائمة داخل آل سعود كمؤشر على أن العلاقة الخاصة الأمريكية - السعودية يجب على الأرجح إعادة تقييمها كلما حدث والتكامل في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة تهدد بتعقيد العلاقات الأمريكية - السعودية.

- ينظر السعوديون إلى العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة على أنها اختبار رئيس لإمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة المتحددة والالتزام السياسي الأمريكي تجاه المملكة.

مقدمة

اضطلعت المملكة العربية السعودية، في السنوات الأخيرة، بدور متزايد الأهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية، وذلك بفضل موقعها الجغرافي وسيطرتها على مخزون هائل من البترول وفوائدها من البترودولارات، وأيضاً نتيجة للافتقار إلى الاستقرار في الأماكن الأخرى من منطقة الخليج. والاحتياطات النفطية الكبيرة للسعودية وقدراتها على الإنتاج النفطي تعطي هذه المملكة تأثيراً كبيراً أكبر من أن يتناسب مع قاعدتها السكانية الصغيرة أو قدرتها العسكرية. وتتبع فاعليتها السياسية في الشؤون الدولية من عوامل اقتصادية في المقام الأول.

وقد أقامت الولايات المتحدة والسعودية علاقة خاصة، يرجع أصلها إلى الدور الكبير الذي لعبته الشركات الأمريكية في تنمية الموارد البترولية السعودية في الثلاثينات. وقد تعززت العلاقة بعد ذلك عن طريق التعاون على مستوى الحكومتين والمساعدة الحكومية. وأصبح واضحاً أن المسؤولين في كلا البلدين يعتبرون أن الحفاظ على هذه العلاقة وتعزيزها يمكن أن يوفر أساساً لحل القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية، وقضايا الطاقة، التي تواجه الولايات المتحدة والسعودية. ومن المنظور الأمريكي، فإن القرارات التي تتخذها الحكومة السعودية يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات الأمريكي، ومستقبل الدولار، ومعادلة الطاقة الأمريكية والعالمية، ومعدل الانتعاش الاقتصادي العالمي، والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي، وهدف الحل الشامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

وقد كانت الأدوات الرئيسية لسياسة تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية هي النفط، والأسلحة، والتجارة، والدعم السياسي. وهذه الأدوات - كما يتخيلها المراقبون في كلتا الدولتين - تم النظر إليها على أنها مترابطة معاً. فالمساعي لتقوية العلاقات في أحد المجالات يتم تصورها على أنها وسيلة لضمان صلة وثيقة في المجالات الأخرى.

ومن بين التطورات الأخيرة في المنطقة الثورة الإيرانية، واتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، واندلاع العداوات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتحركات السوفيتية في القرن الأفريقي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأفغانستان (في إيران ولبنان) والسياسات العراقية في ظل نظام صدام حسين، والنزاع العراقي - الإيراني، واحتجاز الرهائن في إيران ولبنان، والهجوم على الحرم المكي بالسعودية، ونشاطات منظمة التحرير الفلسطينية، وزيادات الأوبك لأسعار النفط وتلويحها بإمكانية خفض الإنتاج. وفي ضوء هذه التطورات ثار السؤال التالي: ما هي أهمية السعودية للولايات المتحدة، وما هي فرص المصالح الأمريكية هناك، وما هي الأخطار التي تهدد هذه المصالح؟

إن الهدف الإجمالي لهذا التقرير هو أن يقدم تقييماً لأهمية السعودية للمصالح الأمريكية، ولعوامل التغير التي قد تؤثر على هذه المصالح،

وللخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة لتطوير مصالحها في إطار هذه "العلاقة الخاصة".

السعودية مهمة للولايات المتحدة.. لماذا؟

بالنسبة للولايات المتحدة؛ تنبع الأهمية السياسية للشرق الأوسط - في جزء كبير منها - من نفطه. وفي هذا السياق يأتي هدف السياسة الأمريكية الرئيسي الرامي إلى حل الصراع العربي - الإسرائيلي، الذي أثر فعليا على كل القضايا الأخرى للاهتمام الأمريكي بالمنطقة.

كما أن طبيعة النوايا السوفيتية في الشرق الأوسط لها أهمية قصوى - بطريقة مماثلة - في تحديد الخيارات الأمريكية. وخلال الماضي القريب، خضعت المفاهيم السياسية لهذه القضايا لعملية تغيير داخل الولايات المتحدة. فهناك تفهم عام متزايد لوجهة النظر العربية إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وإدراك عام للشكاوى العربية المشروعة¹ وكثف من هذه المفاهيم اعتماد الغرب على النفط العربي، بكل ما يتضمنه ذلك من إمدادات الطاقة وقدرة الاقتصادات الغربية على النمو والحياة.

وتنبع الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط من القلق الحقيقي من أن حيوية الاقتصاد الأمريكي يمكن أن تتأثر - بنحو غير ملائم - بالانهيار، أو التهديد بالانهيار، في النظام المالي الدولي، وما يستتبع ذلك من احتمالات نشوء تدابير نقدية ومالية تقييدية، من جراء حيل وتكتيكات شرق أوسطية فيما يتعلق بمدى إتاحة النفط وأسعاره وأرباحه.

وتنشأ الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من ثلاث عوامل رئيسية:

- موقعها الجغرافي كجسر بين ثلاث قارات، حيث تعطى الطرق والممرات البرية والبحرية والجوية أهمية حاسمة للتجارة العالمية وأهمية عسكرية في زمن الحرب أو الطوارئ.
- قربها من الاتحاد السوفيتي والحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلسي.
- كونها مورداً إلى العالم غير الشيوعي، والموقع الذي يوجد به أكثر من نصف الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام.

في هذا السياق الإقليمي تحتل السعودية وضعا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية. فبامتلاكها لأكثر من ربع الاحتياطات النفطية العالمية، ستحتفظ السعودية بقدرتها على أن تكون أكبر منتج نفطي غير شيوعي في العالم في القرن الحادي والعشرون، عندما ستكون الموارد البترولية لعدد من المنتجين الآخرين قد تضاءلت كثيراً على الأرجح. فوفاً للاتجاهات الحالية؛ من المحتمل أن يصل إنتاج النفط العالمي أعلى مستوى له بينما تواصل الاحتياجات العالمية ارتفاعها، وبالتالي فإنه سيخفق في تلبية الطلب العالمي على النفط بأسعار تعتبر مقبولة حالياً.

وترتكز السياسة الأمريكية تجاه المملكة على توليفة من المصالح، تشمل أهدافاً اقتصادية وتجارية، كما تشمل أيضاً أهدافاً سياسية وعسكرية. ونظراً لأهمية المملكة كمنتج للنفط وكقوة في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى السعودية كقائد لدول شبه الجزيرة العربية، ومالت

¹ أنظر: Trice, Robert H. "Foreign Policy Interest Groups. Mass Public Opinion and the Arab- Israeli Dispute". Western Political Quarterly. Vol.31, June 19, 1978, pp.238; and "A Study of Attitudes of the American People and the American Jewish Community Toward the Arab - Israeli Conflict in the Middle East. Washington, Louis & Associates, September 1980.

السياسة الأمريكية إلى تشجيع الاستقرار فيما بين الدول العربية الموجودة في هذه المنطقة تحت القيادة السعودية.

وقد تم تحديد المصالح الأمريكية بهذا الصدد على أنها تشمل:

- استمرار حرية وصول الولايات المتحدة بهذا الصدد على أنها تشمل:
- إعادة استثمار الفوائض المالية السعودية الناجمة عن بيع النفط.
- المشاركة الأمريكية في نشاطات تحديث السعودية.
- واستهدفت المبادرات السياسية والإستراتيجية الأمريكية تحقيق الآتي:
- دعم الاستقرار والأمن في منطقة الخليج الفارسي والبحر الأحمر.
- التعاون مع السعودية في حمل سلوك دول المنطقة على الاعتدال.
- تشجيع المبادرات السعودية الرامية إلى الحفاظ على استمرار إنتاج النفط والإعتدال في أسعاره.
- تشجيع دعم السعودية لتسوية عربية - إسرائيلية.
- صيانة السلامة السياسية والإقليمية للمملكة.

ففي شهادته أمام اللجنة الفرعية لشؤون أوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، أوضح ويليام كراوفورد نائب مساعد وزير الخارجية في مارس 1979، أن الولايات المتحدة تعتبر "الحفاظ على سلامة المملكة العربية السعودية مسألة حيوية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وأنا يجب أن نكون مستعدين للعمل لتحقيق هذا الأمر". وأضاف قائلاً: "رغم أنه لا توجد معاهدة رسمية تتضمن هذا التعهد إزاء المملكة العربية السعودية، فإن كل رئيس أمريكي في السلسلة المتعاقبة من الرؤساء الأمريكيين - منذ هاري ترومان - قد أوضع بالقول والعمل أن ذلك ذو أهمية حيوية للولايات المتحدة، وأن سلامة المملكة ذو أهمية للولايات المتحدة ويجب ان تحميها الولايات المتحدة"¹

وحتى الحرب العالمية الثانية كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية علاقات تجارية أساساً، تهيم عليها نشاطات شركات النفط الأمريكية في تنمية موارد نפט المملكة. وخلال الشطر الأول من الحرب ظلت السعودية، بقيادة الملك عبد العزيز بن سعود، متخذة موقف الحياد. وفي 1943 رغبت الولايات المتحدة في تأمين وجود قاعدة جوية إستراتيجية في الخليج الفارسي لتربط مسرح عمليات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجنوب آسيا. ووقع اختيار الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان على الظهران، الواقعة شرقي السعودية، لتكون المكان لهذه القاعدة. وبعد مفاوضات سرية فيما يتعلق بهذا الموضوع منح ابن سعود الولايات المتحدة حق تأجير القاعدة لفترة قصيرة دون اتفاقية رسمية. وفي فبراير 1945 اجتمع الملك مع الرئيس فرانكلين روزفلت على متن سفينة تابعة للبحرية الأمريكية في البحيرات المرة. وفي الشهر التالي؛ أعلن ابن سعود الحرب على ألمانيا. ويمكن وصف الوضع من 1945 فصاعداً - على حد تعبير أحد المراقبين - بأنه "زيادة مضاعفة في الصلات الدبلوماسية والعسكرية والفنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية"². فقد تم إنشاء مفوضية أمريكية دائمة مقيمة في جدة عام 1943. وفي 1948 تم رفع التمثيل

¹ الكونجرس - مجلس النواب - لجنة الشؤون الخارجية - اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط - نقل الأسلحة المقدمة للجمهورية العربية اليمنية - جلسة استماع - الدورة 96 للكونجرس - الجلسة الأولى - 12 مارس 1979.

² لينزوسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية - مطبعة جامعة كورنيل، 1956 - ص 444.

الدبلوماسي بين الولايات المتحدة والسعودية إلى مستوى السفارة وتم إنشاء سفارة للولايات المتحدة هناك.

ماهي السعودية؟

المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية، تمثل مساحة تقارب مساحة الجزء الأمريكي الواقع في شرق نهر المسيسيبي. والحجم الدقيق لعدد السكان ليس معروفاً على وجه الدقة، أو أنه على الأقل ليس وارداً بالسجلات العامة، ومع ذلك يتفق المراقبون المطلعون على حقائق الأمور بشكل عام على أن عدد السكان المحليين ربما يبلغ نحو 4 ملايين نسمة. والمؤسسة الرئيسية للحكم هي الأسرة المالكة، وترتكز سلطتها على الشريعة الإسلامية والعرف.

وأحد الجوانب الهامة لتاريخ المملكة هو الوهابية، وهي حركة إسلامية سنية متزمتة تتبع المذهب الحنبلي، ظهرت في شبه الجزيرة العربية خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر. وكانت الوهابية عاملاً رئيسياً في توحيد البلاد في إطار المملكة بين 19.2 و 1932 تحت قيادة المرحوم عبد العزيز بن سعود. والدين هو الدعامه الأولى للدولة السعودية، وتقوم السلطات الحكومية بالتنسيق مع المؤسسة الدينية (العلماء) بالتطبيق الصارم للشريعة. وتساهم المثل العليا الإسلامية بشكل كبير في تشكيل السمة الفريدة للنظام السياسي السعودي، الذي يقوم على الاندماج بين الدولة والدين. والمملكة هي مركز الدين الإسلامي، وتضم داخل حدودها المدينتين المقدستين مكة والمدينة، وكحارس لهاتين المدينتين المقدستين تعتبر المملكة السعودية نفسها حامية لبيت المقدس (القدس العربية) ثالث الحرمين الشريفين، وأنها مكرسة لاستعادة مساجده ومزاراته المقدسة التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو 1967. والتنمية الاقتصادية والتحديث يقومان كلياً - من الناحية الفعلية - على استغلال الموارد النفطية للمملكة. ويوضح الجدول التالي العلاقة بين إنتاج النفط والعوائد والنفقات الحكومية:

الدخل والإنتاج

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنة المالية			
1979_8) (1	1978) (1	1977_78) (1	
*9.6	8.3	9.2	إنتاج النفط الخام (مليون برميل
*54.0	34.2	34.8	يومية)
*60.0	39.3	40.9	عائد النفط (بالدولار)
*57.0	43.6	32.2	العائد الإجمالي (بالدولار)
			الإنفاق (بالدولار)

• أرقام تقديرية

(1) السنة المالية السعودية:

1977_1978: من 17 يونيو 1977 إلى 5 يونيو 1978

1978_1979: من 6 يونيو 1978 إلى 26 مايو 1979

1979_1980: من 27 مايو 1979 إلى 15 مايو 1980

(المصدر: وكالة النقد السعودية: وزارة المالية- الإدارة المركزية للإحصاء؛ صندوق النقد الدولي).

وتقدر احتياطات نفط السعودية الهائلة المؤكدة بنحو 113.3 مليار برميل.

ومع تضاعف أسعار النفط أربعة أمثال في عام 1973 - 1974، وانفجار

عائدات الدول المنتجة للنفط، فُتحت آفاق جديدة أمام إستراتيجيات

السعودية الخاصة بالتنمية الاقتصادية. لكن رغم التقدم الاقتصادي السريع

في السنوات الأخيرة، يظل المجتمع السعودي مجتمعاً تقليدياً ودينياً بقوة.

وفي حين توجد السلطة في يد الأسرة المالكة، وبخاصة في شخص الملك،

فإن سلطات الملك ليست مطلقة، بل هي مقيدة - في الممارسة - بإجماع

أسرة آل سعود، والزعماء الدينيين، وزعماء القبائل الهامة، كما أنها أصبحت

مقيدة في السنوات الأخيرة إلى حد بعيد بالقوات المسلحة والبيروقراطية.

والشؤون المهمة يتم إحالتها إلى الرياض، العاصمة، لاتخاذ القرار بصدها.

وقد شهد العقد الماضي أوجها متزايداً للانتقال من الحكم الملكي إلى

الحكم الوزاري.

أما التشريعات فتصدر بمرسوم ملكي ويجب أن تكون منسجمة مع

الشريعة.

وثمة عاملان أساسيان اعترضتا سبيل محاولات تحديث البلاد. العامل الأول

هو أن الحكومة صغيرة وتعمل ببطء غالباً، رغم وجود أفراد أكفاء. والطابع

الطموح لخطط التنمية قد أضاف ضغطاً شديداً إلى عملية صنع القرار

المركزية والمحملة بأعباء أكبر من طاقتها سلفاً. ويضاعف من هذه

المشكلة أن القطاع الخاص المريح قد جذب عدداً من الأشخاص المؤهلين

من الخدمة الحكومية، وأصبح يوجد هناك عدد من الوظائف عالية المستوى

شاغرة في صفوف البيروقراطية الحكومية.

والعامل الثاني هو أن هناك نقصاً خطيراً في العاملين المحليين اللازمين

لتنفيذ برامج تحديث طموحة - وكنتيجة لذلك؛ تدفق سيل من قوة العمل،

الماهرة وغير الماهرة، من خارج السعودية، مما تسبب في قلق كبير من

جانب المملكة إزاء الآثار الاجتماعية والسياسية المحتملة لوجود هؤلاء

الأجانب. وقد قدر عدد العمال الأجانب بنحو مليون ونصف مليون يقيمون

في البلاد ويؤدون كل أنماط العمل، من العمل اليدوي المستخدم في

التوسع العمراني - والذي يضم مليون يماني - إلى المهارات الفنية

والمطلوبة لتحديث السعودية، التي تضم أوروبيين وأمريكيين وعرباً " من الشمال " وباكستانيين وكوريين وجنسيات أخرى.¹ والأجانب تفرض عليهم العزلة ولا يلعبون - عموماً - دوراً مهماً في عملية الحكم. وتوجد بين الأجانب درجة معينة من الامتعاض فيما يتعلق بوضعيتهم في البلاد والمعاملة التي يلقونها.

والعامل الثالث ذو الأهمية بالنسبة لعملية التحديث هو العقلية المحافظة لنظام الحاكم في بلد تتمتع فيه القوى التقليدية بقوة كبيرة للغاية. والوسائل الثقافية والمؤسسية التي تتصل عن طريقها أسرة آل سعود بالأعداد الكبيرة نسبياً من الناس، الذين لا تزال أنماط حياتهم وطرق تفكيرهم تقليدية تماماً أو غالباً، معقولة. وبالعكس من ذلك؛ لم يصح القطاع الحديث كبيراً بعد، أو أنه يشكل بطريقة تجعله محكوماً بنظام لا يزال تقليدياً. وفضلاً عن ذلك؛ أظهر السعوديون وعيهم بالمشاكل المتضمنة في عملية الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. فقد أبدوا هم أنفسهم مقدرتهم على أن يكونوا عمليين وبراجماتيين، ليس فقط في جهودهم للتغلب على هذه المشاكل، وإنما أيضاً في إدارة العوامل السياسية والاقتصادية والخارجية التي يمكن أن تفاقهم المصادر الداخلية لعدم الاستقرار.

التصورات السعودية للتهديدات التي تواجه المملكة

نظرة عامة

خلال السنوات العديدة الماضية؛ أبدت السعودية قلقاً متزايداً بالنسبة لأمنها. فهي قد رأت تهديدات من دول إقليمية تربطها علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي، منها مصر خلال الستينات، والعراق واليمن الديمقراطية الشعبية مؤخراً وأبدى السعوديون قلقاً متزايداً إزاء التحركات السوفيتية في أفريقيا، وبخاصة في منطقة القرن الأفريقي، والنشاطات السوفيتية والكوبية والألمانية الشرقية جنوبي شبه الجزيرة العربية. ومنذ 1978 نظروا برعب إلى التطورات الجارية في أفغانستان، ثم مع اندلاع الثورة في إيران أصبحوا قلقين من الطبيعة المعادية للنظام الجديد الذي يهيمن عليه الشيعة في طهران.

وفي مواجهة هذه التهديدات انتهجت الحكومة السعودية ثلاث إستراتيجيات رئيسية:

الأولى: هي السعي إلى تقليص النفوذ السوفيتي والشيوعي في المنطقة.

الثانية: تطوير هيكل أمني جدير بالثقة.

الثالثة: تدعيم الاستقرار في الشرق الأوسط، بما يتضمنه ذلك من الوساطة لحل النزاعات القائمة بين الدول العربية والتسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، وحل المسألة الفلسطينية. ويشعر السعوديون بقوة أن تجدد

¹ تشير التقارير الأخيرة إلى أنه يوجد ما يقرب من مليون يمني، و 200 ألف عربي (مصريين ولبنانيين وسوريين وفلسطينيين.. إلخ)، و 300 ألف أسوي (كوريين وباكستانيين وهنود)، و 35 ألف مواطن أمريكي، وعاملون من أوروبا.

العداوات العربية - الإسرائيلية سيضع ضغوطاً لا تُحتمل على "العلاقة الخاصة" مع الولايات المتحدة وسيعزز القوى الثورية - الراديكالية والنفوذ السوفيتي في المنطقة.

وبالإضافة إلى هذه الإستراتيجيات الثلاث تستهدف السياسة الخارجية السعودية مساعدة الدول الإسلامية على إقامة أو تعزيز قواعد سلوك وقيم إسلامية. ومن أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية قام السعوديون بالمبادرات التالية:

انتهاج دبلوماسية للتعامل فيما بين الدول العربية تشمل تقديم المساعدة المالية⁽¹⁾؛ والحصول على الأسلحة اللازمة لتحديث قواتهم المسلحة؛ وإقامة علاقات خارجية.

وخلال العقدين الماضيين؛ لم تواجه المملكة عملاً عدائياً سافراً من قوى خارجية سوى ثلاث مرات: 1962 من الوحدات الجوية والبحرية المصرية المتمركزة في اليمن، وعام 1969 وعام 1973 من قوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي هاجمت مواقع على الحدود السعودية في الجزء الجنوبي من المملكة. وكانت أهمية وجود دفاع سعودي على ضرورة سد النحو الذي أظهرته الحادثة الأولى عاملاً كبيراً في القرار الذي اتخذته الحكومة لبدء وتسريع برنامج تحديث عسكري في منتصف الستينات. وكان هذا البرنامج قائماً في بداية الأمر على ضرورة سد الحاجة إلى حماية المناطق الساحلية⁽²⁾ والحدودية المتباعدة جداً بمؤسسة عسكرية صغيرة فقط.

وبالنظر إلى ضآلة القاعدة السكانية في السعودية بالمقارنة من مثيلاتها في العراق (12 مليوناً) وإيران (36 مليوناً) واليمن الشمالي والجنوبي معاً (9 ملايين)؛ فإن الفكرة الأساسية الكامنة وراء تحديث القوات المسلحة - وبخاصة القوات الجوية - كانت هي ضرورة إحراز تفوق تكنولوجي وامتلاك نظام دفاع جوي متطور ذي قابلية قصوى على الحركة، وطاقات نيران ذات قدرات كبيرة تعوض محدودية القوة البشرية. وترى القيادة السعودية خياراً قليلة في ذلك نظراً لعدم استعدادها للسماح لرعايا أجنبية لأن يلعبوا دوراً مهماً في الشؤون الدفاعية. كما أن القوات المسلحة السعودية عاجزة عن توفير أعداد بديلة لهؤلاء الأجانب للتعامل مع التكنولوجيا في المستقبل المتطور.

وبصرف النظر عن الحوادث اليمنية - المصرية واليمنية الجنوبية، التي كانت معزولة نوعاً ما عن بعضها البعض وكانت تحركها دوافع إيديولوجية، فإن السعودية لم تعان من مشاكل كبيرة يعتد بها على طول حدودها الممتدة. فالوضع مستقر جزئياً بفضل ما حققته الموارد الكبيرة من مكانة ونفوذ، لكن هذه حدودها الممتدة. فالوضع مستقر جزئياً بفضل ما حققته الموارد الكبيرة من مكانة ونفوذ، لكن هذه الموارد نفسها - التي تمثل أكبر احتياطات نفطية في العالم - هي التي تجعل هذه البلاد هدفاً محتملاً للنفوذ الخارجي في نفس الوقت. وتتأثر التصورات السعودية بقوة، بشعور غير

⁽¹⁾ كانت مساعدة التنمية الرسمية السعودية على النحو التالي: 335 مليون دولار عام 1973، 1.622 مليار دولار عام 1974، 2.467 مليار دولار عام 1975، 2.817 مليار عام 1976، 1.722 مليار دولار عام 1977، 1.965 مليار دولار عام 1979 - انظر: Middle East Economic

Survey, vol.24, Apr.27 1981, p. iv

⁽²⁾ () للسعودية سواحل على البحر الأحمر والخليج الفارسي يبلغ طولها 2000 ميل.

خفي بالضعف، والافتقار إلى الأمن، والتطويق من قوى معادية، وإدراك لأن القوات المسلحة سوف تلقى على الأرجح صعوبات جمة في عداوات مع جيران مثل العراق وإيران وإسرائيل وحتى مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وللمملكة مزايا وعيوب فيما يتعلق بالدفاع ضد أي غزو. فمع الامتداد في المساحات وتبعثر المراكز السكانية الصغيرة، تتركز الإستراتيجية الدفاعية للسعودية على حماية الداخل والممر الحيوي الذي يربط بين جدة والرياض والظهران والدمام. وعلى عكس دول إقليمية أخرى تمتلك السعودية عمقا دفاعيا، مما يعطيها قدرة على التضحية بجزء من الأرض لفترة، وعلى المناورة الإستراتيجية في حالة تعرضها لهجوم. أما نقاط ضعفها فتشمل طول حدودها البرية والبحرية التي يصعب الدفاع عنها. لذلك تتصور الحكومة - في ظل المحدودية الشديدة للقوة البشرية - أن تكون العناصر الجوهرية للدفاع هي إمكانية إقامة قوة ضاربة متحركة وتكنولوجيا متطورة.

العراق

نتيجة للإطاحة بالملكية العراقية في 1958 وإقامة نظام عسكري راديكالي في بغداد نشأت توترات بين العراق والسعودية استمرت طوال الستينات والسبعينات. فقد شعرت القيادة السعودية بالافتقار إلى الأمن بسبب الوضع الإستراتيجي للملكة المتاخمة للعراق الثوري المدعوم والمسلح من جانب الاتحاد السوفيتي، والذي اعتبر السعودية قاعدة للتغلغل "الإمبريالي" في المنطقة. وقد انخرط العراقيون بنشاط في التفاعلات السياسية بمنطقة الخليج، وتبنوا سياسات مثل الدعاوى الخاصة بأن الكويت جزء من العراق يجب تحريرها وتوحيدها معه، ومثل دعمهم لحرب العصابات في إقليم ظفار بعمان، وكرهيتهم للمواقف السعودية المحافظة و"الموالية للولايات المتحدة". وقد نظر الزعماء السعوديون إلى هذه السياسات العراقية كخطر يهدد استقرار المنطقة.

ووجد السعوديون أنفسهم عاجزين عن بذل جهود كفيلة بالتأثير في توجه السياسات والمواقف العراقية، وذلك في المقام الأول، لأن العراق دول نفطية غنية هي نفسها وتمتلك موارد عسكرية كبيرة، ويمكن أن تصمد أمام الضغوط السعودية التقليدية المالية والدبلوماسية. التحسن الذي طرأ على العلاقات بين البلدين في منتصف السبعينات، معتمدا على مبادرات سعودية بقدر ما نشأ نتيجة لتغييرات في مواقف الزعماء العراقيين. فقد تم إبرام اتفاقية ترسيم الحدود المشتركة للمنطقة المحايدة العراقية السعودية في يوليو 1975 وفي أعقاب ذلك أوقف النظام العراقي حملته الدعائية ضد الملكية السعودية. ولاشك أن هذا التطبيع التدريجي للعلاقات العراقية - السعودية قد جاء كنتيجة لتعدلات في المواقف العراقية الناجمة عن عوامل داخلية، من بينها الصراعات على السلطة داخل قيادة حزب البعث العراقي، والقلق داخل القوات المسلحة العراقية، والنفور المتزايد لأغلبية السكان الشيعة من النخبة الحاكمة السنية، الذي فاقمته الثورة الإيرانية في يناير 1979.

وببدو أن هذه العوامل قد أقنعت القادة العراقيين بأن الاستمرار في انتهاج سياسات ثورية في منطقة الخليج هدفها النهائي الهيمنة السياسية عليها، يمكن أن يؤثر أخيراً في موقفهم الداخلي المضطرب. ومن ناحية

أخرى؛ فإن التغيير في القيادة العراقية الحالية يحمل في طياته احتمال تغيير في المواقف، ويمكن أن يعيد نظاماً معادياً للسعودية في بغداد.

الاتحاد السوفيتي

يعتبر الاتحاد السوفيتي تهديداً رئيسياً للمجتمع الإسلامي والحكومة السعودية. وينظر السعوديون إلى الاندفاعات السوفيتية إلى إثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأفغانستان على جزء من إستراتيجية مدروسة وناجحة للتطويق، تستهدف في نهاية الأمر تدمير منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وهم مقتنعون بأن الاتحاد السوفيتي سيحتاج إلى واردات من نفط الخليج في الثمانينات وسيتخذ خطوات لتأمين هذا النفط. وهناك بشكل خاص قلق من الوجود السوفيتي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كقاعدة للتخريب في شبه الجزيرة، ولتجديد المساعي من جانب نظام مدني تجاه الإطاحة بحكومتها الجمهورية العربية اليمنية والحكومة العمانية⁽¹⁾. وينظر إلى الأعداد الكبيرة من القوات الكويتية في أثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كقوة تعمل بالوكالة عن الاتحاد السوفيتي يحتمل أن يتم استخدامها في شبه الجزيرة العربية. كما يُنظر إلى أفغانستان المحتلة على أنها توفر قواعد للقوات البرية والجوية السوفيتية على مقربة من مضيق هرمز والخليج.

إسرائيل

كانت القيادة السعودية من بين أوائل النظم العربية التي أشارت إلى قبولها لشرعية إسرائيل بشرط أن تنسحب من الأراضي العربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة بعد حرب يونيو 1967 العربية - الإسرائيلية.² لكن الافتقار إلى إحراز تقدم تجاه حل للصراع العربي - الإسرائيلي قد ضاعف من وجهة النظر السعودية التقليدية القائلة بأن إقامة دولة إسرائيل كانت ظلماً تم فرضه على أغلبية السكان الأصليين لفلسطين ضد إرادتهم. وعزز

⁽¹⁾ () وقع الاتحاد السوفيتي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في 25 أكتوبر 1979، معاهدة صداقة وتعاون مدتها عشرون عاماً، تنص على أن الدولتين "ستواصلون تطوير التعاون في المجال العسكري لصالح تعزيز قدرتهما الدفاعية" وأن يتشاور على كُتب "في حالة نشوء مواقف تخلق تهديداً للسلام". وفي 2 ديسمبر 1979 وقع رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وإثيوبيا معاهدة صداقة وتعاون مدتها عشرون عاماً. وتم التوقيع على المعاهدة الأخيرة في عدن.

² في 11 ما يو 1977 تحدث ولي العهد الأمير فهد عن "سلام دائم وكامل" وعن "تطبيع" العلاقات مع إسرائيل، موضحاً أن "كل العرب بما في ذلك الفلسطينيون" مستعدون للتفاوض على تسوية للشرق الأوسط إذا ما اعترفت إسرائيل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني. وخلال اجتماعه مع الرئيس كارتر في واشنطن - في 24 و 24 مايو 1977 - طلب فهد من كارتر أن يحدث الإسرائيليين على أن يفكروا في تسوية تكون "عادة ودائمة" وأعرب عن أمله القوي بأن تكون إسرائيل مطمئنة إزاء رغبات بلاده تجاه حماية أمنهم".

انظر: Department of State bulletin,

...Vo1.76.1977.p.673

كذلك أكد نائب وزير المالية والاقتصاد الوطني، منصور التركي، خلال زيارة في مايو 1977 لواشنطن مرتبطة باللجنة الاقتصادية الأمريكية - السعودية المشتركة، أكد رغبة السعودية في التوصل إلى تطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل بهدف "السلام الدائم" انظر: Christian Science Monitor-

...May,25,1977

وجهة نظر السعوديين بأن الصهيونية - المرفوضة من اليهودية الدينية - حركة سياسية توسعية وعلمانية، ما رأوه كتصلب إسرائيلي متصل إزاء القضية الفلسطينية واستمرار الضم الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة والقدس الشرقية.

ويرى السعوديون أن إسرائيل التوسعية هي أكبر تهديد للاستقرار في المنطقة، ويعتقدون أنه ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمرا للأراضي العربية وأن القضية الفلسطينية بلا حل، فإن هذا الوضع سيبقى واحداً من أكثر العوامل التي تدفع القوى السياسية في العالم العربي إلى الراديكالية، وعاملاً مساعداً للإطاحة بالنظم المعتدلة التقليدية. ويعزو السعوديون - إلى حد بعيد - انتشار النظم الثورية الراديكالية والنفوذ السوفيتي في المنطقة إلى استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي وإلى الدعم الذي تعطيه الولايات المتحدة لإسرائيل.

ويرغب السعوديون بشدة في تسوية المشكلة العربية - الإسرائيلية، نظراً لتأثيرها المؤدى إلى الراديكالية، وأيضاً نظراً لاهتمامهم باستعادة الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس. وفي نظر السعوديين فإن الولايات المتحدة قد أخفقت في استخدام ارتباطها بإسرائيل للضغط عليها من أجل تسوية سلمية شاملة. كما أنهم نظروا إلى معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، التي تمت تحت الرعاية الفعالة للرئيس كارتر، كتسوية منفردة فشلت في أن تضع الفلسطينيين في اعتبارها بنحو كاف، وأنها تخلت عن مدينة القدس المقدسة للسيطرة الإسرائيلية، التي تمت تحت الرعاية الفعالة للرئيس كارتر، كتسوية منفردة فشلت في أن تضع الفلسطينيين في اعتبارها بنحو كاف، وأنها تخلت عن مدينة القدس المقدسة للسيطرة الإسرائيلية الأبدية. وفي نفس هذا السياق؛ فإن السعوديين - كحماة معترف بهم للحقوق الإسلامية والعربية - قد انضموا إلى أغلبية الدول العربية في إدانة السياسات "الاستسلامية" للرئيس المصري السادات في أعقاب اتفاقات كامب ديفيد. فلا مصر ولا الولايات المتحدة قد تشاورت مع السعودية على الصيغة التي تم التوصل إليها في مفاوضات كامب ديفيد. إلا أن السعوديين يخشون المزيد من التورط في الشؤون العربية منذ حرب أكتوبر 1973، وبعد انتهاجهم لبرامج التحديث العسكري، لأن إسرائيل قد تعتبر المملكة هدفاً في أي جولة قادمة لاندلاع العدوان. وقد أعربوا عن قلقهم من انكشاف منشآتهم العسكرية والنفطية أمام القوة الجوية الإسرائيلية المتفوقة.

الثورة الإيرانية

من المنظور السعودي؛ لا يمكن النظر إلى الأثر السياسي والاقتصادي للثورة الإيرانية بمعزل عن التطورات الأخرى التي واكبتها خارج إيران، ومنها: معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، والعداوات اليمنية، والتحركات السوفيتية في القرن الأفريقي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأفغانستان في مواجهة ما اعتبره السعوديون أعراساً للعجز الأمريكي وانعكاسات للحاجة لأعمال أمريكية أكثر فاعلية وأفضل توقيتاً. ونظروا إلى سقوط الشاه على أنه يمثل زعزعة لا استقرار المنطقة وتغييراً لميزان القوى في الخليج¹.

¹ كان نظام الشاه مهتماً للغاية بحماية تضامن النظم الملكية في منطقة الخليج، ومنع النظم الراديكالية من الإطاحة بالأراضي المجاورة أو الاستيلاء عليها.

وعكست عواقب الأهداف الطموحة لتحديث إيران مشكلات مشتركة لكل دول الخليج فيما يتعلق بالتنمية، وركزت الانتباه على الدروس المحتملة الحدوث من جراء خروج برامج التحديث من حيز السيطرة ومن بينها: وجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب، وتآكل القيم الإسلامية التقليدية، والجوانب السلبية للتغريب، والاتفاقيات الدفاعية الضخمة، وتضخم الفساد. فرغم الإنجازات الاقتصادية العديدة في إيران فإن الاضطرابات الاجتماعية التي وقعت فيها نتيجة للتحديث أثارت الأخطار المحتملة لثورة التوقعات وغياب المنابر السياسية. ومن المنظور السعودي؛ فإن انهيار الاستقرار في إيران قد أثر على الأمن الأقليمي وطرح احتمال التدخل الخارجي في منطقة الخليج.

كما أبدى السعوديون قلقهم من الآثار الخارجية الإيرانية، وخاصة منذ أعلن النظام الحالي في طهران، في عدة مناسبات، طموحاته لتوحيد منطقة الخليج استناداً إلى مزاعم تاريخية، وإعلان عدد من آيات الله عزهم على تصدير الثورة الإسلامية لأجزاء أخرى من المنطقة¹. وأوضح ولي العهد الأمير فهد أنه إذا كان لا يرى سبباً للصراع بين السنة والشيعة، فإن الوضع سيتغير إذا ما حاول الإيرانيون أن يفرضوا معتقداتهم الشيعية على البلدان الإسلامية الأخرى في المنطقة. ورغم أن الشيعة يؤلفون أقلية صغيرة من سكان السعودية فإنهم يتركزون في المنطقة الشرقية المنتجة للنفط، ويشكلون نسبة كبيرة من عمال النفط السعوديين. لذلك فإن قدرة الشيعة على إلحاق ضرر بالاقتصاد السعودي قدرة حقيقية تماماً.

جمهورية اليمن الديمقراطية

ظلت القيادة السعودية، لفترة، تعتبر أن حدودها الجنوبية مكشوفة استراتيجياً، وأبدت مخاوفها من نوايا النظام الماركسي في اليمن الجنوبي. كما أن أحد المخاوف الأخرى الكبرى للسعودية هي احتمال الاندماج بين اليمنين، الشمالي والجنوبي. فحدوث ذلك - في نظر السعوديين - سيمثل تهديداً هائلاً للمملكة، وخاصة أن القيادة الماركسية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الأفضل تنظيماً والأكثر ديناميكية، سيكون من المرجح أن تبرز كسلطة سياسية مهيمنة، تقود كتلة سكانية موحدة تبلغ 9 ملايين نسمة تقريباً.

ورغم الزيارات المتكررة التي قام بها على ناصر محمد رئيس مجلس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى الرياض خلال العامين الماضيين لمناقشة تحسين العلاقات السعودية - اليمنية الجنوبية، تظل نوايا اليمن الجنوبي كلها موضع شك مع وجود أكثر من 5000 عسكري سوفيتي وألماني شرقي وتشيكوسلوفاكي وكوبي في اليمن الجنوبي. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن الاتحاد السوفيتي يستخدم التسهيلات الجوية والبحرية في عدن وموكالا وبنشئ تسهيلات للاتصالات في بريم على مضيق باب المندب وسوكورتا². وبالإضافة إلى ذلك دعم النظام الماركسي اليمني الجنوبي عدداً من الجماعات المنشقة والإرهابية التي توجد مقار قياداتها في عدن وتتلقى أسلحة وتدريباً على الأراضي اليمنية الجنوبية.

¹ London Sunday Times, Feb. 3, 1980

.New York times, abr. 19, 1981

² انظر على سبيل المثال:

التعاون الخليجي

تاريخياً.. لم تكن العلاقات بين السعودية وإيران متوافقة تماماً. لكن خلال العقد الأخير من عهد الشاه، تطورت درجات مختلفة من التعاون تجاه الهدف العام الخاص بالحفاظ على الاستقرار في الخليج. فقد كانت كل دول الخليج مهتمة بالحفاظ على أمن الملاحة وعدم اعتراض سبيلها في مياه الخليج ومضيق هرمز. ومنذ التقارب الذي حدث بين إيران والعراق في مارس 1975 تحرك زعماء الخليج تجاه تعاون مشترك في هذا الصدد رغم عدد من النكسات.

ونشأ تفاهم ضمني على أن مظلة الشاه الدفاعية للخليج ليست مسألة حاسمة بالضرورة بالنسبة للمصالح العربية. ونشأ تعاون ثنائي بين إيران والعديد من الدول العربية فيما يتعلق بالإرهاب العابر للجنسيات، والإستراتيجية البحرية، والدفاع عن حقوق النفط، والمساعدة العسكرية النشطة، مثلما حدث في مواجهة التمرد الذي تعرضت له عمان. وفي 1977 و 1978 ومع الاعتدال الذي طرأ على السياسة الخارجية العراقية إزاء الدول المجاورة شاطر العراق كلا من السعودية وإيران في تصوراتهما للتهديدات المحدقة بأمن الخليج. وفي داخل العراق؛ شن النظام البعثي حملة قمعية ضد الحزب الشيوعي العراقي، وتؤكد هذا الوضع بإعدام 21 شيوغيا صدرت ضدهم أحكام الإعدام في مجرى السنوات الثلاث السابقة لمحاولة تخريب القوات المسلحة. وتوترت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي. وكان أحد أسباب هذا التوتر التحركات السوفيتية في القرن الأفريقي ضد الصومال الذي يدعمه العراق، وضد رجال حرب العصابات الأريتريين، وكذلك التحركات السوفيتية في أفغانستان. وفي يونيو 1978؛ أجرت العراق وإيران والسعودية محادثات حول ترتيبات الأمن الخليجي بهدف إقامة ترتيب أمني جماعي محتمل، أو أحد الأشكال الفضاضة للتعاون الدفاعي بصورة أكبر¹. وفي أكتوبر 1978؛ قام النظام البعثي بطرد آية الله خميني من العراق الذي كان يعيش به في المنفى، وذلك في أعقاب قيامه بنشاطات سياسية مكثفة. وكان سبب هذا القرار هو الحرص على استمرار علاقات طيبة مع الشاه. وفي يناير 1979؛ وبعد مغادرة الشاه لإيران أعرب وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي عن أمله في أن تتمكن حكومته والسعودية من الاتفاق على سياسة مشتركة فيما يتعلق بمستقبل منطقة الخليج، موضحاً أن الدول العربية الخليجية "يجب أن تدرك أن الاعتماد على القوى الكبرى سياسة غير مجدية في نهاية الأمر. وقد دافعنا دائماً عن ضرورة أن تسهر دول الخليج على أمنها واستقرارها من خلال تنسيق وتضامن عربيين"². كما أمضى وزير الداخلية العراقي عزت إبراهيم الدرسي سبعة أيام في السعودية لمناقشة أمن الخليج. وفي أعقاب ذلك أعاد وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي تأكيد الأمل في أن تؤدي التطورات الجارية في إيران إلى اتفاق بين العراق والسعودية على سياسات مشتركة في الخليج³.

¹ New york times, June 18,1968

² صحيفة النهار - بيروت - 22 يناير 1979.

³ راديو بغداد - 6 فبراير 1979.

مواقف سعودية متغيرة

مع تصاعد الاضطراب في إيران خلال 1978؛ أعربت الحكومة السعودية - في أغسطس - عن قلقها إزاء موجة العنف المتصاعدة، ودعت جميع الدول العربية إلى مساندة الشاه في تثبيت الوضع في البلاد وإعادة الاستقرار¹. ووجه وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز الاتهام إلى الشيوعية العالمية واليسار الأممي بإثارة الشعب في إيران. لكنه أكد أنه لا يعتقد أن الوضع يشكل تهديداً للخليج ما دام الجيش الإيراني ليس مشاركاً في صنع هذه الأحداث. وفي نوفمبر 1978؛ أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن "المنجزات العامة التي حققها الشاه يجب أن تكون نبراساً للتنمية في أي بلد"، وقال إن السعودية لها "علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية مع إيران، حيث ننتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية، وهذا هو السبب في أن أي مشاكل تتعرض لها إيران تميل إلى أن تسبب قلقاً في المنطقة بأسرها وفي العالم عموماً"² وفي أوائل نوفمبر 1979 أعلن ولي العهد السعودي ونائب رئيس الوزراء السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز أن حكومته تساند الشاه و "وجوده المستمر" في إيران، وأن الشاه هو السلطة الشرعية في إيران. وحذر من أن استمرار الاضطراب في إيران لن يساعد الاستقرار في الخليج. وترددت أنباء أيضاً عن أن مخططي السياسة الخارجية السعودية يستعرضون في الوقت الحالي السياسة الخارجية الشاملة للمملكة "في ضوء التطورات الجارية في إيران"، والأفتقار إلى الدعم الأمريكي للعاهل الإيراني. وأنهم يدرسون مختلف الخيارات، بما في ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي³. لكن وزير الخارجية سعود الفيصل نفى هذه الأنباء. وعندما غادر الشاه إيران في 16 يناير 1979 لم تشر وسائل الإعلام السعودية إلى الابتهاج الشعبي الذي صحب خروجه من البلاد. وكان التعليق الصحفي الوحيد الذي ظهر في صحيفة سعودية صادر باللغة الإنجليزية يقول:

ليس هناك سبب للخوف من أن تمتد المشكلة الناشئة في إيران إلى البلدان المجاورة، لأن المظالم التي يعاني منها الشعب الإيراني لا تنشطها فيها جيرانها⁴. وفي أوائل فبراير 1979 قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن حكومته ليست لها سياسة بعينها تجاه التغيرات في إيران فيما عدا في حالة أن تؤدي مثل هذه التغيرات إلى تدخل أجنبي "يكون من شأنه تغيير ميزان القوى في المنطقة"⁵. وترددت أنباء أيضاً عن أن ولي العهد الأمير فهد كان يخطط للقيام بجولة في الدول العربية الخليجية في محاولة لضمان إجماع الآراء حول القضايا التي سيبحثها مع الرئيس كارتر خلال زيارته المقررة إلى واشنطن - والتي ألغيت فيما بعد - في 13 مارس، بما في ذلك مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية الخليجية في ضوء التطورات الجارية في إيران⁶.

1 صحيفة "السياسة" - الكويت - 22 أغسطس 1978.

2 راديو الرياض - 20 نوفمبر 1978.

3 صحيفة "السياسة" الكويت - 8 يناير 1979.

4 Arab News, Judah, Jan.17,1979

5 مقابلة صحفية مع جريدة "السياسة" - الكويت - فبراير 1979.

6 صحيفة "القبس" - الكويت - 6 فبراير 1979.

ووجدت الحكومة نفسها في موقف بالغ الدقة والحساسية إزاء انتقاد الدول العربية الأخرى لقرار إدارة كارتر بارسال 12 طائرة مقاتلة غير مسلحة من طراز "إف - 15" إلى السعودية في يناير 1979 كدليل على الاهتمام الأمريكي بأمن المملكة. وعلى سبيل المثال فإن صحيفة "الثورة" الناطقة بلسان حزب البعث العراقي قد وصفت هذه الخطوة بأنها تأتي "في إطار المحاولات الرامية لإعادة أقامة السياسة الأمريكية في المنطقة بطريقة تضمن الوجود الأمريكي والتغطية على أشكال أخرى للتدخل قد تكون لها طبيعة عسكرية"¹

أما الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون إلى السعودية في فبراير 1979 لتقييم المخاوف السعودية إزاء أمنها في ضوء التطورات الإيرانية واليمنية ولتقييم رغبة السعوديين في الدعم الأمريكي، فقد قوبلت استقبالا سلبياً نوعاً ما. فقد ذكر وزير الخارجية السعودي الأمير سعود - في معرض تعليقه فيما بعد على زيارة براون - أنه شرح لوزير الدفاع الأمريكي ومعاونه أن "السييل الوحيد لإعادة توطيد الهدوء والاستقرار في المنطقة هو حمل إسرائيل على الموافقة على الانسحاب من الأراضي المحتلة وعودة القدس والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير" وأنه "لا شأن لنا بالإستراتيجيات الدولية. ونحن نعتقد أن الخطر الصهيوني (وليس السوفيتي) هو الذي يهدد المنطقة العربية واستقرارها"، وأن السعودية لن تدخل أي أحلاف دفاعية إقليمية "خارج الأطر العربية والإسلامية"².

وطوال عام 1979 أشار الاتحاد السوفيتي مراراً وتكراراً إلى اهتمامه بتحسين علاقاته مع السعودية. ويبدو أن هذا التحرك كان قائماً على فرضية إمكانية أن يستفيد الاتحاد السوفيتي مباشرة من توتر العلاقات بين الدول العربية المعتدلة والولايات المتحدة بسبب اتفاق كامب ديفيد، وأيضاً من تحالف الدول العربية المعتدلة والدول العربية الراديكالية في محاولاتهم لعزل مصر. وقد أعرب السعوديون أنفسهم، في أكثر من مناسبة، عن عدم ارتياحهم من الإخفاقات الملحوظة لعملية كامب ديفيد، وذلك عن طريق إيحاءهم بإمكانية تجديد العلاقات مع موسكو.

وجاء الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 ليثير رد فعل قويا من القيادة السعودية التي وصفت هذا العمل السوفيتي بأنه تدخل مشين وانتهاك للأعراف الدولية. وفي 6 يناير 1980 كانت السعودية أول دولة تعلن مقاطعتها لدورة الألعاب الأولمبية المقامة في موسكو عام 1980، ودعت الدول الإسلامية إلى فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على السوفيت. ومع ذلك؛ ظل السعوديون متصلين في رفضهم السماح لقوات خارجية باستخدام تسهيلاتهم العسكرية. وأعلن وزير الخارجية سعود الفيصل، في بيان صدر في 14 يناير، أنه إذا كان هناك التزام على المجتمع الدولي

¹ صحيفة "الثورة" - بغداد - 5 يناير 1979. وكان السعوديون قد طلبوا أن يكون سرب الطائرات الأمريكية مصحوباً ببرنامج دعم من أجل السماح بطلعات جوية، كمظهر لاستعراض القوة، في القواعد البحرية المتمركزة بالقرب من حدود المملكة.

² مقابلة صحيفة مع مجلة "الحوادث" - لندن - 2 مارس 1979. وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في 26 فبراير أن الولايات المتحدة قد عرضت على الزعماء السعوديين مقترحات لزيادة القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك إنشاء قاعدة، لكن هذه المقترحات قوبلت بالرفض.

بالرد على الغزو السوفيتي لأفغانستان فإن دول المنطقة ليست لديها رغبة في وجود قوات أجنبية في المنطقة لأي سبب كان. وبتحريض من السعودية لعقد اجتماع استثنائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، اجتمع وزراء الخارجية في إسلام آباد باكستان في 27-29 يناير 1980 لدراسة مسألة الضغط الأجنبي على البلدان الإسلامية. وتضمنت القرارات الصادرة من المؤتمر: إدانة التدخل السوفيتي في أفغانستان، وإدانة "مساعي قوى عظمى معينة لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها لحماية مصالح تلك القوى العظمى وخططها الإستراتيجية في سياق الصراع المحتدم بينها"، وإدانة التورط العسكري السوفيتي في القرن الأفريقي. وفي إدانتها القوية للغزو السوفيتي؛ أظهرت الدول العربية الخليجية اهتمامها المشترك بمواجهة الانتهاك السوفيتي للمنطقة، ولا سيما بالنظر إلى أن الغزو قد أكد وجود التهديد السوفيتي الخارجي للمنطقة واستعداد موسكو لاستخدام القوة العسكرية ضد الدول الإسلامية سعياً وراء مصالحها. ومع ذلك فإن الرد الأمريكي على مسألة أفغانستان، في صورة "مبدأ كارتر"، قد أخذ شكل وجود عسكري واضح بدرجة أكبر، وهو أمر ينطوي - في رأي الدول العربية الخليجية - على احتمال مفاقمة التوترات المحلية والإقليمية.

بهذا النحو شددت مسألة أفغانستان حدة المعضلة التي تواجه الدول الخليجية منذ سقوط الشاه - وهي معضلة الاعتماد على الولايات المتحدة في أمنهم النهائي في نفس الوقت الذي لا ترغب فيه بأن تبدو بأنها تفعل ذلك. وفي حين قد يرحب الزعماء الخليجيون - حتى ولو سراً - بتصميم الولايات المتحدة على تقديم دعمها لأصدقائها في المنطقة، فإنهم لا يستطيعون تحمل المخاطر السياسية للتعاون الوثيق للغاية - على الأقل في العلن - مع الولايات المتحدة لمواجهة التهديد السوفيتي. ففي كل الحالات يعتبر التهديد السوفيتي أبعد الاحتمالات التي يمكن أن تحدث بين مختلف الأخطار التي يواجهونها. وهم يودون ان يشنوا الولايات المتحدة عن المغالاة في رد الفعل للتطورات السياسية الجارية، وعن اتخاذ تدابير هدامة قد تولد اضطرابات داخلية وإقليمية لا يمكن التنبؤ بها يمكن أن تؤدي إلي مزيد من التورط السوفيتي. فضلاً عن ذلك فإنهم أصبحوا، بعد الإحجام أو العجز الأمريكي عن إنقاذ الشاه، قلقين من أن ترفض الولايات المتحدة من يد المساعدة للحكام المحافظين ما لم تكن المصالح الغربية في خطر محقق. وخشوا أيضاً من أن تستخدم الولايات المتحدة قواتها التي تنشرها في المنطقة للتدخل في دول صديقة من أجل حماية النفط الغربية من الانقطاع.

وفي اعتراف جديد بأنها غير حصينة أمام الأخطار الخارجية وحاجتها إلى العمل معاً في بذل الجهود الرامية إلى الحفاظ على استقلالها، تبنت الدول العربية الخليجية مبدأ توافق سياساتها الاقتصادية سويماً مع مفهوم للاندمج السياسي البالغ التدرج على غرار الأسلوب الذي تبنته المجموعة الأوروبية. وفي فبراير 1981 اتفقت السعودية والكويت والبحرين وقطر واتحاد الإمارات العربية وعمان على إقامة مجلس التعاون الخليجي كخطوة تجاه تحقيق تعاون اقتصادي وسياسي وأمني فعال. وكان هدف المجلس الجديد هو تعزيز قدرات الدول الخليجية في التعامل مع التهديدات الداخلية والإقليمية والخارجية وإنشاء إطار رسمي يمكن السعي من داخله إلى تحقيق المصالح المشتركة. وقد أعربت القيادة السعودية عن اعتقادها بأن

أمن أي دولة من دول المنطقة مرتبط بشكل لا فكاك فيه بأمن المنطقة بأسرها، وضغطت بشدة من أجل إقامة ترتيبات أمنية مشتركة خلال 1980 وأوائل 1981.

وتألف مجلس التعاون الخليجي من ثلاث مؤسسات. في المستوى الأعلى منها مجلس رؤساء الدول الذي يجتمع مرتين سنويا، ثم مجلس الوزراء الذي يجتمع أربع مرات سنويا لوضع سياسات ومشروعات، بما في ذلك التخطيط الصناعي والتعليم والسفر والهجرة والمعلومات والشؤون الأمنية الداخلية والدفاعية. أما المستوى الثالث فهو أمانة دائمة يوجد مقرها في السعودية، ومسئوليتها هي إعداد التقارير ومشروعات اللوائح المالية والإدارية ومتابعة القرارات التي يقرها رؤساء الدول والوزراء. ورغم أن مجلس التعاون الخليجي ليس في حد ذاته حلفاً دفاعياً فإن تكوينه جاء نتيجة للقلق على أمن الخليج في أعقاب الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان. وعندما اجتمع وزراء خارجية هذا المجلس في الرياض في 4 فبراير 1981 ناقشوا - بالإضافة إلى خطة إقامة المجلس - اقتراحاً سعودياً بتجميع الدول الست لمواردها العسكرية، وخطة عمانية لإقامة قوة عسكرية مشتركة للدفاع عن مضيق هرمز. وينبغي بهذا الصدد ملاحظة أن العراق - الذي ساورته الشكوك لعدم ضمه إلى مجلس التعاون الخليجي - قد شدد على أن أي تعاون عربي يجب أن يتم فقط تحت رعاية جامعة الدول العربية.

وباستثناء عمان التي اتخذت رأياً مختلفاً حتى الوقت الراهن، فإن الدول العربية الخليجية قد أكدت بصورة متكررة على أنها لا ترغب في حماية غربية أو قواعد غربية في منطقتها، على أساس أن مثل هذه الحماية ستزيد تهديد التدخل السوفيتي بدلاً من أن تقلصه. وقد أعرب المتحدثون الرسميون باسم حكومات الدول العربية الخليجية عن أن هدفهم المشترك هو تفادي أخطار وقوع صدام بين القوى العظمى في منطقتهم.

الاستقرار الداخلي أثر التحديث

رغم التقدم الاقتصادي السريع في السنوات الأخيرة يظل المجتمع السعودي مجتمعاً تقليدياً ودينياً بقوة مع توجه قبلي. وحتى الوقت الحاضر استطاعت المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السعودية أن توفر درجة عالية من الاستقرار في وقت تدفع فيه مليارات الدولارات النفطية المخصصة لبرامج التحديث إلى تغير اقتصادي بسرعة متزايدة جداً. ويمكن لمثل هذا التغير أن التماسك الاجتماعي للبلاد. لذلك.. تحتاج أسرة آل سعود الحاكمة إلى الحفاظ على التوازن بين القوى التقليدية وقوى التحديث في المجتمع.

وعلى عكس شاه إيران التزم آل سعود دائماً التزاماً واضحاً وعميقاً بالحكم طبقاً للشريعة الإسلامية التي وفرت - بدورها - شرعية قوية لسلطتهم. فلا تزال العلاقات القبلية باقية وموجودة. ومع ذلك ظهر تدريجياً منذ الحرب العالمية الثانية قطاع حديث داخل المجتمع التقليدي. وتشكل هذا القطاع إلى درجة بعيدة في مراحل الأولى من مهاجرين من مصر والأردن وفلسطين وباكستان وبلدان إسلامية أخرى أكثر تقدماً وفرت عمالة يدوية ومكتبية ماهرة تتطلبها الصناعات الجديدة والبيروقراطية الحكومية المتسعة والنظام التعليمي. وفي فترة أخرى، ومع نمو المنشآت التعليمية في المملكة، وأيضاً مع التحاق أعداد كبيرة من السعوديين بالجامعات في

الخارج؛ أصبحت هناك عمالة محلية أكبر متاحة للقطاع الحديث. وفي الوقت الراهن يتألف القطاع الحديث من هؤلاء البيروقراط المحليين وضباط الجيش والمدبرين والفنيين الأجانب والمحليين العاملين في المنشآت النفطية والمشروعات الجديدة المملوكة للحكومة ورجال الأعمال من أبناء البلد، والمعلمين، وغيرهم من المهنيين والعمال المهرة الذين لا يزال معظمهم من الأجانب¹. وقد ارتفعت الحاجة إلى المهنيين المدربين بصورة حادة مع الزيادة الهائلة في عوائد النفط منذ ارتفاع سعر النفط عام 73 - 1974.

ورغم أنه لا توجد أرقام موثوق بها عن عدد الأجانب المقيمين بالمملكة فإن العديد من المراقبين يشيرون إلى أن هناك ما بين 1.5 إلى مليوني أجنبي يشكلون أكثر من نصف قوة العمل السعودية. كما توجد أعداد كبيرة من الأجانب الذين يعملون بعقود قصيرة الأمد في مواقع التشييد. وفي المنطقة الشرقية المنتجة للنفط يضم السكان المحليون نحو 125 ألف شيعي يؤلفون ما يقدر بنحو 60% من قوة العمل في حقول نفط شركة النفط العربية - الأمريكية (أرامكو)². ومع استكمال مشروعات البنية الأساسية التي تستلزم عمالة كثيفة والحاجة المتزايدة للعمالة اللازمة للصيانة والتشغيل سيتغير تركيب قوة العمل على الأرجح وسيصبح من الصعب عزل العناصر الأجنبية الموجودة في قوة العمل عن السكان المحليين. ويقدم العمال الأجانب عوامل مسببة للشقاق في المجتمع السعودي يمكن أن تقوض التماسك الاجتماعي وتؤدي إلى إضافة سلطة آل سعود، وتفتح الباب بذلك أمام العناصر الراديكالية.

لهذا.. تواجه السعودية معضلة حرجة: هل تستمر في السعي وراء القوة العاملة الأجنبية التي تحتاجها بصورة ماسة من أجل القيام بمشروعات التنمية الأساسية بالنسبة للتحديث؟ أم تقلص تدفق العمالة الأجنبية من أجل صيانة النظام الاجتماعي المرتكز على الوهابية؟ فالقلق من الأثر الاجتماعي المعاكس الذي يمكن أن ينجم عن وجود قوة عمل ضخمة على المجتمع السعودي قد

يبرر التوصية بتقليل سرعة مشروعات التنمية بالمملكة³.

¹ يوجد حوالي مليون يمني في السعودية يوفرون ما تحتاجه من عمل بدوي؛ كما يوجد حوالي 125 ألف فلسطيني يقومون بمهن وحرف ماهرة، كما توفر النساء الفلسطينيات المدارس لمدارس البنات. ويوجد أجانب آخرون من بينهم صوماليون وسودانيون وكوريون وتايوانيون وأوروبيون وأمريكيون.

² انظر: ... Christian Science Monitor, Feb,20,1980,P.12

³ انظر: ... Middle East Economic Digest,Jan.25,1980,P.41

وذكر وزير التخطيط السعودي هشام محيي الدين الناظر - في معرض مناقشته للخطة الخمسية الثالثة التي بدأت في منتصف عام 1980 - أن السعودية تواجه الخيار بين الاستمرار في الاعتماد على العمل الأجنبي أو خفض أهدافها التنموية.

لكن مجلة ... Business Week,NO.2630,Mar.31,1980,P.52

ذكرت أن الخطة الخمسية 1980-1985 التي أعلنت في منتصف مايو - قدرت تكاليفها بأكثر من 200 مليار، وتمثل اتجاهاتها الرئيسية استثمارات ضخمة في الزراعة وإصلاح النظام التعليمي وتشبيد مصنعين كبيرين للصناعة الثقيلة ومجمعات للبتروكيماويات ومصنعان للصلب، وتشبيد ثلاثة مواقع للصناعة الخفيفة. وهذه المواقع ستنشر في أنحاء مختلفة من المملكة.

ورغم أن المملكة - في النطاق العام - تمتلك جهازاً إدارياً حديثاً من الوزراء الحكوميين، فإن القرابة القبلية التقليدية والمؤسسات العرفية - الدينية تظل موجودة في النطاق المحلي. فليسيت هناك أحزاب سياسية أو أشكال مؤسساتية أخرى للمشاركة السياسية الأعرض، كما تعمل الحكومة بطريق تعكس الطابع الذي لا يزال تقليدياً إلى حد بعيد للمؤسسات السعودية. فالملك شخصياً هو الذي يعين الوزراء وكبار المسؤولين بالحكومة وحكام الأقاليم والرتب العليا في المؤسسة العسكرية. كما تتخلل العلاقات الشخصية التقليدية والتحالفات الأسرية البنية السياسية - الإدارية على كل المستويات. وفي التطبيق نجد أن سلطة الملك مفرقة جزئياً بين الأعضاء الأهم في آل سعود الذين يعملون داخل الموقع الوزارية والبيروقراطية العليا بنفس الطريقة الشخصية. فيمكن النظر إلى مناصبهم على أنها قواعد سلطة شخصية موزعة - جزئياً - لإحداث توازن بين شتى الجماعات داخل آل سعود. كما أن خلافة العرش ليست قائمة على حق البكر في تولي العرش وإنما تقرر بناء على الإجماع بين الأمراء الأساسيين والعلماء وأهم مشايخ القبائل على اختيار عضو مرموق من الأسرة يحظى بأوسع قبول من هؤلاء جميعاً.

وتتشكل الجماعات المختلفة داخل آل سعود بناء على الخطوط المختلفة للانحدار من سلالة عبد العزيز بن سعود وإخوته. وتعكس هذه الجماعات المختلفة تعبيرات مستمرة لمنافسات خاصة وولاءات شخصية للمجتمع القبلي. وقد اتجهت هذه المنافسات إلى المزيد من الحفز وعززتها التشعبات في التوكيد والتوجه بالنسبة لبعض - لكن بالتأكيد ليس كل - قضايا السياسة الخارجية والداخلية. وقد أمكن حتى الوقت الراهن تسوية الخلافات الشخصية والسياسية داخل آل سعود بالإجماع، نظراً لأن كل الجماعات داخلها تدرك أن الشقاق العلني أو المحتد بينها سيؤدي إلى تهديد وجود الأسرة المالكة بأسرها.

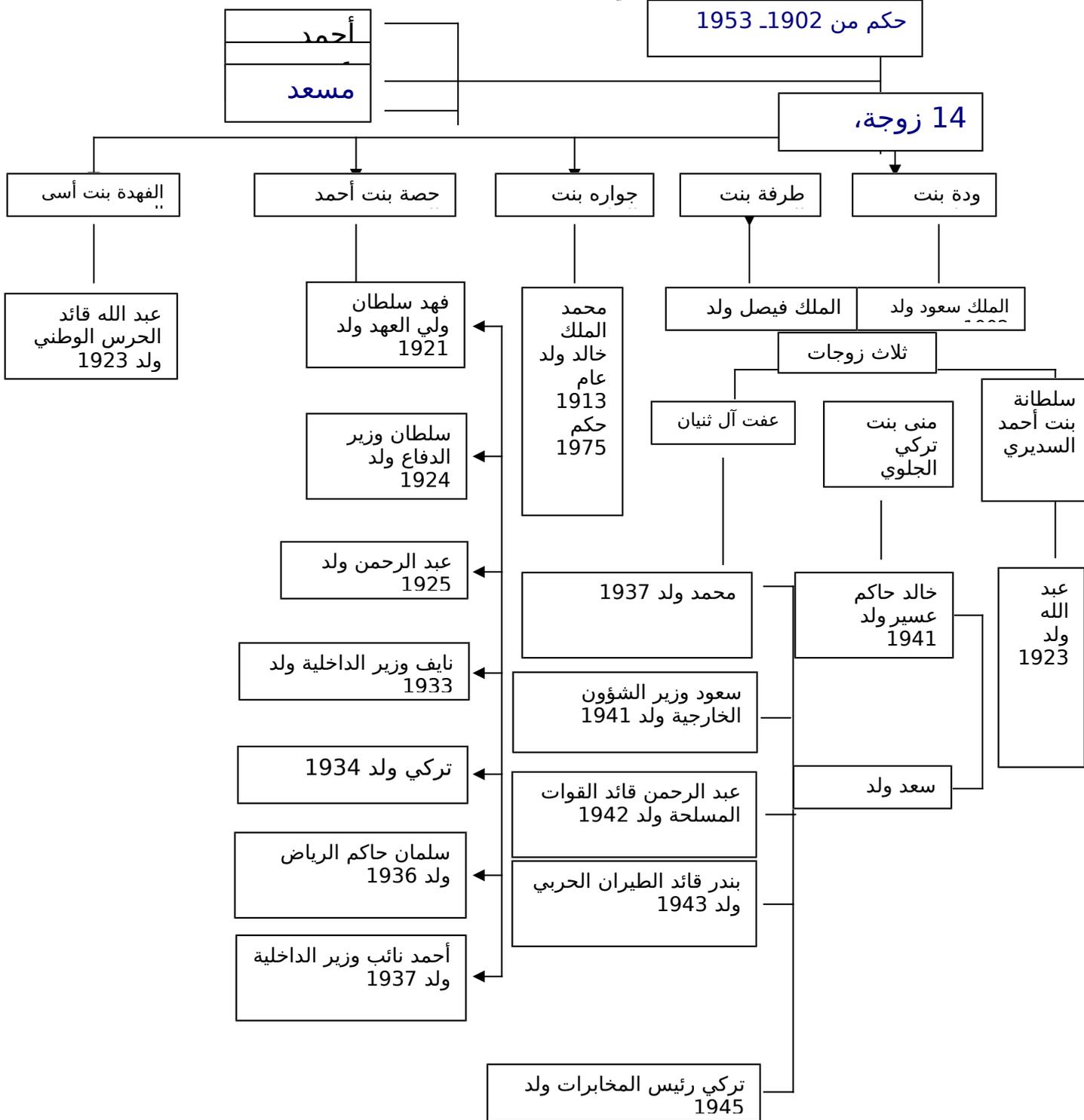
والملك خالد وولي العهد الأمير فهد والملكان السابقان سعود وفیصل هم جميعاً أبناء عبد العزيز بن سعود الذي تزوج العديد من الزوجات. ولذلك فإن كثيراً من أبنائه لهم أمهات مختلفات. وبميل الإخوة الأشقاء داخل آل سعود إلى العمل معاً. فالملك خالد وشقيقه الأكبر محمد من نفس الأم، ومحمد له نفوذ كبير في شؤون آل سعود. كما أن الأمير فهد وأشقائه الستة، ومنهم وزير الدفاع سلطان ووزير الداخلية نايف، يعدون السبعة "السديرة" الأقرباء، وهم جميعاً أبناء أم واحدة هي "حصه السديري" (انظر الرسم التوضيحي الذي يبين جانباً من شجرة العائلة لآل سعود).

بيت آل سعود - العلاقات الأساسية

ثلاثة أشقياء أحياء

الملك عبد العزيز بن سعود

ولد 1880



ويدير ولي العهد الأمير فهد دفة الحكم اليومي للسعودية. ورغم أن الملك خالد كبير السن وصحته ليست ممتازة فإنه إبعد ما يكون عن أن يكون ملكاً صورياً، فقد أشرك نفسه في (السياسات المحلية والخارجية للسعودية بنحو متزايد. ولا يبدو في الوقت الحاضر أن يكون) هناك خلاف على حقيقة أن ولي العهد الأمير فهد سيخلف خالد إذا ما مات أو تقاعد. وقد ينصب الخلاف الخاص بالخلافة على من سيصبح ولي العهد إذا ما صعد فهد إلى العرش. فالأمير عبد الله النائب الثاني لرئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني هو التالي في الطابور، لكن يمكن أن يتحداه وزير الدفاع الأمير سلطان الأخ الشقيق لفهد.

أما الدور المهم الذي يلعبه "العلماء" فينبغ من التحالف الذي عقد في القرن الثامن عشر بين مؤسس آل سعود، محمد بن سعود، والإمام محمد بن عبد الوهاب. كما أن القضاة وشيوخ القبائل الكبيرة يمارسون بالمثل تأثيراً كبيراً كأعضاء في القطاع التقليدي. وهناك مناصب وزارية معينة تعطى لأعضاء هذه الجماعة التقليدية. فأعلى المناصب الدينية والقضائية محجوزة لأسرة "الشيخ" - المنحدرين من سلالة "عبد الوهاب". وقد قلص الملك فيصل نفوذ العلماء خلال السنوات الأخيرة من حكمه، ونقل سلطات قاضي القضاة إلى وزارة العدل الجديدة. وجاء خليفته الملك خالد، فعين واحداً من آل الشيخ، هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزيراً لهذه الوزارة. وتتكون النخبة الحديثة من الوزراء والمستوى الأعلى من البيروقراط وضباط الجيش الذين يتم اجتذابهم من صفوف الجماعات المهنية وقطاع الأعمال الحديثة. ويعكس ترقيمهم وصعودهم السريع إلى أعلى الاحتياج المتنامي للمهارات الإدارية والتقنية المستمرة من تعليمهم الحديث في الخارج ومن خبراتهم في مجال العمل الخاص. وفي حين توجد قيود على نفوذهم فإن حجم وأهمية هذه النخبة الحديثة سيزدادان بكل تأكيد مع تنوع وتوسع اقتصاد المملكة، كما أن الطلب على مهاراتهم سيزداد تبعاً لذلك. والكثير من هؤلاء التكنوقراط السعوديين الشبان ينتقدون أوجهاً من التبيد السائد في المجتمع والفاعلية في النظام.

لكن الاستقرار في السعودية حتى الوقت الراهن يعكس قابلية معظم القطاع التقليدي للحياة كما يعكس مهارة آل سعود في إدارة عملية التحديث - وقدرتهم على الحفاظ على توازن بين عوامل الهدم والبناء في هذه العملية. ويبدو أن السعوديين واعون بالمخاطر التي تنطوي عليها المراحل الانتقالية بين التقليدية والتحديث، وأيضاً للعوامل السياسية والاقتصادية الخارجية التي يمكن أن تفاقم المصادر الداخلية لعدم الاستقرار، وأن مجهوداتهم للتغلب عليها كانت واقعية حتى الآن.¹ وتشير الخطة الخمسية الثالثة للتنمية - 1980-1985 - التي بدأت في مايو 1980، إلى أن القيادة السعودية قد استقر رأيها على أنها من الخطتين الخمسيتين السابقتين. ومن الواضح أن الحكومة قد انتهت إلى أن عملية التحديث والتصنيع لا يمكن إبطاؤها دون أن يتسبب ذلك في اضطراب داخلي وتبيد، وأن التغيير يمكن التعامل معه بطريقة بناءة. وإذا لم يفتنا أن الخطة الخمسية الثالثة كان هدفها في معظم الأحوال، فإنه يبدو أن القيادة السعودية تعتقد أنها يمكن أن تخطو قدماً صوب هذا المسعى الذي يتوقف

¹ ذكرت صحيفة: Arab News, Judah, Aug. 15, 1979 أن مجموعة من المثقفين السعوديين قد بدأت سلسلة من الندوات عن الثقافات الإسلامية والغربية وسبل منع آثار التفكير الأجنبي المستوردة مع التكنولوجيا الغربية.

نجاحه على التنسيق بين عوامل داخلية وعوامل خارجية تتدفق عليها من مصادر إقليمية ودولية.

ويمكن للخطة الخمسية الثالثة أن تكون قوة دافعة للاستقرار في المملكة إذا ما نجحت في توزيع الثروة الوطنية بصورة أكثر عدلاً في سائر أنحاء المجتمع السعودي، وإذا ما قبل العلماء التغييرات المتعددة التي تحدث، وإذا لم تصبح قوة العمل الأجنبية مصدراً لنشر السخط¹.

ورغم ذلك فإن الأصولية الإسلامية والقومية والطموحات السياسية والضغوط الداخلية والتأثيرات الخارجية ستتضافر جميعها لتجعل التحديث المنهجي في السعودية مهمة مرعبة. وفي نفس الوقت لا يجب التقليل من شأن قدرات نظام آل سعود.

لقد ولدت عملية التحديث قلقاً إزاء مسألة الفساد ذات الحساسية من الناحية السياسية. فالزيادات الهائلة في الإنفاق الحكومي وانهمك آل سعود في التفاوض على العقود قد أثارت مزاعم من مكافآت من الشركات التي يتم التعاقد معها في صورة عمولات وإتاوات، كما أثارت تكهنات عن العقارات والملكيات الثابتة التي يمتلكها أعضاء الأسرة المالكة. فذكر أحد رجال الأعمال الغربيين أن "مشروعات تشييد ضخمة لا ضرورة لها يتم إقامتها في مخططات التنمية لتضمن تدفقا مطردا لمشروعات رأسمالية كبيرة تولد مكافآت ومدفوعات فاسدة"².

والصفقات المختلفة التي ارتبطت باسم محمد بن ولي العهد الأمير فهد قد أثارت النقد بسبب ممولاتها الضخمة التي دفعت إلى محمد فيما يبدو لقربه من مركز السلطة. وفي حين أصدر ولي العهد الأمير فهد مراسيم مناهضة للفساد فإنه أعلن عجزه عن "منع صور الفساد الموجودة خارج إطار الحكومة من أن تتم مزاوتها في التجارة الحرة"³. ومع ذلك فقد أشار فهد إلى أنه يفحص أوضاع شركة جديدة كونها أبناء الأمراء والوزراء بعضهم يقل عمره عن عشر سنوات. وفي أعقاب حادث مكة أعلن فهد في أوائل يناير 1980 أن "قواعد السلوك" ستطبق على أعضاء آل سعود فيما يتعلق بالفساد والحياة التفاضرية.

وهناك عدد من العوامل تقلل من إمكانية نجاح القيام بانقلاب في السعودية. أولها أن أسرة آل سعود كبيرة ومنتشرة. والثاني أن اتساع أراضي المملكة كبير وأن مراكزها السكانية موجودة في مواقع متناثرة وبعيدة عن بعضها البعض. وباستثناء جدة والرياض فإن المدن السعودية صغيرة نسبياً بالقياس إلى العديد من المراكز الحضرية الآسيوية والأفريقية التي تزايدت بسرعة مع تدفق الهجرة من سكان الريف إلى المدن. العامل الثالث هو غياب المؤسسات الحديثة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية - التي يمكن أن تعبئ وتوجه بسهولة السخط الفطري. كما أن الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى خاضعة لرقابة شديدة. العامل الرابع هو أن المنظمات الحضرية التقليدية، بما في ذلك المساجد والروابط الدينية وطوائف التجار، تعمل بالتوافق مع آل سعود، وليس من المحتمل أن تعبئ سخطاً أهلياً فطرياً (كما حدث في إيران ضد الشاه) إذا لم ينتهك

¹ إحدى المشاكل الكبرى التي ستبقى قائمة هي عجز العدد الصغير لسكان السعودية عن أن يغذي النمو الصناعي والزراعي الواسع النطاق الذي تتصوره الحكومة. وعلى الأرجح فإن مزيداً من توسع الاقتصاد سيفاقم مشكلة العمال الأجانب القائمة الآن.

² ... New York Times, Apr. 16, 1980

³ ... Financial Times, London, Jan. 11, 1980

النظام السعودي بصورة استفزازية الإيمان الديني أو المسلمات الأخلاقية أو يقلص الدخل والامتيازات. العامل الخامس هو أن الأساس الاقتصادي لسخط واسع النطاق ليس هو العنصر الغالب بقوة حتى الآن. فالاقتصاد يعاني من نقص قوة العمل لا من فائض فيها. وهناك معدل مرتفع للتضخم، ولا سيما منذ الزيادة السريعة في عائدات النفط عام 1973-1974 التي مهدت السبيل أمام توسع على نطاق كبير في الإنفاق الحكومي، الذي ولد بدوره طلباً على مواد البناء والسلع الاستهلاكية. وقد تحققت معدلات تضخم أكثر من 50% عام 1974 وعام 1975 في القطاعات غير البترولية. ومع ذلك نجحت سياسات الحكومة في خفض معدل التضخم إلى 12% بخفض الإنفاق الداخلي وبدعم أسعار سلع مستوردة معينة، وبخاصة السلع الغذائية ومواد البناء.

وفي حالة انتفاضة داخلية أو محاولة القيام بانقلاب، سيكون من الصعب على الخصوم المحتملين أن يسيطروا على قسم من آل سعود مع السيطرة في نفس الوقت على كل أو معظم أنحاء البلاد. وقد اتخذت الحكومة عدداً من التدابير الوقائية ضد أي انشقاق محتمل. فنجد أن آل سعود ممثلون في سائر أنحاء القوات المسلحة، كما توجد وحدات أمن خاصة مسؤولة عن حماية المراكز السكانية والوقاية من أي عصيان عسكري محتمل، بالإضافة إلى أن الذخيرة والوقود موضوعة تحت سيطرة حازمة¹. وداخل آل سعود؛ استطاعت الجماعات المختلفة أن تبقى تنافساتها في حدود ضيقة لتحتفظ بقدرتها على العمل معاً بفاعلية، وأن تحافظ على جبهة موحدة في العلن. وهناك سخط منطوّر طفيف من النظام السعودي من جانب النخبة الحديثة، وهو أمر يعزى جزئياً إلى قدرتها على الصعود الاقتصادي وتحقيق تأثير محدود، لكن متنام، في السياسة الوطنية. أما المؤسسة العسكرية فلم تتخط حتى الآن أدوارها الدفاعية والداخلية، باستثناء مؤامرة تم قمعها بسهولة داخل صفوف ضباط القوات الجوية عام 1969² وقد اتخذت تدابير للحيلولة دون قيام الجيش بمثل هذه المحاولات - ومن هذه التدابير بنحو خاص استخدام الحرس الوطني كمركز ثقل موازن للجيش. فأحد واجبات الحرس الوطني هو قمع أي عصيان عسكري مسلح. وتوجد قوات خاصة مناهضة للتمرد داخل كل من الحرس الوطني والجيش النظامي.

وبينما يمتلك نظام آل سعود القدرة على السيطرة على عملية الانتقال التحديثية، واستطاع أن يحافظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإنه لا يوجد ضمان بأن يستطيع الاستمرار في عمل ذلك في المستقبل. وتشمل المصادر المحتملة لزعة الاستقرار ما يلي:

- 1- الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تحديث والمصحوبة بتآكل القيم الإسلامية التقليدية والأوجه السلبية للعلمانية والتفسخ السريع للقطاع التقليدي.

¹ ترددت أنباء عن أن الحكومة السعودية تعد لإصدار قانون ينظم حيازة الأسلحة ويشترط تسجيل كل المسدسات والبنادق التي يحوزها الأشخاص.

² ترددت أنباء عن أن 17 ضابطاً وعدة من المدنيين حاولوا في أواخر 1977 حاولوا التآمر ضد النظام، من بينهم ثلاثة ضباط بالقوات الجوية هربوا بطائراتهم إلى العراق وحوكموا غيابياً.

2 - عجز القطاع التقليدي عن تلبية الاحتياجات المتنامية بسرعة للقطاع الحديث التي يحفزها التدفق الكبير للعوائد المستمرة من البترول، وتشيد بنية أساسية وإقامة صناعات جديدة ومشروعات إسكان.

3 - عدم الإشباع الكافي لتوقعات أو مطالب النخبة الحديثة في المشاركة في العملية السياسية وبنصيب من السلطة السياسية.

4 - وجود عدد كبير من السكان الأجانب، بعضهم لديه الإمكانية للتأثير على تفكير ومواقف السكان المحليين؛ (فهناك عناصر أجنبية معينة - المستعدة من العملية السياسية السعودية - حسنة الاطلاع على المؤسسات الحديثة للتعبة والعمل الجماهيريين، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والتنظيمات الطلابية وما شابه ذلك. ومن المؤكد أن فروغاً سرية لحركات سياسية خارجية - مثل منظمة التحرير الفلسطينية - وعملاء للأنظمة العربية الراديكالية - الثورية - مثل جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وليبيا والعراق وأيضاً إيران - موجودة بالفعل بين صفوف قوة العمل الأجنبية¹. لذلك فإن الاضرابات وأعمال التخريب أخطار محتملة نظراً للمواقف الإستراتيجية التي يحتلها الفنيون والعمال المهرة وغير المهرة الأجانب في حقول النفط والمرافق العامة والاتصالات والمواصلات).

5 - التنافسات الشخصية والخلافات السياسية داخل آل سعود وستصبح علنية مسببة للشقاق بدرجة أكبر في المستقبل؛ (الحافز لإثارة مثل هذه الخلافات موجود في التطورات الراهة التي لم تتم تسويتها في المنطقة: الثورة الإيرانية، ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، والمعارضة الموحدة لها من جانب معظم الدول العربية، والتقدمات السوفيتية، والعداوات اليمنية ومحادثات التوحيد التي أعقبتها، والموقف السعودي في الأوبك وقضايا إنتاج النفط، وسرعة التحديث، "والعلاقات الخاصة" مع الولايات المتحدة. وكنيجة لهذه التطورات يوجد بالفعل إحساس متزايد بالافتقار إلى الأمن في النظام السعودي وفقدان لليقين بشأن السبل التي يتعين التعامل بها مع المشكلات المعقدة والمتداخلة. والخلافات السياسية بين هؤلاء الأعضاء من آل سعود الميالين لإقامة تعاون أوثق مع الولايات المتحدة وبين أولئك الذين يميلون إلى إقامة علاقات أوثق مع الدول العربية الراديكالية - الثورية، يمكن أن تصبح مصدراً للانشقاق ويمكن أن تتضخم إذا ما توفى الملك المريض خالد وتلا ذلك صراع على خلافته. ومن الممكن أن يسعى فريق أو آخر داخل آل سعود إلى طلب الدعم من مصادر خارجية (أي خارج الأسرة) - بما في ذلك العلماء والروابط الدينية والشيوخ القبليون والقوات المسلحة والحرس الوطني ورجال الأعمال الأهليون والعمال في القطاع الحديث أو حتى من بين صفوف قوة العمل الأجنبي، وما أن تصبح بعض أو كل القوى الأخرى في المجتمع مشتركة بنشاط في النزاعات الناشئة بين أعضاء آل سعود، فإن مثل هذه النزاعات سيتعذر أكثر فأكثر احتمال حلها عن طريق

¹ اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية الذي أنشأه الرئيس المصري جمال عبد الناص في أوائل الستينات توجد قاعدته حالياً في بيروت وقد تلقى بعض الدعم الليبي. والاتحاد الديموقراطي الشعبي مجموعة راديكالية منشقة عن اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية، ويُعتقد أن له علاقات مع أقسام يسارية من منظمة التحرير الفلسطينية. وهناك أيضاً بعض من التعاطف مع حزب البعث العراقي في الجزء الغربي من السعودية جنوبي مكة. وقد تشكل حزب شيوعي سعودي سري في نوفمبر 1975، وأعلن أنه سيمركز معظم نشاطه "على العمال من الخارج".

إجماع أو حل وسط داخلي، ويمكن أن تؤدي إلى انقلابات وانقلابات مضادة واندلاع عنف عام وربما حرب أهلية، مع احتمال تورط أجنبي مقنع أو (سافر).

6 - الطموحات الأيديولوجية أو الشخصية من جانب مجموعة أو أكثر خارج آل سعود.

(مثل هذه المجموعات يمكن أن تنشق من القوات المسلحة أو الحرس الوطني التقليدي أو الشيوخ القبليين وأتباعهم البدو أو جامعة دينية تلعب بورقة الدفاع عن المبادئ الإسلامية، مع المساندة الفعالة المحتملة من إحدى الجماعات الكبرى في الأسرة المالكة؛ أو مجموعات تأمرية بين صفوف العمال الأجانب تثيرها وتنظمها وتساعدتها منظمات خارجية).

مشكلات داخلية حديثة

ثمة حادثتان.. هما الاستيلاء على الحرم المكي والقلقل في صفوف الأقلية الشيعية بالمنطقة الشرقية.. تعكسان الاستياء داخل صفوف العناصر التقليدية تجاه سرعة وطبيعة التحديث، ومظاهر زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج.

ففي 20 نوفمبر 1979 - الذي كان يوافق أول يوم في القرن الخامس عشر الهجري - قام نحو 500 رجل مسلح باحتلال الحرم المكي، وأعلنوا أن واحداً منهم هو "المهدي المنتظر"، وشجبوا الأسرة المالكة السعودية، وحثوا المصلين على الانضمام إليهم¹. ولم ينتهِ الاستيلاء على الحرم المكي إلا يوم 4 ديسمبر وبعد قتال استمر 15 يوماً كبد الجانبين خسائر تعد بالمئات قبل أن تتمكن القوات السعودية من تطهير دهاليز المسجد من المتمردين.

والرواية الرسمية للحكومة السعودية عن الحادث - عندما تتم مقارنتها بتقارير أخرى مستقاة عن مصادر داخل وخارج السعودية - تثير عدداً من التساؤلات عن هوية من قاموا بهذا الهجوم، وعمّا إذا كان هجومهم تحركاً سياسياً أو تحركاً دينياً بحتاً، والحقائق الفعلية وراء الحادث². وقد كانت السلطات السعودية على علم كامل ببعض أعضاء هذه المجموعة، وعلى ما يبدو أنها هونت من شأن قدرتهم على إثارة المشاكل. كما أن زعيم هذه المجموعة، جهيمان بن محمد بن سيف العتيبة، قد انتقد آل سعود لفشلهم في الالتزام الصارم بمعتقدات الإسلام، ولفسادهم، ولفقدان دورهم كقادة للوهابية. وتشير كتابات جهيمان، بقوة، إلى مواقف مفعمة بكرهية الأجانب، وبخاصة فيما يتعلق باليهود والمسيحيين والشيعية، وقد أدان آل سعود لحياتهم للمثل العليا الإسلامية وإساءتهم استخدام ثقة الشعية منذ توحيد عبد العزيز بن سعود للمملكة عام 1932.

وقد تضمنت العواقب المباشرة لحادث الحرم المكي تجدد الجدل داخل الدوائر الحاكمة السعودية حول سرعة التحديث في المملكة، وأيضاً حول مراجعة وتعزيز القدرات الأمنية والمخابراتية بالمملكة³. وحدد ولي العهد

¹ انظر: ... New York Times, Feb. 25, 1980.

² ادعى اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية - الذي يوجد مقره في بيروت - مسؤوليته عن الاستيلاء على الحرم المكي.

³ أسفرت المراسم الملكية الصادرة في أواخر ديسمبر 1979 وأول يناير 1980 في أعقاب حادث الحرم المكي، عن تغييرات في الرتب العليا للجيش السعودي الملكي، ورئيس من الأمن الداخلي، و"قبول" استقالة حاكم مكة الأمير فواز بن عبد العزيز العضو

الأمير فهد - في مقابلة صحفية مع مجلة "الحوادث" التي تصدر باللغة العربية من لندن - الخطوط العريضة لخطط التغييرات الحكومية الكبرى التي تعتمدها حكومته إعدادها في غضون شهرين. ورغم أن فهد انتقد التقارير الصحفية المضللة في الولايات المتحدة فيما يتعلق بأحداث الحرم المكي، فإنه اعترف بأنه "لاشك في أن حادث الحرم المكي قد أكد على أمور عديدة لم تكن تحظى بالاهتمام الملائم"¹.

وأعلن ولي العهد الأمير فهد إنشاء مجلس شوري يتكون من عدد يتراوح بين 50 و 70 عضواً، ويكون مكملاً لمجلس الوزراء. وسيعمل هذا المجلس كهيئة استشارية للملك والحكومة وسيفحص مشروعات القوانين، رغم أنه لم يكن واضحاً كيف يمكن لدوره المحتمل أن يؤثر في دور العلماء. وبالإضافة إلى ذلك أعلن فهد أنه سيتم إقامة "نظام أساسي للحكم" من خلال دستور يتألف من 200 مادة مستمدة من الشريعة الإسلامية. كما أن "أحكام السلوك" ستطبق على أعضاء آل سعود "في المقام الأول" فيما يتعلق بالفساد وحياة البذخ والتفاخر، كما سيكون هناك تحول في الأولويات الاجتماعية والاقتصادية مع التشديد على البرامج التي تؤثر على الاحتياجات الإنسانية. وفي 9 مارس 1980 تم تشكيل لجنة من تسعة أشخاص يرأسها وزير الداخلية الأمير نايف لتضع الأسس الدستورية لتكوين المجلس ولتقديم توصيات عن شكله النهائي².

وأكملت اللجنة دراستها وسلمتها إلى الملك خالد في مارس 1981. ويتضمن موزها دراسة لثلاث خطوات للتشريع: الخطوة الأولى: تحديد الوضعية الرئيسية للحكومة السعودية، **والخطوة الثانية: تقنين لإنشاء مجلس الشوري وتحديد وظائفه، والخطوة الثالثة: خطة لحكم المناطق الأربع عشرة للملكة.**

وقد تفاقم القلق السعودي إزاء الأمن الداخلي النابع من حادث الحرم المكي، من جراء القلاقل بين صفوف الأقلية الشيعية القوية التي يبلغ عددها 125 ألف نسمة يتركزون في واحات القطيف والأحساء في المنطقة الشرقية المنتجة للنفط. فقد شعر الشيعة السعوديون بأنهم محرومون من الاستفادة من عوائد نפט البلاد. وفي 20 نوفمبر 1979 - الذي كان يوافق عشية الاحتفال بليلة عاشوراء في شهر محرم الذي يتم فيه الحداد على اغتيال الإمام الحسين - لقي خمسة أشخاص مصرعهم في صدامات الحرس الوطني السعودي وعمال النفط الشيعة³.

وفي أعقاب المصادمات اجتمع نائب وزير الخارجية، أحمد بن عبد العزيز، مع زعماء الطائفة الشيعية لبحث شكواهم المعلقة، وقيل أنه قدم لهم عدداً من التنازلات الاقتصادية.

وفي 11 ديسمبر خصص راديو طهران - في إذاعة باللغة العربية - برنامجاً مدته ساعة كاملة للدعاية المعادية الموجهة إلى عمال النفط السعوديين

البارز في الأسرة المالكة وشقيق الملك خالد.

¹ مجلة "الحوادث" 10 يناير 1980. ورداً على تقارير أوردتها صحيفة "نيويورك تايمز" وصحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون" تتحدث عن محاولات للقيام بانقلاب في السعودية، وقلقل، واختلاسات في وكالة النقد السعودية.. قال: لدى دليل على أن مصادر هذه التقارير صهيونية".

² ذكرت صحيفة . The Guardian ,Abr.7,1980 نقلا عن صحفي سعودي أن النظام السعودي على "عتبة تطور سياسي هام"، حيث سيتضافر مجلس القضاء الأعلى للملكة مع "المجلس الجديد لموازنة السلطة التنفيذية لمجلس الوزراء والملك"

³ ... Midle East Economic Digest,Dec.7,1979:24

وتدين سلوك السلطات السعودية خلال أحداث شغب عاشوراء واتهمها بقتل 60 شخصاً وإصابة 150 واعتقال 600 آخرين¹. وفي أعقاب ذلك، وفي 7 يناير 1980 شن راديو طهران هجوماً على الملكية السعودية ودعا إلى الإطاحة بها ووصفها بأنها فاسدة وعميلة مرتزقة للولايات المتحدة². وفي أول فبراير أثناء مظاهرات الشيعة السعوديين في ذكرى عودة آية الله خميني إلى إيران، لقي أربعة أشخاص مصرعهم، فقام المتظاهرون الذين يحملون صور الخميني برشق بنكين بالحجارة وأضرموا النيران في عدد يتراوح بين 40 و 50 أوتوبيسا وسيارة وفي الإدارة المحلية للكهرباء³. ورغم نفي وزير الداخلية الأمير نايف وقوع أي اضطرابات في المنطقة الشرقية في 21 يناير، فإنه كان واضحاً أن الحكومة السعودية تضرر قلقاً جلياً إزاء مثل أحداث القلاقل هذه، وإزاء مسألة التدخل الإيراني في شؤونها الداخلية. فنظراً لأن الشيعة السعوديين يشكلون ما يقدر بنحو 40 - 60 % من القوة العاملة في "أرامكو" بحقول النفط، فإن الأقلية الشيعية المنشقة تحمل معها إمكانية تخريب حقول النفط وأن تستغلها مصادر خارجية. ويظهر حادث الحرم المكي كمؤشر واحد على أن السخط المحافظ داخل السعودية أخطر مما كان يعتقد من قبل. والأصولية الإسلامية - على النحو الذي عبر عنه الاستيلاء على الحرم المكي - تتناقض مع المسحة الشيعية على النحو الذي عبرت عنه الثورة الإيرانية. ومع ذلك فإن كليهما يشترك في الشعور الذي يشير إلى خيبة الأمل وفي بعض أوجه الضغط الناجمة عن التحديث. فسوء توزيع الثروة والاستهلاك الكبير والفساد والتخضر، وترافق كل هذه الظواهر من جانب العديد من المسلمين مع القيم الأخلاقية والاجتماعية للغرب، ولدت استياءً أضيف إلى خيبة الأمل، ويمكن أن يصل إلى المدى الذي يؤثر فيه على العلاقات الأمريكية - السعودية. والإسلام لا يميز بين ما هو دنيوي وما هو روجي. لذلك فإن علمنة المجتمع الإسلامية التي تصاحب عملية التحديث يتم النظر إليها كتهديد محتمل، والفكرة الرئيسية للأصولية الإسلامية، على النحو الذي جاهر به زعيم تمرد الحرم المكي، تبدو أن تكون الرفض العميق للعمانية. وتوحي التقارير الخاصة بهذا التمرد بأن من قاموا باحتلال الحرم المكي يعتقدون معتقدات أصولية متطرفة معارضة للتغريب بصورة متصلبة، وأن لهم أنصاراً في قبيلة عتيبة المحافظة تاريخياً وبين أسرة "الشيخ"⁴. لكن لم تكن لدى هذه المجموعة فرصة كبيرة لاجتذاب أقسام كبيرة من السكان إلى جانب قضيتها بسبب انحرافها عن المعتقدات الإسلامية القويمة ولأنها انتهكت حرمة قدس أقداس الإسلام. لكن هناك أعداداً من السعوديين التقليديين الساخطين على عملية التحديث، ومن المحتمل أن يجدوا قادة لهم في الإسلام الأصولي. وتبعاً لذلك؛ قد يواجه آل سعود تحديات لشرعيتهم إذا لم يتعاملوا بشكل فعال مع هذه المشكلات.

فبالإضافة إلى الامتعاظ المحافظ من العلمنة، فإن آل سعود أخفقوا - أثناء حادث الحرم المكي - في الوفاء بمسئوليتهم المقدسة، ألا وهي حماية مكة المكرمة.

¹ راديو طهران - 11 ديسمبر 1979.

² راديو طهران - 7 ديسمبر 1980.

³ ... Wall Street Journal, Feb. 5, 1980; Times, London, Mar. 12, 1980

⁴ من المحتمل أن يكون آل الشيخ قد أصابهم الاستياء للانتقاص من سلطتهم خلال العقد الماضي - وهي عملية بدأها الملك الراحل فيصل.

والاتجاهات الرئيسية التي يمكن تحديدها على أنها تتضمن أخطاراً على المصالح الأمريكية في ضوء هذه المشكلات، تشمل ما يلي:

- 1 - هناك داخل السعودية تشديد متزايد على المثل العليا والقيم الإسلامية الملحوظة ورفض ملازم له للقيم العلمانية الغربية.
- 2 - وبالإضافة إلى ذلك؛ يتزايد من التأثيرات السياسية والاقتصادية الغربية، وبترافق مع ذلك المطالبة بالتضامن الإسلامي كقوة تعويضية.
- 3 - يمكن للعناصر الثورية - الراديكالية أو الشيوعية أن تستخدم تحليات حركات الإحياء الإسلامي المناهضة للغرب لمصلحتها السياسية الخاصة. ومع أن تهديد العلمانية الغربية بالنسبة للكثير من المسلمين أقل من تهديد الشيوعية الملحدة، فإن المصالح الأمريكية بالمنطقة ستتعرض للتهديد إذا ما تم النظر إلى الولايات المتحدة على أنها تتخذ موقفاً مناهضاً للإسلام في سياساتها.

ما هي المصالح التي تتقاسمها الولايات المتحدة مع السعودية؟

نظرة عامة

اتخذت الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للسعودية أبعاداً جديدة مع حرب أكتوبر 1973 العربية - الإسرائيلية، وأزمة الطاقة التي تلتها. فكان من بين العواقب المباشرة للحرب والحضر النفطي اللاحق لها¹، ربط الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل مباشر بأزمة الطاقة ومنطقة الخليج الفارسي - فقد ازدادت القوة الشرائية للدول المنتجة للنفط زيادة جوهرية مع ارتفاع أسعار النفط. وأصبحت إسرائيل معتمدة على الولايات المتحدة أكثر مما كانت من قبل. وأصبح التحالف الغربي منقسماً حول بعض المبادئ الأساسية الكامنة وراء السياسة الشرق أوسطية.

لقد كانت القيادة السعودية عاجزة - حتى حرب أكتوبر 1973 - عن ترجمة الأهمية الاقتصادية للمملكة - المستمدة من مواردها النفطية - إلى أهمية سياسية تتجاوز الحدود الإقليمية للشرق الأوسط. وجاء الحظر النفطي عام 73 - 1974 ليضع نهاية للاعتقاد الذي تمسكت به الحكومات الغربية - والولايات المتحدة بشكل خاص - لفترة طويلة بأن النفط الرخيص سيكون متاحاً لها بكميات غير محدودة لسنوات. وبالإضافة إلى ذلك؛ أنهى هذا الحظر الفكرة القائلة بأن تهديدات أي دولة منتجة للنفط يمكن السيطرة عليها من طريق مقاطعة المستهلكين لنفطها. وبالنسبة للسعودية أظهر سلاح النفط دور المملكة فيها بعد كدولة منتجة يلجأ إليها العالم كملاذ أخير. هذا العامل. مقترناً بالاعتماد الأمريكي المتزايد على النفط المستورد، أشار إلى أن وجهات النظر السعودية يجب أن تضعها واشنطن في الاعتبار فيما يتعلق بالشؤون الشرق أوسطية.

¹ تم تطبيق الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة وهولندا. وقد خففت منظمة (الأوبك) الإنتاج وحددت حصص الإمدادات المتاحة للدول الأخرى المستهلكة للنفط. وفي أعقاب طلب إدارة نيكسون من الكونجرس التصديق على مساعدة طوارئ عسكرية لإسرائيل قيمتها 2,2 مليار دولار في 19 أكتوبر 1973 "للحفاظ على ميزان القوى وتحقيق الاستقرار". أعلنت الحكومة السعودية في 20 أكتوبر أنه "نظراً لزيادة المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل قررت المملكة العربية السعودية وقف جميع صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذها هذا الموقف". وفي 22 أكتوبر تبعت كل الدول العربية المنتجة للنفط الخطوة السعودية.

مصالح مرتبطة بالنفط

تزايد الاعتماد الغربي على موارد الطاقة الإقليمية منذ 1973، رغم المقترحات المتعددة لكبح جماح الاستهلاك. فالولايات المتحدة تستورد حالياً حوالي 50% من بترولها، 34% منها - أو 8% أصبحت السعودية المصدر لنحو 25.4% من إجمالي واردات النفط الخام الأمريكية، أي حوالي 1.3 مليون برميل يومياً¹.

وتبلغ واردات أوروبا الغربية نحو 96% من بترولها، تأتي 61% منها من الخليج، أي 32% من إجمالي الاستهلاك الأوروبي الغربي من الطاقة. وكانت السعودية عام 1980 هي المصدر لنحو 58% من واردات المملكة المتحدة، و 31.1% من واردات ألمانيا الغربية، و 36% من واردات فرنسا، و 33.9% من واردات إيطاليا² أما اليابان فتستورد فعلياً كل احتياجاتها البترولية ويأتي

72% منها من منطقة الخليج، أي 53% من إجمالي استهلاكها من الطاقة. وفي نوفمبر 1980 كانت السعودية هي مصدر 41.6% من واردات اليابان من النفط الخام³.

وبسبب احتياطياتها وقدرتها على الإنتاج تحتفظ السعودية بصوت مهم في تدفق النفط وهيكلة أسعاره في سائر أنحاء العالم. وفي محاولة لمواصلة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة رغم الخلافات حول قضايا إقليمية معينة، ظل السعوديون عموماً متعاونين بشأن تسعير النفط وإنتاجه. وفي ديسمبر 1978؛ أنتجوا 10.09 مليون برميل يومياً، أي ما يقرب من حد الأقصى للسعة الإنتاجية التي يقدرون عليها، من أجل تعويض النقص في الإنتاج الإيراني.

ورغم أن السعودية قادت الحظر النفطي في أعقاب حرب أكتوبر 1973، فإنها منذ ذلك الحين ظلت قوة كبيرة للاعتدال في مداورات منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك). ونظرت السعودية إلى الضرر الذي يحق بالاققتصاد العالمي على أنه يمكن أن يؤثر على الدول المنتجة للنفط في شكل سلع وخدمات مستوردة بأسعار أعلى، وأن الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الغربية الناجمة عن أزمات الطاقة يمكن أن يؤدي إلى ظهور حكومات شيوعية وهو ما سيكون في صالح الاتحاد السوفيتي. هذا الدور البارز كحام للنظام المالي والاقتصادي الدولي قد فرضه على السعودية، من جانب، وضعها الحاسم في سياسات تسعير النفط داخل منظمة الاقتصاد العالمي بوجه عام، والاقتصاد الأمريكي بوجه خاص⁽⁴⁾.

¹ U.S Central Intelligence Agency. National Foreign Assessnebt Centr.Intemational
.energy statistical review.Jan.30,1980.ER IESR 80 _ 002-Jan.30,1980,P.5

² المرجع السابق ذكره - ص 6 - 8.

³ نفس المرجع السابق - ص 6.

⁴ () في حين قد يسعى السعوديون إلى تنوع أسواقهم للتخفيف من اعتمادهم الكثيف على الأسواق الأمريكية في المدى القصير، فإنه لا يوجد حالياً سوق خارج نطاق الدولار يستطيع التعامل مع حجم العملة التي يولدونها، كما أن الجزء الرئيسي من أصولهم المالية يسوده الدولار. وتتبع المناقشة بدائل التسعير بالدولار من جانب الدول المنتجة للنفط... انظر:

U.S Congress; House; Committee On Banking. Finance and Urban Affairs;
Subcommittee on Economic Stabilization: "Altematives to the U.S.Dollar in OpEC oil
Transactions." 96 th Cong. 2d sess. Washington, U.S. Govern - ment printing Office
February 1980 (Committee print 96-11),22p.

فخلال مداولات "الأوبك" في منتصف عام 1979، لم يكن بوسع السعودية تثبيت الضغوط السائدة من جانب الأعضاء الآخرين لرفع أسعار النفط بنسبة 60% تقريبا. ومع ذلك حافظت المملكة على سعر 18 دولارا لبرميل الخام الخفيف خلال الربعين الأخيرين من عام 1979 كما حافظت على إنتاج قدره 9.5 مليون برميل يوميا. ومع تقاضى أعضاء "الأوبك" الآخرين زيادة تتراوح بين 2 و 6 دولارات في البرميل الواحد أكثر مما يتقاضاه السعوديون، أصبح واضحا أن السعودية تضع دخلا جاريا، مما أدى إلى ضعف الحافز لكبح جماح رفع الأسعار في المستقبل. وكنتيجة لذلك؛ رفع السعوديون سعر النفط الخام الخفيف إلى 24 دولارا للبرميل قبيل انعقاد مؤتمر "الأوبك" في كراكاس بفرنزولا في ديسمبر 1979. (انظر: " جدول أسعار بيع النفط الخام الخفيف السعودي")

جدول أسعار بيع النفط الخام الخفيف السعودي

	التاريخ للبرميل بالدولار
1.39	أول يناير 1970
1.34	أول يونيو 1970
1.41	30 نوفمبر 1970
¹ 1.68	15 فبراير 1971
1.74	أول يونيو 1971
1.79	أول أكتوبر 1971
1.75	أول يناير 1972
1.87	20 يناير 1972
1.91	17 يوليو 1972
2.00	أول يناير 1973
2.10	10 يناير 1973
2.19	أول أبريل 1973
2.29	أول يونيو 1973
2.33	أول يوليو 1973
2.48	6 يوليو 1973
2.55	أول أغسطس 1973
2.70	4 أكتوبر 1973
² 3.65	16 أكتوبر 1973
3.70	أول نوفمبر 1973
3.60	أول ديسمبر 1973
³ 8.32	أول يناير 1974
9.30	أول مارس 1974
9.60	17 مايو 1974
9.80	19 سبتمبر 1974
10.15	3 أكتوبر 1974
10.46	أول نوفمبر 1974
⁴ 11.51	أول أكتوبر 1975
⁵ 12.9	أول يناير 1977
⁶ 12.70	أول يوليو 1977
13.34	أول يناير 1979

¹ السعر المعلق الذي تم رفعه بموجب إتفاقية طهران، مسجلاً بداية فترة جديدة تلعب فيها حكومات الدول المنتجة للنفط دوراً في تحديد أسعار النفط.

² رفعت منظمة "الأوبك" سعر النفط بنسبة 70%.

³ رفعت "الأوبك" السعر لأكثر من الضعف.

⁴ رفعت "الأوبك" السعر بنسبة 10%.

⁵ مضت "الأوبك" إلى إقرار قائمتين للأسعار، حيث النفط السعودي بسعر 12.09 دولار للبرميل، في حين وصل متوسط أسعار النفط نفط الدول الأخرى إلى 12.70 دولار للبرميل.

⁶ تم توحيد أسعار "الأوبك" التي أصبحت 12.70 دولار للبرميل.

14.55	أول أبريل 1979
18.00	أول يونيو 1979
¹ 24.00	أول نوفمبر 1979
26.00	أول يناير 1980
² 28.00	أول يونيو 1980
32.00	أول يناير 1981

وخلال اجتماع "الأوبك" في فينبا في سبتمبر 1980، أقرع السعوديون الدول المنتجة الأخرى بتجميد الأسعار حتى نهاية العام. وحافظت السعودية على معدل إنتاج يصل إلى 9.5 مليون برميل في اليوم بهدف تحقيق حل وسط أكثر من ذلك فيما يتعلق بسعر النفط في اجتماع "الأوبك" في ديسمبر بمدينة بالي بأندونيسيا. ومع ذلك فإن اندلاع النزاع العراقي - الإيراني في 22 سبتمبر هدد بالقضاء على هذا الهدف، لان الإيقاف المفاجئ لصادرات العراق وإيران حرم السوق العالمي من 3.5 مليون برميل يوميا، وقضى على فائض العرض الذي كان يتعاظم (يقدر بنحو 2.5 مليون برميل يوميا أكثر من الطلب)، مما أعطى قوة دافعة جديدة لزيادات السعر. إلا أنه كان يوجد مخزون احتياطي كبير لدى الدول الصناعية المستهتلة للنفط يتراوح بين 90 و 150 يوماً في معظم الحالات. وعطلت الحرب خطة اقترحتها ورعتها السعودية لإقامة سياسة طويلة الأمد لزيادات أسعار النفط بطريقة منهجية لكن تدريجية. وقد كان هناك تفاهم ضمني - في مؤتمر "بالي"، على أن يرفع السعوديون الأسعار دولارين للبرميل ليصل السعر إلى رقم قياسي هو 32 دولاراً للبرميل. أما الدول الأخرى الأعضاء في "الأوبك" فيتعين عليها أن تخفض الزيادات والرسوم الإضافية التي أضافتها إلى السعر القياسي، وهو 32 دولاراً، لتخفيض بذلك سقف سعر نفطها. ورداً على الإيقاف المفاجئ للنفط العراقي والإيراني قرر السعوديون زيادة إنتاجهم اليومي مليون برميل ليصل إجمالي إنتاجهم إلى 10.3 مليون برميل يوميا. وتنبأ وزير النفط السعودي، أحمد زكي يماني، في ديسمبر 1980، أنه مع استئناف الإنتاج والصادرات العراقية والإيرانية سيكون هناك فائض من النفط عام 1981 و"فائض جوهري" متوقع عام 1988⁽³⁾ وفي أبريل 1981 أعلن يماني أن السعودية لن ترفع أسعار النفط ولن تخفض إنتاجه حتى يخفض أعضاء "الأوبك" أسعارهم بصورة جوهرية.⁴ وذكر أن رفع أسعار النفط قد قطع شوطاً بعيداً وأن حكومته تسعى بشكل محدد إلى خفض الأسعار بنسبة 15% (أنظر "المقارنة بين سعر النفط الخام الخفيف ومتوسط أسعار الأوبك")

¹ ارتفع سعر الخام الخفيف السعودي إلى 24 دولاراً بأثر رجعي حتى أول نوفمبر بعد انهيار وحدة سعر "الأوبك" وسلسلة من رفع الأسعار التي أقدم عليها عدد من الدول الأعضاء كل على حدة وبشكل منفرد.

² حددت السعودية سعر النفط الخام بـ 28 دولاراً للبرميل بأثر رجعي حتى أبريل. وفي حين حدد اجتماع "الأوبك" المنعقد في يونيو 1980 سقفاً لسعر الخام "النموذجي" يصل إلى 32 دولاراً للبرميل، فإن السعودية قد اختارت أنت حافظ على السعر المحدد الذي أقرته في 1980 عند 28 دولاراً للبرميل بأثر رجعي حتى أبريل.

(المصدر: American Oli Co.; Middle East Economic Digest; Middle East Economic Survey; European Publications, Middle East and North Africa).

³ () New York Times, Dec.11,1980

⁴ National Briadcasting Co., "Meet the Press", Apr.19,1980

مقارنة بين سعر النفط الخفيف السعودي ومتوسط أسعار الأوبك [متوسط الاسعار بالدولار الأمريكي للبرميل]

التاريخ	النفط الخفيف السعودي	الأوبك متوسط ¹	النفط الخفيف السعودي في السوق الحاضرة للتسليم الفوري
1979:			
يناير	13.34	13.98	17.50
أبريل	14.55	17.63	21.50
يونيو	18.00	21.80	34.00
نوفمبر	24.00	26.30	40.00
1980:			
يناير	26.00	28.00	38.00
أبريل	28.00	30.50	35.00
يونيو	28.00	32.50	36.00
نوفمبر	32.00	33.95	41.25
1981:			
يناير	32.00	36.00	39.50
أبريل	32.00	36.00	36.50

وقد أكد بعض المتراقبين، بما في ذلك محللون متخصصون في الشؤون البترولية ومسؤولون في الشركات النفطية الدولية الكبرى، أن السعوديين قد علموا على خفض أسعار النفط لأسباب تتعلق بمصلحتهم الخاصة البحتة². وقد أعرب وزير البترول والموارد المعدنية أحمد زكي يماني ومسؤولون سعوديون آخرون عن قلقهم من أن السعر يرتفع بسرعة لدرجة ستضطر الدول المستهلكة لاتخاذ تدابير متزايدة للوقاية من ذلك، وإسراع حركتها تجاه أشكال بديلة من الطاقة. في حديث ألقاه في جامعة البترول والتعدين في الظهران في 31 يناير 1981، قال يماني: فيما يتعلق بالسعودية.. فإن مصالحن واضحة. فنحن - أولاً - لا نعتزم استنفاد هذه الثروة بسرعة ونحرم أجيال المستقبل منها. ومن ناحية أخرى... نحن لا نريد أن نقصر عمر النفط كمصدر للطاقة قبل أن نستكمل عناصر تنميتنا الصناعية والاقتصادية، وقبل أن نبني بلدنا لتكون قادرة على الاعتماد على مصادر أخرى للدخل غير النفط. وبهذا الصدد؛ قد تختلف مصالح المملكة عن مصالح زملائها في الأوبك. ففي الأوبك توجد بلدان ستتوقف عن تصدير النفط في نهاية الثمانينات؛ وبالنسبة لمثل هذه البلدان يجب ألا يمتد عمر

¹ متوسط أسعار الأوبك موازنة بحجم الإنتاج

المصدر: European Publications, Middle East and North Africa; National For- sign Assessment Center, International Energy Statistical Review; Middle East Economic Survey.

² أنظر: New York Times, May 22 and 27, 1981; and Economest, vol

.279, Apr. 11, 1981, p. 72

النفط كمصدر للطاقة مع نهاية العقد الراهن فإن ذلك سيشكل كارثة للسعودية¹.

وفي تصريح لاحق لذلك قال يمانى: إذا ما أخبرنا البلدان الغربية على استثمار مبالغ كبيرة من المال في موارد للطاقة البديلة، سيستغرق فترة تتراوح بين سبعة وعشرة أعوام للحصول على نتائج لهذه الاستثمارات التي ستخفض الطلب على النفط إلى مستوى سيؤثر على السعودية، التي تجد في ذلك الوقت أسواقاً كافية لبيع نفطها لتلبية احتياجاتها الاقتصادية².

وقد أعرب أولئك المسؤولون السعوديون عن رغبتهم في أن يروا العمر الاقتصادي للنفط الخام يمتد لخمسين عاماً على الأقل وأن تتشكل بالتدرج صور بديلة من الطاقة³.

وفي السوق الجارى الآخذ في الضعف للنفط الخام يبدو أن السعودية تستخدم وضعها المهيمن على كمية العرض للتأثير في مداوات "الأوبك" عن طريق عدم خفض الإنتاج ورفض رفع الأسعار. فيبدو أن معدل إنتاج أكبر من متطلبات السوق مع سعر أقل بنحو كاف من أسعار الدول الأخرى المصدرة للنفط، يضمن للنفط السعودي أن يحرز قصب السبق. لكن من ناحية أخرى فإن تبنى السعوديين لموقف متصلب للغاية من أجل قيادة حركة الأسعار يحمل في طياته الخطر الملازم لذلك بابتعاد السعودية عن التيار الرئيسي للأوبك وما يقترن بما يستتبعه مثل هذا الابتعاد من أخطار سياسية واقتصادية شتى ومتعددة.

وبغض النظر عن قرار الحظر النفطي في أعقاب حرب أكتوبر 1973، فإن السعوديين قد تجنبوا الربط المباشر بين السياسة النفطية والصراع العربي - الإسرائيلي. وقد كان الدعم القوي الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل سبباً رئيسياً في قرار الملك الراحل فيصل باستخدام النفط السعودي كسلاح سياسي أثناء حرب أكتوبر 1973. وبهذا الصدد ذكر وزير الصناعة والكهرباء السعودي، غازي القصيبي، في حديث أمام المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية في أبريل 1976:

لقد حال هذا الدعم غير النزيه دون وصول الصداقة السعودية - الأمريكية إلى كل إمكاناتها. وأدى في عام 1967 وعام 1973 إلى توتر العلاقات ووصولها إلى الحضيض. وإذا لم يكن هذا العامل الوحيد موجوداً لكانت الصداقة الأمريكية - السعودية حالة نموذجية للمشاركة بين قوة عظمى وقوة صغرى⁴.

ورغم ذلك فإن السعودية قد أوضحت موقفها إزاء الأعمال غير المسؤولة للدول المنتجة للنفط. حيث ذكر وزير البترول السعودي أحمد زكي يمانى في سبتمبر 1974:

إن القضية بالنسبة للبلدان المستهلكة للنفط كانت دائماً أمن الإمدادات النفطية والأسعار الأرخص. وقضيتنا هي الأمن، والعائدات الملائمة،

¹ أنظر: New York Times, May 22 and 27, 1981; and Economist, vol 279, Apr. 11, 1981, p. 72

² Christian Science Monitor, Feb, 1981

³ Douglas J, "the Oil Weapon De - mystified." policy review ... , Felth, D

No. 15, winter 1981, pp. 33-36

⁴ غازي القصيبي: العلاقات الأمريكية - السعودية. حديث أمام مجلس العلاقات الخارجية نيويورك - 7 أبريل 1976.

والاستخدام الرشيد لمواردنا الطبيعية. وقد شعرت السعودية دائماً بالحاجة إلى زيادة معتدلة وتدرجية في سعر النفط لتمشى مع ظروف السوق التي يمكن اقتصاديات البلدان المستهلكة أن تتكيف معها دائماً¹. وقد أوضح السعوديون مراراً وتكراراً أن استعدادهم للتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية سيتأثر بمدى إدراك الاستجابة الغربية لحل القضية الفلسطينية.

وفي 20 أكتوبر 1979 نقل عن وزير البترول السعودي، زكي يمانى، قوله في أطلانطا أنه توجد "ما فيا تركية جديدة" في الحكومة السعودية تضغط من أجل رفع أسعار النفط السعودي وتدافع عن الحجة القائلة بأن المملكة بحاجة إلى إنتاج 5 ملايين برميل يومياً فقط لتلبية الاحتياجات المالية المحلية². وفي نفس هذا المؤتمر نقل عن السفير الأمريكي في السعودية، جون وست، قوله أن خفض إنتاج النفط بنسبة 50% سيسبب "أكبر كساد اقتصادي في سائر أنحاء العالم لم نر مثيلاً له من قبل على الإطلاق³. وتوجد خلافات داخل القيادة السعودية حول الحفاظ على مستويات الإنتاج الراهنة، حيث يرغب البعض في إبطاء التوسع في القدرة الإنتاجية وتقييد معدلات الإنتاج في المستقبل وجعلها مرتبطة بصورة أكبر بالاحتياجات الاقتصادية للبلاد، وبخاصة في ضوء حقيقة أن البترو دولارات المتراكمة تتخفف قيمتها مقابل العملات الصعبة الأخرى. ويجب أيضاً أن توضع الضغوط الاجتماعية والدينية داخل المجتمع السعودي في الاعتبار.

فهناك أعضاء من آل سعود، يقودهم الأمير محمد الأخ الشقيق للملك خالد، يعارضون التحديث السريع الحالي للملكة، نتيجة للأثر المجتمعي الناجم عن وجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب وتآكل القيم الإسلامية التقليدية⁴. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن التكنوقراط السعوديين الشبان - الذين تلقى العديد منهم تدريبهم في جامعات أمريكية لكنهم ظلوا يميلون إلى إنتاج رؤية وطنية - ينتقدون التبديد واللافاعية السائدين كما يرونها. ويعتقد بعضهم أن إنتاج النفط لا يجب التوسع فيه بالمعدل اللازم لتلبية احتياجات البلدان الصناعية في المستقبل، ويفضلون الحفاظ على مزيد من النفط في باطن الأرض من أجل استغلاله فيما بعد. وتوحى مثل هذه الخلافات بأن "العلاقة الخاصة" الأمريكية - السعودية لا يمكن افتراض أنها ثابتة وغير قابلة للتغير. وستستمر الحكومة السعودية، على الأرجح، في الضغط على البلدان الصناعية، وبخاصة الولايات المتحدة، لكبح جماح طلبها من النفط. وقد أشارت القيادة الحالية إلى أن الطلب المتزايد على النفط وعدم كفاية جهود الدول الغربية لتطوير بدائل للبترول هما السببان الرئيسيان لمشكلة سعر النفط. وتشمل المخاوف المتعلقة بالمصالح المرتبطة بالنفط ما يلي:

¹ أحمد زكي يمانى: النفط - نحو علاقة جديدة بين المنتجين والمستهلكين. محاضرة ألقاها فى Cat - ham House بلندن فى 17 سبتمبر 1974 وأعيد طبعها فى World Today, vol. 30 Novem

ber 1974:482-483

² روبرت : 20 أكتوبر 1979.

³ نفس المصدر السابق.

⁴ انظر: Turner, Lours and Bedire, Jamse. Saudi Arabia: The power of the purse - strings.

- (1) العوائد: فالسعوديون يعتبرون أن العوائد المستمدة من البترول مفرطة، ويجدون أنفسهم عاجزين عن الحد من نمو العوائد سواء بإنتاج المزيد من النفط أو إنتاج ما هو أقل فقط.
- (2) فوائض البترول دولارات: حيث يعاني السعوديون من صعوبة إيجاد منافذ لفوائضهم المقابلة للاستثمار. فالزيادات الكبيرة في الاستثمار المباشر في الخارج أثارت العداء للاستثمار العربي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقلب معدلات أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم قد خلقا صعوبات في إيجاد أصول رأسمالية تكون بمثابة استثمار أفضل من الاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض.
- (3) الإنفاق: يعتقد بعض السعوديين أن إنفاق المملكة على التحديث والأسلحة قد ولد تواترات اجتماعية واقتصادية وخلق زيادات في وجود العمال الأجانب الكبير سلفاً. وقد كثفت الثورة الإيرانية وحادث الحرم المكي القلق السعودي من سرعة التنمية.
- (4) الأمن: ينظر إلى العوائد الكبيرة وعدم كفاية المنافذ للفوائض القابلة للاستثمار على أنهما مصدران لزعة الاستقرار الداخلي. وفي نفس الوقت؛ يدرك السعوديون أن أمنهم الخارجي يعتمد إلى درجة بعيدة - على الدعم الأمريكي وعلى استقرار النظام الاقتصادي الغربي، الذي يحتاج - بدوره - إلى أن تحافظ السعودية على مستويات مرتفعة لإنتاج وعوائد النفط. ويشعر السعوديون بأنه ما لم تضع الدول الغربية قيوداً على الطلب (من النفط)، لن يكون هناك مناص من هذه المعضلة.
- (5) نقص النفط السوفيتي: حذر وزير البترول السعودي، زكي يمان، من أن الاتحاد السوفيتي سيصبح على الأرجح مستورداً للنفط في النصف الثاني من الثمانينات. وينظر السعوديون إلى هذه المسألة على أنها عامل أساسي للتطويق السوفيتي لمنطقة الخليج، بما في ذلك وجودهم في القرن الأفريقي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وغزو أفغانستان¹.
- (6) المخزون البترولي الإستراتيجي: المخزون البترولي الإستراتيجي هو إحد المسائل التي لا يمكن عزلها عن شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية. فهو مرتبط بمسائل مثل التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط، والسعى السعودي للأمن العسكري، والدور السعودي في سوق النفط العالمي. وقد تمت التوصية لأول مرة بالمخزون البترولي الإستراتيجي كجزء من "مشروع الاستقلال" الذي تبنته إدارة نيكسون، وشرعت فيه في أعقاب الحظر النفطي العربي عام 73 - 1974 وارتفاع سعر النفط. وقد تم تصميم مشروع المخزون البترولي الإستراتيجي ليمنع انكشاف الولايات المتحدة في حالة نقص نفط خطير على نطاق العالم. وقد أقر الكونجرس تكوين "المخزون البترولي الإستراتيجي" عام 1975 (بموجب القانون رقم

¹ قال عبد الرحمن منصور نائب وزير الشؤون الخارجية، في مقابلة صحفية، أنه لا يجب إساءة تفسير النوايا السوفيتية في الشرق الأوسط. وحذر من وجود دليل دافع يبرهن على أن غزو أفغانستان كان الخطوة الأولى فقط في خطة طويلة الأمد تستهدف الهيمنة المباشرة على شبه الجزيرة العربية ونفطها؛ "فقد وصل الروس أولاً إلى القرن الأفريقي واليمن والجنوبي. ثم جاءوا إلى أفغانستان. وليست هذه مواقف معزولة عن بعضها البعض. وإنما هي جزء من كمشاة كبيرة تستهدف نفط الشرق الأوسط".
أنظر:

94 - 163) كوسيلة لخفض تأثير أي انقطاع في إمدادات النفط مستقبلاً. وكان هدفه النهائي تخزين نفط يتراوح بين 750 مليون برميل ومليار برميل - وهي كمية تكفي احتياجات الولايات المتحدة لمدة تتراوح بين أربعة أشهر، تبعاً لمعدلات الاستهلاك، دون الاعتماد على الواردات. على أن يتم تخزين 325 مليون برميل من النفط عام 1980 تصل إلى 500 مليون برميل عام 1982.

وأوقفت الولايات المتحدة مشتريات الخام للمخزون البترولي الإستراتيجي في مارس 1979 أثناء ركود الإمدادات النفطية في أعقاب الثورة الإيرانية، وتوقف إجمالي احتياطي المخزون البترولي الإستراتيجي في ذلك الوقت عند، 91.7 مليون برميل. واستمر هذا التوقف لأكثر من سنة حتى سبتمبر 1980 عندما تم استئناف التخزين بعد أن قام الكونجرس - الذي انتابه الفلق من جراء هذا التأخير - بإصدار قانون لأمن الطاقة (رقم 96-294) يقضي بتخزين 100 ألف برميل يوميا ثم صدر في ديسمبر 1980 القانون (رقم 96 - 514 لسنة 1981 المالية لينص على أن التخزين يجب أن يكون 300 ألف برميل يوميا على الأقل - وأشارت إدارة ريجان إلى أن ملء المخزون البترولي الإستراتيجي أمر له أولوية كبيرة. لأنه في مارس 1981 كان هناك 118 مليون برميل فقط في المخزون البترولي الإستراتيجي لا تكفي إلا لتعويض ثلاثة أسابيع من النفط المستورد.

ومن المنظور الأمريكي؛ فإن وجود مخزون احتياطي نفطي لدى الولايات المتحدة سيساعدها في مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات: الأول - حظر نفطي؛ والثاني - خفض صادرات النفط لفترة ممتدة نتيجة لثورة أو اضطراب داخلي في واحد أو أكثر من البلدان المصدرة للنفط؛ والثالث - استخدام القوة العسكرية أو ضغط إحدى الدول الخارجية من أجل الاستيلاء على النفط أو إيقاف شحنه. فخفض صادرات النفط سيكون مضر لأوروبا الغربية واليابان، وسيدفع العالم صوب خراب اقتصادي. وبتركز التهديد بخفض حاج للإمدادات النفطية في منطقة الخليج الفارسي، والدولة الخليجية التي تستطيع أن تشكل فوضى اقتصادية دولية إذا ما عجزت عن تصدير نفطها هي السعودية¹.

ومن المنظور السعودي؛ فإن قرار الحفاظ على إنتاج كبير من النفط، رغم نقد الدول الأعضاء الأخرى في الأوبك لذلك، قد تم اتخاذه لعدة أسباب، أهمها منع تمزق الاقتصاديات الغربية. كما أن السعوديين حافظوا على أسعار نفطهم أدنى من أسعار الأعضاء الآخرين في الأوبك وسعوا إلى ممارسة ضغط على باقى الأعضاء لخفض أسعارهم. لكن القيادة السعودية تعرضت لضغط مكثف سواء من داخل السعودية أو من داخل الأوبك لخفض مستويات الإنتاج واعتبرت أن مفهوم التخزين الاحتياطي من جانب البلدان المستهلكة سيعطى الدول المستوردة فعالية إستراتيجية، وأن المصادقية

¹ في شهادته أمام لجنة الطاقة بمجلس الشيوخ، في 29 أبريل 1980، قدر البروفيسور هنري روبن أن خفض 9 ملايين برميل يوميا من نفط الخليج الفارسي لمدة سنة سيسبب انخفاضاً ثدره 7% في الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، 9% من الناتج القومي الإجمالي لأوروبا الغربية و 10% من الناتج القومي الإجمالي الياباني.

وقدرت دائرة الميزانية بالكونجرس في دراستها الصادرة في مايو 1980 بعنوان "السوق العالمي الثمانينات: آثار متضمنة على الولايات المتحدة أن نقص 3.5 مليون برميل يوميا لمدة عام، أي 40% من الواردات الراهنة) سيخفض الناتج القومي الإجمالي بنحو 270 مليار دولار، ويضيف أكثر من 2% إلى معدل البطالة، ويزيد التضخم بما يقرب من 20%.

السعودية ستعرض للأذى في المداولات سواء داخلياً أو مع أعضاء الأوبك إذا ما اشترت الولايات المتحدة نفطاً فائضاً لملء مخزونها البترولي الإستراتيجي.

مصالح مرتبطة بالصراع العربي - الإسرائيلي

شددت القيادة السعودية مراراً وتكراراً على أن التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي ستجلب للولايات المتحدة منافع لا تعد ولا تحصى. وفي حين تطلعت السعودية إلى الولايات المتحدة طلباً للمساعدة في تحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية، فإن القيادة السعودية تشعر بأن الولايات المتحدة لم تكن قوية بما فيه الكفاية مع إسرائيل لتشجيع حل للصراع. ويمكن لاندلاع عداوات جديدة أن يعطل تدفق النفط بصورة خطيرة، حتى في غيبة حظر نفطي، كنتيجة للقيود التي سيفرضها ذلك على الشحن والدمار المحتمل لحقول النفط السعودية أو دمار المنشآت والتسهيلات.

ويعتقد بعض المراقبين أنه سيكون من الصعب على السعودية أن تلتفت من الانخراط النشط في حرب جديدة، لأن دورها السياسي البارز في العالم العربي قد يقلل الخيارات المتاحة أمامها في أزمات سياسية وعسكرية جديدة في المنطقة، ورغم أن المملكة يمكن أن تسعى إلى تقادى التورط فإنها قد تجر بنشاط إلى الصراع.

وتكتسب القضايا العربية - الإسرائيلية أهمية كبيرة في العلاقات الأمريكية مع السعودية بسبب العلاقة الخاصة لإسرائيل مع الولايات المتحدة. وقد نظر السعوديون إلى اتفاقات كامب ديفيد على أنها لم تأخذ في الحسبان المصالح الجوهرية السعودية في وضعية القدس¹. ورغم أن النقاد العرب لم يقدموا سياسات بديلة لكامب ديفيد قابلة للتطبيق فإنهم جميعهم - باستثناء السودان والصومال وعمان - قد رفضوا معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية التي نجمت عنها، وعزلوا مصر لتوقيعها على سلام منفرد. وكان القادة السعوديون قد خلصوا قبل مؤتمر كامب ديفيد إلى أنه يمكنهم مواصلة دعم مصر، على ما يبدو أن يسفر مؤتمر قمة كامب ديفيد عن ضغط أمريكي كثيف على إسرائيل للتكيف مع المواقف العربية. ومع ذلك؛ فإن موقفهم فيما بعد ذلك قد عكس سعيهم إلى موازنة سياسة العمل بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، بالحاجة القسرية لتجنب الخلاف مع الدول العربية الأخرى. ويؤكد السعوديون أن إطار كامب ديفيد لم يكن واضحاً بالقدر الكافي إزاء مواقف عربية أساسية مثل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ووضعية القدس².

وبهذا الصدد؛ قال جوزيف توينمان - الذي أصبح فيما بعد مديراً لشؤون شبه الجزيرة العربية في مكتب وزارة الخارجية الخاصة بشؤون الشرق الأدنى

¹ بسبب وضع الحكومة السعودية كحامى حوى الإسلام فإنها لا تستطيع أن يراها العرب (والمسلمون) تتخلى عن هدف استعادة ثالث الأماكن المقدسة الإسلامية إلى السيادة العربية.

² انظر تقرير الكونجرس الأمريكي. لجنة الشؤون الخارجية. اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط. استعراض التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. 1979. جلسة استماع في الدورة 96 للكونجرس. الجلسة الأولى. 26 يوليو 1979. واشنطن. مطبعة الحكومة الأمريكية 1970 ص 71.

وجنوب آسيا - أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب في يونيو 1979: إنني أعتقد أن الأولوية رقم واحد لحكومة السعودية هي الحفاظ على أمن البلاد وأمن النظام الحاكم. فالسعوديون ينظرون إلى مشكلة الشرق الأوسط على أن لها تأثيراً واضحاً للغاية بالطبع على البيئة التي يسعون فيها إلى تحقيق هذا الأمن. وفي تقديرنا أن الولايات المتحدة وحكومة السعودية تتقاسمان الالتزام بتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط وأعتقد أننا في جميع أوجه علاقتنا العسكرية مع السعودية نراعى بعناية تأثير نشاطاتنا على إمكانيات السلم في المنطقة وعلى ميزان التسليح¹.

ورداً على أبناء نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" وصحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون" عن محاولات للقيام بانقلابات وفساد في السعودية، أعلن ولي العهد السعودي الأمير فهد في يناير 1980: أعتقد أن هناك عدداً قليلاً من الرجال الحكماء في الولايات المتحدة الذين يدركون أهمية مصالحهم مع السعودية. إنهم يجب أن يقفوا ويسألوا أنفسهم إذا ما كان الخط الأمريكي متطابقاً مع الخط الإسرائيلي، الذي يريد إيذاء العرب واحتكار الولايات المتحدة وتدمير العلاقات الأمريكية معنا، وذلك لدورنا البارز في العالم العربي. إن هناك أبواباً عديدة مفتوحة أمامنا ويمكننا أن نستبدل الأمريكيين بغيرهم في أي وقت نريد².

وفي المباحثات التي جرت بين مستشار الأمن القومي، بريجنسكي، وولي العهد، الأمير فهد، في فبراير 1980، أفادت الأنباء أن السعوديين اقترحوا أن تتخلى الولايات المتحدة عن اتفاقات كامب ديفيد كإطار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وأن بريجنسكي رد على ذلك بقوله أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية بين العرب والإسرائيليين، مع اعتراف خاص بضرورة إحراز تقدم بصدد القضية الفلسطينية.

والحكومة السعودية تعمل بوجه عام وفقاً لسياسات يشاطرها فيها التوجه العربي الأوسع، وقد عملت في انسجام مع رأي الأغلبية في العالم العربي. وبهذا الصدد وفي أعقاب مقابلة صحفية منشورة في صحيفة "واشنطن بوست" في مايو 1980 أشارت إلى أن الحكومة السعودية قد تعيد التفكير في موقفها إزاء اتفاقات كامب ديفيد، أوضح ولي العهد الأمير فهد أن حكومات ووسائل إعلام معينة:

"كانت تحاول أن تصور السعودية كمساند للمفاوضات الجارية لعملية السلام، أو كما لو كانت مستعدة لاقتراح مبادراتها المقنعة بهذا الشأن. والمؤكد هو أن موقف المملكة العربية السعودية من مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين، حاسم وواضح ومعروف. وهو ينبع من موقف الإجماع العربي على أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط، وأن الحل العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق ما لم تنسحب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة و عام 1967، بما في ذلك في المقام الأول القدس التي يجب استعادة السيادة العربية عليها. وما من حل للقضية

¹ الكونجرس الأمريكي. لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب. اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط. نشاطات سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي في السعودية. جلسة استماع. الدورة 96 للكونجرس. اللجنة الأولي 25 يونيو 1979 واشنطن. مطبعة الحكومة الأمريكية 1979. ص 56 - 57.

الفلسطينية يمكن أن يحقق السلام ما لم يكن قائماً على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة على أرضه. وفي كل هذا تسعى السعودية إلى موقف عربي إجماعي تلتزم به السعودية وتدعمه". والوسائل السلمية التي تساندها السعودية يجب أن تحقق حلاً منصفاً وعادلاً، وشاملاً أيضاً، وهو الحل المستمد من موقف يعبر عن الإرادة العربية الإجماعية¹. إن الارتباط بين الاستقرار في منطقة الخليج والصراع العربي - الإسرائيلي يبقى قويا كما كان من قبل دائماً. وتستمر الولايات المتحدة - بالنسبة للسعوديين - في الابقاء على دورها في أن تكون الوسيط الوحيد المقبول، والذي يتمتع بالمصداقية في هذا الصراع، وذلك بسبب قدرتها على ممارسة ضغط على الإسرائيليين في محاولات إحراز تقدم نحو تسوية شاملة. وإذا ما أسفرت المفاوضات بين مصر وإسرائيل عن نتائج ضئيلة في مجرى السنة القادمة فإن الولايات المتحدة ستجد أنه من الصعب تبرير الاستقرار بالإطار المرجعي لكامب ديفيد في محاولات تحقيق توسيع المفاوضات التي ستشمل الأردن والسعودية. وإلى حد ما ستتأثر مسائل الاستقرار، والمصداقية الأمريكية، والنفوذ السوفيتي في العالم العربي، بالمواقف التي ستأخذها الولايات المتحدة في مفاوضات السلام المستمرة، وبخاصة فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية لحل القضية الفلسطينية² وسيكون هناك مازق على الأرجح إذا ما ظهر للقادة السعوديين والخليجيين العرب الآخرين أن إسرائيل (وربما مصر) تمليان سياسة الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن تعاني مصداقية ومكانة الولايات المتحدة من جراء ذلك.

مصالح مرتبطة بالتحالف الغربي

تختلف مصالح ونقاط ضعف أعضاء التحالف الغربي واليابان طبقاً لاعتماد كل دولة من دول هذا التحالف على نفط الشرق الأوسط، والعمليات السياسية الداخلية المتنوعة، والخلافات على استخدام القوة لحماية المصالح الغربية. ومنذ 1973 لم يكن هناك تقدم تجاه تطوير إستراتيجيه مشتركة مع الولايات المتحدة في المنطقة، رغم حقيقة أن الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط لم تكن من قبل أكبر مما هي عليه الآن³. فقد مثلت حرب أكتوبر 1973 العربية - الإسرائيلية تحدياً لمواقف الدول الغربية تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي، وكانت المجموعة الأوربية واليابان سريعة في إعادة تأكيد نواياها الحسنة مع العرب والتنصل من أي ارتباط بالدعم الأمريكي لإسرائيل.

¹ راديو الرياض: 27 مايو 1980.

² في مقابلة صحفية مع صحيفة "لوموند" دعا ولي العهد السعودي الأمير فهد الولايات المتحدة للاعتراف بحقوق الفلسطينيين وإقامة اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ووصف فهد معاهدة السلام المصري - الإسرائيلي بأنها "دعوة للحرب لا للسلام" لأنها دفعت المنطقة تجاه عنف أكبر وصوب الراديكالية.

انظر: LeMonde, Paris, May 14, 1979

³ في 4 فبراير 1980 وصف مستشار الأمن القومي، ز. بريجنسكي، منطقة الخليج بأنها "ثالث منطقة إستراتيجية رئيسية" من حيث الأهمية للولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع أوروبا والشرق الأقصى.. انظر:

وهذا الصراع الذي ظهر كنتيجة للأحداث اتسع في نوفمبر 1973 عندما تبنى ممثلو المجموعة الأوربية بياناً مشتركاً يعلن أن اتفاق السلام يجب أن يقام على النقاط التالية:

(1) عدم قبول اكتساب الأرض بالقوة.
(2) ضرورة إنهاء إسرائيل احتلال الأراضي التي احتفظت بها منذ نزاع عام 1967.

(3) احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال لكل دول المنطقة،
وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

(4) الاعتراف بأن إقامة سلام عادل ودائم يجب أن تأخذ في اعتبارها الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وفي يوليو 1974 بدأ رسمياً في باريس الحوار الأوربي - العربي الذي انبثق في أعقاب حرب أكتوبر 1973. وكان الممثلون للجانب العربي تواقين بشكل خاص للحصول على دعم لموقفهم بالنسبة للأراضي التي تحتلها إسرائيل والقضية الفلسطينية. وكان ممثلو المجموعة الأوربية مستعدين لانتقاد إسرائيل علناً لعدم تخليها عن الأراضي التي احتلتها، وابتداء اعتقادهم بأن سلام الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه دون حل المشكلة الفلسطينية. وفي 29 يونيو 1977 أصدر المجلس الأوربي بياناً من أجل هذا الغرض جاء فيه أن الصدام لن يكون ممكناً حله ما دامت "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إعطاء تعبير فعال لهويته الوطنية لم تترجم إلى واقع، وهو أمر يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورة إيجاد وطن للشعب الفلسطيني"¹. لكن أعضاء المجموعة الأوربية لم يكونوا راغبين في الاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية أو إقرار قيام دولة فلسطينية بشكل خاص. ورفضوا الموافقة على طلبات العرب من الأسلحة والحظر الاقتصادي على إسرائيل.

وفي فبراير 1980 ذكرت الأنباء أن وزراء خارجية المجموعة الأوربية يعدون مبادرة أوربية مستقلة تستهدف التوصل إلى تسوية فلسطينية وتوصلوا إلى اتفاق على بدء تحركات خاصة بهم مستقلة عن عملية كامب ديفيد إذا أخفقت الولايات المتحدة في إحراز تقدم بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في المستقبل القريب. وتضمنت الإستراتيجية المتفق عليها عاملين:

(1) استكمال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بملحق يعترف بوضوح بمطالب الفلسطينيين في أن يكونوا شعباً مستقلاً لهم وطنهم الخاص بهم.

2 - عقد مؤتمر دولي جديد لمحاولة حل المشكلة الفلسطينية على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 المعدل.

وقام الرئيس الفرنسي فاليري جسكار ديستان بجولة في دول الخليج الفارسي، شملت السعودية والأردن في مارس 1980 وفي 12 مارس وافقت الحكومة الفرنسية رسمياً على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات سلام الشرق الأوسط وحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وعندما انقضى الموعد الأخير للاتفاق بين إسرائيل ومصر على الحكم الذاتي الفلسطيني دون نتيجة، أعدت المجموعة الأوربية لاستئناف الحوار الأوربي - العربي.

وفي قمة المجموعة الأوربية التي عقدت في البندقية في يونيو 1980، صدر بيان عن الشرق الأوسط يشير إلى الاتفاق الأوربي على عناصر

التسوية العربية - الإسرائيلية. وكان إعلان البندقية يستهدف استكمال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 أو مفاوضات كامب ديفيد، لا أن يحل محلها. وكان المقصود منه أن يعطى قوة دافعة لمفاوضات الشرق الأوسط في وقت وصلت فيه إلى مازق بطريقة أو بأخرى نتيجة لما تم رؤيته كعناد إسرائيلي، وأيضاً نتيجة لانشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الرئاسية، وقد شملت عناصر التسوية التي تضمنها إعلان البندقية: تسوية سلمية شاملة، مشفوعة بضمانات دولية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في إطار تسوية سلمية، مع إقرار حق إسرائيل في الوجود والأمن، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، هو اعتراف صريح بالمنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وانتقاد المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأرض المحتلة والتحيز ضد أي محاولة إسرائيلية تضم القدس الشرقية، واستئناف الحوار الأوربي - العربي.

وكان رد الفعل العربي انتقادياً بشكل عام لأن العناصر التي احتواها إعلان البندقية لم تطرح المبادئ الضرورية للتوصل إلى حل دائم. ووضعت السعودية الإعلان بأنه غامض وغير كاف كأساس لتسوية القضية الفلسطينية. أما الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحم بييجين فقد أدانت التناول الأوربي للمشكلة الفلسطينية، بما يتضمنه من اعتراف مستقبل بمنظمة التحرير الفلسطينية وقبول لمطالبتها بوطن فلسطيني.

وفي اجتماع بين المجموعة الأوربية ومثلى جامعة الدول العربية في لوكسمبورج في الفترة من 12 إلى 14 نوفمبر 1980 حثت المجموعة الأوربية على انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى محادثات أية تسوية شاملة في الشرق الأوسط، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر أوربي - عربي على المستوى الوزاري في يونيو أو يوليو 1981. لكن هذه المبادرة الأوربية توقفت في الجزء الأخير من عام 1980 كنتيجة للنزاع العراقي - الإيراني وتردد الحكومات الأوربية في تقرير الجانب الذي تؤيده في هذا النزاع.

هذه المحاولة الأوربية الغربية للبحث عن مداخل جديدة لتسوية مشكلة الشرق الأوسط نوقشت خلال زيارات إلى واشنطن في أوائل 1981 قامت بها رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر ووزير الخارجية الفرنسي جان فرانسوا بونسيه. وأشارت بعض التقارير الصحفية إلى أن إدارة ريجان كانت أقل عداء من إدارة كارتر لمبادرة أوربية مستقلة عن الشرق الأوسط، وُقل عن مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية قوله أنه قد ظهر أن الجهود الأوربية والأمريكية في الشرق الأوسط سهلة القيادة وقابلة لأن تكون متكاملة.

وفي نفس الوقت، فإن وزير الخارجية الهولندي كريستوفر فان دير ملاف الممثل الحالي للمجموعة الأوربية، بدأ جولة في بلدان الشرق الأوسط تلمساً لرد فعل لمشروع مكتوب في 30 صفحة عن المدخل الاختيارية للقضايا العربية - الإسرائيلية والقضايا الفلسطينية. وتضمنت الخيارات المذكورة: انسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنات من الأراضي المحتلة، تقسيم القدس بين إسرائيل والأردن، أو وضع القدس الشرقية تحت شكل من أشكال السيطرة الدولية، واستفتاء جميع السكان العرب في فلسطين عما إذا كانوا يرغبون في دولة فلسطينية مستقلة خارج حدود إسرائيل عام 196 أم يرغبون في قيام اتحاد فيدرالي مع إسرائيل أو الأردن وبالتزامن مع الدول العربية الأخرى، بما في ذلك مصر، ساندت السعودية المبادرة الأوربية، وكان من الممكن لمثل هذه المساندة أن تؤثر على العلاقات السعودية - الأمريكية.

المصالح الاقتصادية

تمثل التجارة الأمريكية مع السعودية - بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل الذي عززته - أهمية كبيرة للولايات المتحدة. فعبر السنوات القليلة الماضية أصبحت السعودية سابع أكبر سوق أجنبي للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية، باستثناء المبيعات العسكرية. والسعودية بهذا أكبر سوق يتسع بسرعة للصادرات الأمريكية. وإجمالي الواردات السعودية - التي قدرت بنحو 25 مليار دولار في سنة 1979 الشمسية - يتزايد بمعدل مستوى 25%.

وكانت الصادرات الأمريكية إلى السعودية عام 1980 تقدر بنحو 5.76 مليار دولار - أي بزيادة قدرها 20% عن عام 1979 - ومثلت ما يقرب من خمس إجمالي الواردات السعودية 2.5% من الصادرات الأمريكية عام 1980 . وبين الجدول التالي مدى التجارة الأمريكية مع المملكة.

التجارة الأمريكية مع السعودية (بمليارات الدولارات)

1979	1978	1977 1980	
7.85	5.28	2.29	واردات الولايات المتحدة بتترول (خام) وارادات أخرى
0.13	0.02	12.3 0.05	
			إجمالي
2.34	5.30	7.98	صادرات الولايات المتحدة أغذية/ حيوانات سلع تحويلية آلات ومعدات نقل صادرات أخرى
12.5			
0.30	0.30	0.16	إجمالي
0.63	0.55	0.43	
2.86	2.53	2.10	
1.01	0.91	0.85	
4.80	4.29	3.54	
		5.76	

المصدر: U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, U.S. Ex-ports General Imports: World Areas by Schedule B Commodity Groupings (annual)

وفي حين يحقق الميزان التجاري بين الولايات المتحدة المتحددة والسعودية عجزاً أمريكياً فإن هذا العجز تعوضه الأرباح الأمريكية على الخدمات، بما في ذلك أرباح هائلة تحقّقها شركات النفط الأمريكية ومبيعات الأسلحة الأمريكية. فضلاً عن ذلك؛ فإن هناك تدفقاً للأموال السعودية على الولايات المتحدة للاستثمار فيها. وخلال الفترة 1974 - 1978 (على سبيل المثال) كان المتوسط السنوي لصافي التدفقات الرأسمالية إلى الولايات المتحدة 5.1 مليار دولار¹.

وتبدو هناك بشائر كبيرة لزيادة الصادرات الأمريكية ونمو التجارة في أعقاب بدء السعودية خططها الخمسية الثالثة (1980 - 1985) في مايو 1980. فإجمالي النفقات الحكومية السعودية خلال فترة هذه الخطة، باستثناء النفقات العسكرية وهبات المساعدة الخارجية السعودية، يتجاوز 295 مليار

¹ Aburdene, Odeh. An analysis of the impact of Saudi Arabia on the U.S. balance of payments 1974- 78. Middle East Economist Survey, vol- 22, Sept. 24, 1979. Pp.i- iii

دولار. وفي حين كان التركيز في الخطة الخمسية الثانية على البنية الأساسية الضرورية، بما في ذلك المطارات والموانئ والطرق السريعة والاتصالات البعيدة، فإن الاستثمار في البنية الأساسية بموجب الخطة الخمسية الثالثة سيخفص بنسبة 35% - مقارنةً بنسبة 50% سابقاً - وسيرتفع الإنفاق على القطاعات الإنتاجية من 25 إلى 37.3%.

ويبدو أن تشديد الخطة الخمسية الثالثة يكمن في الحفاظ على - وحتى زيادة - قوة المملكة في السوق النفطى العالمى واحتياطياتها المالية الدولية. والهدف - داخليا - هو تشجيع التنمية الصناعية، وخفض الاعتماد على استخدام القوة البشرية الأجنبية، وتعزيز قوة عمل سعودية أكثر كفاءة ومهارة.

ويستهدف التشديد على التصنيع السريع خفض اعتماد الاقتصاد السعودى - بمعنى نسبي - على قطاع النفط. وهناك التزام أقوى تجاه توزيع فوائد التحديث في سائر أرجاء المجتمع السعودى، جزئياً من خلال تنمية موارد العمل الوطنية السعودية. ومثل هذا الالتزام يُنظر إليه كعنصر هام في النمو الاقتصادى المتوازن وكامر جوهري للحفاظ على الهياكل الاجتماعية والسياسية التقليدية التي أظهرت علامات على إجهادها أثناء الخطة الخمسية الثانية.¹ والزيادات الكبيرة في الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية يعكس الرغبة في الحفاظ على الاستقرار الداخلى. وفي نفس الوقت؛ فإن الزيادات الأكبر - حتى من ذلك - في مخصصات التنمية الاقتصادية تشير إلى أولويات الحكومة في هذا المجال. فمن المتوقع أن تصل نفقات التشييد إلى إجمالي 132.53 مليار دولار في ظل الخطة الخمسية الثالثة. كما أن نمو استثمارات القطاع الخاص يمثل سمة هامة للخطة الخمسية الثالثة حيث من المتوقع أن يمتد إلى ما هو أكثر من 10% سنويا ليصل إلى إجمالي 60.24 مليار دولار عام 1985.

أما أهداف صناعة البترول فقد وضعت في عبارات فضفاضة عامة: فالإنتاج سيكون محكوماً بالموارد التي يتطلبها تنفيذ خطة التنمية والحاجة إلى الحفاظ على الاحتياطيات، أكثر مما يكون رداً تلقائياً لمتطلبات السوق العالمية.²

ولم يتم تحديد هدف معين لمستوى إنتاج النفط الخام، في حين أن الأسعار ستوضع بحيث تحافظ على القيمة الحقيقية لبرميل الخام ومع ذلك فإن الأحداث الأخيرة وبيانات المتحدثين الرسميين السعوديين أشارت إلى أن السعودية تفضل قيمة أكبر على أسعار نفطية مستقرة وأدنى نسبياً عما قد توحى به وثيقة الخطة الخمسية الثالثة.

وقد تم وضع تشديد جديد تماماً على التنمية الإقليمية. فالقلق من المشكلة المحتملة للهجرة الواسعة من السكان الريفيين إلى المدن قد عولج في الخطة الخمسية الثالثة عن طريق برامج من شأنها أن تجعل المدن الثانوية والقرى أكثر صلاحية للسكنى. وتبعاً لذلك، تم التخطيط لإنفاقات متزايدة من أجل الزراعة والإسكان والمدارس والتنمية الريفية والاتصالات وكهربة الريف والصحة وتجميل المدن. وتم تحديد 15 مدينة صغيرة لتكون مراكز

¹ منها على سبيل المثال معدل التضخم السريع عام 1975 - 1976، وكذلك الاستيلاء على الحرم المكي في نوفمبر 1979 (في رأي بعض المراقبين).

² Document: Highlights of Saudi Arabia's Third National Development Plan (1400- 1405-1980 1985), released by the Ministry of Planning. Ln, Middle East Economic Digest, Nov. 7, 1980, P.8

لخدمة التنمية الوطنية و 52 مدينة أصغر أو قرى كمراكز لخدمة التنمية في المحافظات.

وإجمالي الواردات السعودية، التي قدرت بنحو 25 مليار دولار عام 1979، تزداد بمعدل مستوى 25%. وبنصيب في السوق السعودية أكبر من 20% نوعاً ما تفضل الولايات المتحدة حالياً المورد الرئيسي للمملكة بالسلع والخدمات. ورغم أن السعودية تفضل المقاولين الأمريكيين بصورة غالبية في وارداتها الإنشائية، فإن الشركات الأمريكية تجد منافسة بصورة متزايدة من شركات آسيوية وأوروبية. وقد أكد رجال الأعمال الأمريكيون العاملون في السعودية أن عطاءات المقاولين الأمريكيين في مجال الإنشاءات قد انخفضت بصورة مطردة من 9% من الإجمالي عام 1975 إلى 6% عام 1978 إلى 3% عام 1979 و 1.1980¹.

وأكد رجال الأعمال الأمريكيون أنه نتيجة لهذا الهبوط لا تبين الصادرات الأمريكية إلى السعودية نمواً دولارياً حقيقياً عندما تسوى على أساس معدل تضخم قدره 12%.

وقد نجم انخفاض القدرة التنافسية للشركات الأمريكية في السعودية من مزيج من الخصائص الحكومية والمتعلقة بالقطاع الخاص. وهذه الشركات ذاتها تشدد على أن الوضع غير المواتي نسبياً الذي تجد نفسها فيه جاء نتيجة الممارسات الأكثر ليبرالية لحكومات الشركات الأجنبية المنافسة. وتبرهن على أن الشركات الأجنبية الأخرى تتلقى مساندة من حكوماتها تتراوح بين الدعم والملكية الكاملة لقوة العمل والسيطرة عليها والتزويد بها. والعامل الرئيسي الذي تستشهد به الشركات الأمريكية العاملة في المملكة هو النص الحالي والمذكرة التفسيرية للتشريع الخاص بالدخل المكتسب في الخارج، وبالذات للأقسام رقم 911 و 913 من قانون الدخل الداخلي التي تتطلب أن يدفع الأمريكيون ضريبة على الدخل المكتسب في السعودية. وبالإضافة إلى ذلك وضعت الشركات الأمريكية في ظرف غير مواتٍ نتيجة لقوانين مناهضة المقاطعة ومناهضة الفساد ومناهضة التعريف. وقد وضع عدد من شركات الإنشاءات والشركات الهندسية الأمريكية العاملة في السعودية - ومن بينها شركة بكتل Bectel و رالف بارسونز Ralph Parsons M. فلور Flor و درافو Dravo و رايموند أنترناشيونال Raymond International ومريسون - كندسون Morrison - قائمة بأسباب هبوط أدائها في المملكة تشمل عوامل متعلقة بالقطاع الخاص وعوامل حكومية، منها:

- الافتقار إلى المساعدة الحكومية بالمقارنة مع المساعدة التي تعطى للشركات المنافسة من حكوماتها.
- افتقار المنتجات الأمريكية للقدرة التنافسية بسبب هزال مراقبة الجودة وعدم انتظام مواعيد التسليم.
- تطبيق المعايير الأخلاقية الأمريكية بموجب التشريع الأمريكي الخاص بمكافحة الرشوة وقواعد الضريبة والبيئة.
- ارتفاع نفقات الشحن من الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط يجعل المعدات الأمريكية مكلفة بنحو مفرط.

¹ American Businessmens Group of Riyadh. Position Paper: "Americas Loss of Business in the Middle East. September 1980"; and Mid - dle East Economic Digest . "special report: "Construction and Contracting .Mar 1981,p.22

- لأن المهندسين الأمريكيين يدفعون ضرائب بالمعدلات الأمريكية، فإنهم يجب أن يتقاضوا مرتبات تتراوح بين ضعفي وأربعة أضعاف المهندسين الألمان الغربيين أو البريطانيين.

- لم تعد التكنولوجيا الأمريكية متفوقة.

- بعض البلدان الأخرى، على عكس الولايات المتحدة، لديها وكالات حكومية مستعدة لمساندة شركات الإنشاءات بتأمين حكومي ضد المخاطرة السياسية أو تزويدها بسندات للأداء وتغطية مقدمة لضمانات الدفع.

ويبين المسح الذي قام به مكتب المحاسبة العام لنحو 250 شركة أمريكية في مارس 1981، أن 55% تقريباً من الشركات التي ردت على استطلاع مكتب المحاسبة العام ذكرت أن تكاليف الإذعان لمعايير المحاسبة الواردة في قانون ممارسات الفساد الأجنبية أكبر من الفوائد التي تحصل عليها¹.

وبالإضافة إلى ذلك فإن أكثر من 30% من الشركات التي ردت على الاستطلاع وتقوم بأعمال في الخارج استشهدت بمواد مكافحة الرشوة في القانون وقالت أن هذه المواد تسبب خسارة الشركات الأمريكية لفرص عمل فيما وراء البحار. ووفقاً لما ذكره المسح فإن شركات الطائرات والإنشاءات تزعم أنها أضررت بنحو خاص.

فشركات الطائرات والتكنولوجيا المتطورة ستتأثر بتقليص سلطة بنك الصادرات والواردات الأمريكي في الإقراض، ويمكن أن تواجه منافسة متزايدة من المقاولين الأجانب الذين تدعم حكوماتهم عطاءاتهم بائتمانات ضريبية وتوريدية.

وكون العوامل المحددة للقدرة التنافسية الأمريكية ترتبط بظروف حكومية وظروف متعلقة بالقطاع الخاص، أمر توحى به حقيقة أن شركات الخدمات الأمريكية في غير مجالات الإنشاءات تحوز 56% من سوق السعودية. وفي ظل الخطة الخمسية الثالثة فإنه من المرجح أن تستمر الحكومة السعودية في السعى إلى الخبرة الأمريكية في مجالات الخدمات والمجالات الفكرية.

والتركيز على تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والتدريب بجميع أنواعه سيقدم فرصاً جديدة للشركات الأمريكية في مجالات يحقق منها المقاولون والمستشارون الأمريكيون نجاحاً بالفعل.

وأما مجالات التعاقد المتنامية للشركات الأمريكية هو تدريب القوة البشرية. فمثل هذا التدريب جزء من كل تعاقد كبير وهو مسؤول إلى درجة كبيرة عن تجديد التعاقدات المتكررة.

ويمثل تدريب القوة البشرية اهتمامات كبيرة للجنة الاقتصادية الأمريكية - السعودية المشتركة، التي أنشئت في يونيو 1974. وقد كان الهدف من إنشاء هذه اللجنة هو الجمع بين احتياجات التنمية السعودية والخبرة التكنولوجية والإدارية الأمريكية. ومن أجل هذا الغرض؛ تم اختيار وزارة الخزانة الأمريكية بوصفها النظير المنطقي للهيئة السعودية المعنية، ألا وهي وزارة المالية والاقتصاد الوطني. والوزارة السعودية تضع أولويات التنمية ومشروعات الخطط أمام اللجنة الاقتصادية الأمريكية - السعودية المشتركة. ومنذ إنشاء هذه اللجنة فإنها استهلكت أو بدأت أو أكملت تعاقدات تتدرج إلى عدة ملايين من الدولارات في مجالات مثل الكهرباء. والإدارة الإحصائية، وإدارة الجمارك، ونظم المعلومات والاتصالات، وخطة النقل، وحماية المستهلك، والزراعة، وبحوث الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى مجال

U.S.Congress. General Accounting Office. Report: Impaxt of

.For- eign Corrupt Practicess, AFMD- 81-34. Washington, Gao, Mar. 4,1981

تدريب القوة البشرية. (انظر الجدول الخاص بلجنة التعاون الاقتصادي
الأمريكي - السعودي المشتركة؛ موجز للمشروعات).

اللجنة الأمريكية - السعودية المشتركة للتعاون الاقتصادي موجز للمشروعات

عدد العاملين الأمريكيين (مارس 1980)	الوكالات الأمريكية والسعودية العاملة	الاهداف	تاريخ التوقيع (الفترة)	
23	وزارة التجارة الأمريكية (إدارة الإحصاء) وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية.	تطوير الإحصاءات وعمليات المركز الوطني للكمبيوتر.	23/9/1975 (5 سنوات)	الإحصاء ومعالجة البيانات
27	وزارة الزراعة ووزارة الداخلية الأمريكية، ووزارة الزراعة والموارد المائية السعودية.	تقديم النصح للتنمية الزراعية والموارد المائية والبحوث.	23/11/1975 (غير محددة)	الزراعة وتنمية الموارد المائية
1	وزارة الداخلية الأمريكية، ووزارة الزراعة والموارد المائية السعودية.	تصميم وإنشاء متنزه وطني.	16/2/1977 (مشروع فرعي)	تطوير المتنزهات الوطنية
3	وزارة الزراعة والموارد المائية السعودية	تخطيط وخدمات تقنية فى مجال الكهرباء.	29/2/1976 (غير محددة)	خدمات كهربائية
-	وزارة الخزانة الأمريكية وشركة "تشارلز مين"، ووزارة الصناعة والكهرباء السعودية، مؤسسة العلوم الوطنية.	تطوير المركز الوطني السعودي للعلم والتكنولوجيا	29/2/1976 (غير محددة)	دعم مركز العلم والتكنولوجيا
41	مؤسسة العلوم الوطنية	تطوير التدريب المهني. وتقديم النصح لمركز تدريب الانشاءات	12/6/1976 (9 سنوات)	بحوث تدريب وتنمية القوى البشرية
14	وزارة العمل الأمريكية وإدارة الخدمات العام، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السعودية	معلومات مالية وتحليل لها: إقامة مركز	1977.3/5 (غير محددة)	خدمات المعلومات المالية
3	وزارة الخزانة الأمريكية،		3/5/1977 (غير محددة)	بحوث وتدريب على تحلية مياه

	وزارة المالية والاقتصاد الوطني	معلومات	3/5/1977 (5 سنوات)	البحر
10	السعودية وزارة الداخلية الأمريكية، وشركة تحلية المياه المالحة	انشاء مركز بحوث وتدريب: وحدة ذات طاقة كبيرة لتحلية مياه البحر	26/8/1977 (6سنوات)	حماية المستهلك
1	وزارة الخزانة الأمريكية ومعهد بحوث "ميدوست"، وزارة التجارة	تطوير نظام مراقبة جودة المواد الغذائية	30/10/1977 (5سنوات)	إدارة الطرق السريعة والتدريب عليها بحوث وتنمية الطاقة الشمسية
4	السعودية وزارة النقل الأمريكية، وزارة المواصلات السعودية.	الادارة والخدمات الادارية والتقنية	15/5/1978 (غير محددة)	
4	وزارة الطاقة الأمريكية ومعهد بحوث الطاقة الشمسية	بحث تطبيقي وتطوير الطاقة الشمسية (تمويل مشترك)	22/6/1978 (غير محددة)	خدمات مراجعة
4	وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب المراجعة العام	توفير المساعدة الإدارية وخدمات مراجع الحسابات	13/7/1978 (غير محددة)	إدارة الجمارك والتدريب عليها
	وزارة الخزانة الأمريكية (إدارة الجمارك)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودي.	تقديم النصح بشأن عمليات الجمارك وتوفير التدريب عليها	9/11/1978	تطوير إدارة التموين
7	السعودية إدارة الخدمات العام، وزارة المالية والاقتصاد الوطني	تطوير إدارة تموين مركزية ونظام توفيرها	19/11/1978 (5 سنوات)	تجهيز وخدمات محطة "الناصرية" للطاقة"
1	السعودية وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب استشارات أمريكي (أوفر سيز	توسيع سعة التوليد وتطوير منشآت المحطة	18/11/1978 (4 سنوات)	إدارة البنك الزراعي والتدريب عليها
-	وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب استشارات أمريكي (أوفر سيز	توسيع سعة التوليد وتطوير منشآت المحطة	18/11/1978 (غير محددة)	خدمات نقل
-	وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب استشارات أمريكي (أوفر سيز	توسيع سعة التوليد وتطوير منشآت المحطة	25/11/1979 (غير محددة)	
13	أدفايسوري سيرفس)،	إقامة برامج تدريب وتوفير	تطوير الإدارة التنفيذية

173	وزارة المالية والاقتصاد الوطني إدارة الائتمان الزراعي الأمريكية، البنك الزراعي السعودي وزارة النقل الأمريكية، وزارة المواصلات السعودية وزارة الخزانة الأمريكية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودي وزارة الخزانة الأمريكية جمعية التنمية الدولية، جامعة الملك عبد العزيز وزارة الخزانة الأمريكية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودي	خدمات استشارية توفير خدمات تقنية وإدارية وتدريب وتحليل مالي تطوير الفاعلية التنفيذية والادارية لموظفين حكوميين مختارين تطوير مناهج ومساعدة فى التدريس تنسيق خدمات الادارة والدعم	الأراضي القاحلة، والأرصاد الجوية والتعليم البيئي مكتب التمثيل الأمريكي إجمالي العاملين الأمريكيين
	وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودي		

مشروعات مكتملة

تدبير وإنشاء معدات ومستودعات لتوليد الطاقة
وزارة الخزانة الأمريكية و"أفرسيز أوفيسوري أسوشيتس". وزارة
الصناعة والكهرباء السعودية، وهيئة الكهرباء، وزارة المالية والاقتصاد
الوطني السعودية
تدبير تجهيز طاقة الكهربائية للمحافظة الشرقية
وزارة الخزانة الأمريكية و"أفرسيز أودفيسوري أسوشيتس" والشركة
الكهربائية السعودية المتحدة

يمثل الاستثمار المباشر للحكومات العربية والافراد العرب في الولايات المتحدة أقل من 1% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. (يقدر نصيب البلدان بأكثر من ثلثي هذه الاستثمارات).

والأغلبية الساحقة من الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة استثمارات في الأوراق التجارية - أي شراء رأس مال أو أسهم وسندات بالأسواق المالية لا تسمح لمشتريها بممارسة أي تأثير حقيقي على إدارتها.

ومن خلال وكالة النقد السعودية وضعت الحكومة السعودية الجزء الرئيسي من استثماراتها في سندات وكالة النقد الحكومية السعودية والسندات والأسهم الخاصة، مع نسبة صغيرة جداً توجه إلى الاستثمار المباشر¹. وتصاعدت الأرصدة الفائضة المتراكمة لدى وكالة النقد السعودية في منتصف الثمانينات إلى أكثر من 70 مليار دولار، وقدر معدل زيادتها بأكثر من 2 مليار دولار كل شهر. وجميع هذه الأرصدة تقريباً كانت توضع خارج السعودية: حوالي 40% في بنوك أجنبية إما كودائع أو مدخرات ائتمانية، وحوالي 60% فيما صنف على أنه سندات أجنبية، وهي في الأساس سندات مالية حكومية. ومن حيث التوزيع الجغرافي كان ما يقرب من نصف الاستثمارات السعودية موجوداً في الأراضي الأمريكية، رغم أن ثلاثة أرباح إجمالي هذه الاستثمارات كانت غالبية بالدولار.

وكانت سندات وكالة النقد السعودي مقتصرة فعليا بالكامل على أرصدة مالية، تتراوح بين قصيرة ومتوسطة الأجل. وقد خلق هذا مشكلة، هي أن مثل هذه الأرصدة أكثر عرضة للتآكل بسبب التضخم ومخاطر سعر الصرف. والقسم الأكبر من السندات تتمثل إلى حد كبير في امتلاك صكوك وزارة الخزانة الأمريكية والتزامات الوكالة الفيدرالية، التي يشتري معظمها مجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي تحتفظ وكالة النقد السعودية بعلاقات وثيقة معه. أما القسم الأصغر من مشتريات سندات الحكومة الأمريكية فيجرى من خلال السوق الثانوي، أي عموماً من خلال البنوك المراسلة. وتضع وكالة النقد السعودي كميات كبيرة في ودائع البنوك الكبرى الأمريكية، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها. هذه البنوك تدير الجزء الرئيسي من ممتلكات وكالة النقد السعودية من الأسهم والسندات الخاصة.

ويعمل مديرو الاستثمار في البنوك على أساس حريتهم في تقدير الموقف وفقاً لما يرونه مناسباً داخل إطار الخطوط العريضة أن يصل استثمار وكالة النقد السعودية بسرعة فائقة إلى 5% من القدرة التصويتية لحملة الأسهم والسندات في أي شركة. وإحدى الكوابح الأخرى هي أن وكالة النقد السعودية لن تستثمر في عدد من القطاعات، من بينها وسائل الإعلام، والترفيه، والخمرو، وصناعات التبغ، وأيضاً الصناعات الدفاعية. وتضع وكالة النقد السعودية كميات كبيرة من ودائعها في البنوك الأمريكية الكبرى داخل الولايات المتحدة وخارجها².

وهناك قلق متزايد من السعوديين إزاء العداء الظاهر للاستثمار العربي في الولايات المتحدة فمنذ عام 1974 قُدم إلى الكونجرس أكثر من 80 قانوناً لفحص أو تقييد التدفقات الأجنبية من الأموال إلى الولايات المتحدة. والاستثمار السعودي في الولايات المتحدة قد اتسم بالحذر والبرجماتية. وخلال الفترة 1974 - 1978 كان تدفق الأموال السعودية إلى أسواق المال الأمريكية: 5.22 مليار دولار عام 1974؛ 3.55 مليار دولار عام 1975، و 4.557 مليار دولار عام 1976، و 3.172 مليار دولار عام 1977، و 1.539 مليار دولار عام 1978³

1 Law, John. Arab Investors: Who They Are, What They Buy, and

Where. New York. Chase World Information Center, Center, 1980, pp,65-

.84

2 نفس المصدر السابق.

3 ...Middle East Economic Surbey, vol. 22.Sept. 24,1979, p1

ويعزى الانخفاض الذي حدث عام 1978 إلى هبوط كمية الفائض الجاري للسعودية من جانب، ومن جانب آخر إلى ضعف الدولار.

مصالح إستراتيجية وأمنية

حتى الثورة الإيرانية في فبراير 1979، ظلت سياسة الولايات المتحدة عبر العقد الأسبق تعتمد على إيران والسعودية في أن تلعب أدواراً إستراتيجية رئيسية وأمنية إقليمية في الخليج، وعلى تشجيع التعاون الأمني الإقليمي. وعندما أنهت الحكومة البريطانية ترتيباتها الأمنية في الخليج عام 1971 في أعقاب قرارها كانت الولايات المتحدة متورطة بشدة في حرب في جنوب شرق آسيا. وكنيجة لذلك؛ أصبحت قرارات السياسة الأمريكية قائمة على رفض الحلول محل الوجود البريطاني "كشرطي للخليج"، وبدلاً من ذلك اعتمدت على إيران والسعودية "كدعامتين توأمين" لسياسة دعم الدول المحلية التي لديها إمكانيات القوة للحفاظ على التوازنات الإقليمية. وفي التطبيق؛ أصبحت هذه السياسة تترجم إلى مساندة طلبات هذين البلدين لنقل الأسلحة وتوفير المساعدة التقنية.

وبالنسبة للسعودية حصل الدفاع على الأولوية الثانية بعد إعطاء الأولوية للحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية الإسلامية من أجل ضمان سلامة المملكة وأمنها الداخلي - وفي ظل الخطة الخمسية للتنمية (1976 - 1980) التي بلغ حجمها 142 مليار دولار تم تخصيص 22.1 مليار دولار، أي 15.7% من إجمالي الخطة، للدفاع. وفي مايو 1980 صدق الملك خالد على الخطة الخمسية الثالثة للمملكة (1980 - 1985) التي تبلغ نفقاتها نحو 23.5 مليار دولار، ولم تتضمن أي أهداف دفاعية أو تقديرات للإنفاق الدفاعي الإجمالي. ومع ذلك فإن الدفاع كان هو المكون الأكبر في الميزانية العامة للسعودية لعام 1980 - 1981، حيث امتص ما يقرب من 20.58 مليار دولار. وتشير الإنفاقات الدفاعية للمملكة عبر السنوات العديدة الماضية إلى مخاوفها الأمنية:

ميزانية الدفاع السعودية

السنة المالية	ملايين الدولارات
1973 - 1974	988
1974 - 1975	1.450
1975 - 1976	6.510
1976 - 1977	¹ 10.360
1977 - 1978	11.569
1978 - 1979	13.000
1979 - 1980	14.268
1980 - 1981	20.580

وقد اتخذت الإنفاقات الكبيرة على تحديث القوات المسلحة السعودية وقوات الأمن مستويات مختلفة، من بينها العتاد والدعم اللوجستي والتدريب والبنية الأساسية والإنشاءات. ورغم حجم هذه الإنفاقات فإن القوات الدفاعية السعودية مقيدة بنقص القوة البشرية والافتقار إلى التدريب والخلفية التكنولوجية والأمنية. وهناك حاجة للتدريب في مجالات العمليات والصيانة والإدارة، وتنمية الاتصالات والبنية الأساسية، كما أن هناك حاجة لاستبدال العتاد العسكري القديم الموجود بعتاد جديد، وهناك أيضاً حاجة إلى حوافز لتجنيد واستبقاء المجندين في الخدمة. ومن المعروف أن السعودية تعتمد على مصادر خارجية لكل عتادها الحربي والتدريب على استخدام المعدات.

ويقدر عدد القوات المسلحة السعودية والقوات شبه العسكرية حالياً بأكثر من 100 ألف.

وينقسم هؤلاء إلى خمسة تنظيمات أساسية تتفاوت في قوتها وتتلقى دعماً مختلفاً من الحكومة السعودية، فنجد الجيش السعودي الملكي، والقوات الجوية السعودية الملكية، والأسطول السعودي الملكي تحت قيادة وزارة الدفاع والطيران التي يرأسها الأمير سلطان بن عبد العزيز. ويمارس وزير الدفاع والطيران الإشراف والسيطرة العملياتية على هذه الجيوش الثلاثة، بالإضافة إلى سيطرته على الطيران المدني، يساعده في ذلك نائبان للوزير، أحدهما للقوات المسلحة والثاني للطيران المدني، وفي وزارة الدفاع والطيران يوجد رئيس للأركان مسؤول مباشرة أمام الوزير عن الإشراف على نشاطات الجيوش الثلاثة المشاركة إليها. أما الحرس الوطني السعودي - الذي يسمى أحياناً بـ "الجيش الأبيض" - فهو تحت السيطرة الشخصية للملك من خلال قائده، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الذي عينه الملك ورفعه إليه مباشرة تقاريره عن نشاطات الحرس الوطني.²

¹ أرقام تقديرية

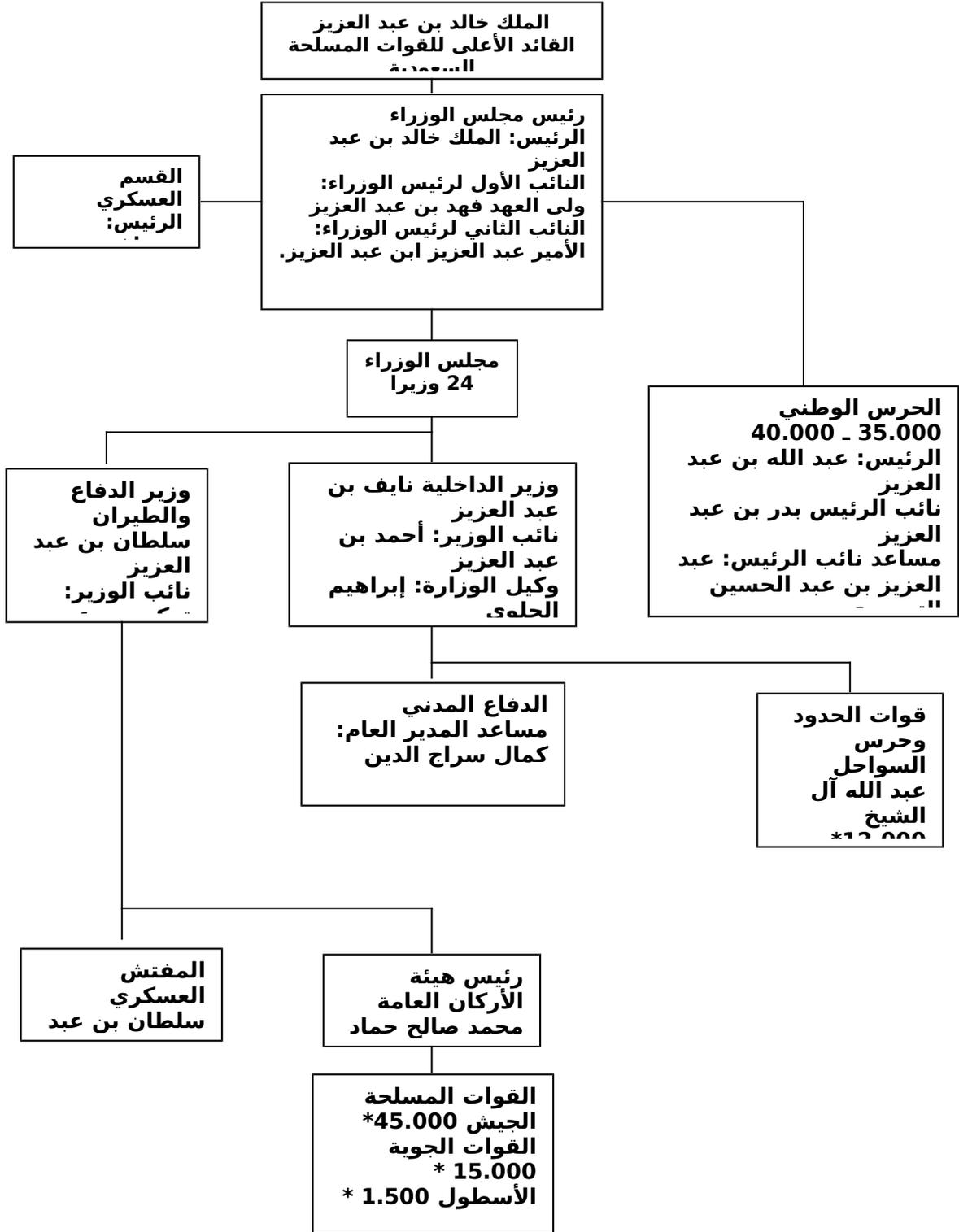
أما قوات الحدود وحرس السواحل فتتبع وزارة الداخلية التي يرأسها الأمير نايف بن عبد العزيز. (انظر الرسم البياني للمؤسسة العسكرية السعودية الذي يبين مواطن القوة والعلاقات المختلفة للقوات المسلحة والقوات شبه العسكرية بالسلطة المركزية والعرش). وقد تأثرت كل هذه التنظيمات، بدرجات متفاوتة، ببرامج التحديث التي بدأت في الستينات وتسارعت في منتصف السبعينات.

ويتخلل أعضاء وأنصار الأسرة المالكة جميع مستويات القوات المسلحة النظامية. كما أن جزءاً رئيسياً من الجيش، وأيضاً من الحرس الوطني، يتم تجنيدهم من جماعات البدو التي تدين بالولاء القبلي لآل سعود. ومع ذلك فإن هناك انخفاضاً في التعداد السكاني للقبائل بالمملكة نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية والتحديث. وهذا من شأنه تآكل قاعدة تجنيد كان يعول عليها. ويبدو واضحاً أن الجيش والحرس الوطني متكافئان بما فيه الكفاية للحيلولة دون إستيلاء أي منهما على السلطة، كما يبدو واضحاً أنهما منفصلان جداً في قيادتهما وتكوينهما من أجل تسهيل التنسيق الأيسر. والجيش قائم إلى حد بعيد في أربعة معسكرات عسكرية كبيرة تحتوى على التدريب، والصيانة، والتسهيلات اللوجستية بالإضافة إلى الإسكان وغيره من المنشآت والتسهيلات التي تتطلبها جماعة كبيرة تابعة له. وفي معظم الحالات فإنها تكون مزودة بقواعد جوية وتحميها صواريخ سطح - جو. هذه المعسكرات هي: معسكر تبوك في شمال غرب المملكة حيث يوجد لواء مدرع من الجيش وبعثة تدريب فرنسية، ومدينة الملك خالد العسكرية في حفر الباطن شمال شرق المملكة بالقرب من الحدود العراقية والكويتية، ومدينة عصب العسكرية في الخرج الواقعة على مسافة 60 ميلاً جنوب شرق الرياض حيث توجد أيضاً صناعة عسكرية وطنية وليدة وخميس مشيط في جبال مقاطعة عسير الشمالية، على مسافة 60 ميلاً شمال الحدود مع الجمهورية العربية اليمنية.

أما الحرس الوطني، الذي ينفصل نظامه اللوجستي وتسهيلات ومنشآت تدريبه عن تلك الخاصة بالجيش مثلما ينفصل أيضاً هيكل قيادته عن هيكل قيادة الجيش، فيشيد معسكرين عسكريين مماثلين. في الأحساء بين حقول النفط في المقاطعة الشرقية التي تتولى فيها المسؤولية الرئيسية وفي القاسم وسط مقاطعة نجد التي تحصل منها على عدد كبير من المجندين.

² الحرس الوطني منظم على أسس قبلية ويتولى المسؤولية فيه زعماء قبليون، وليس كل المنتمين إلى هذه القوات يعملون بها طوال القوت. وقد ظهرت هذه القوات من قوة قبلية غير نظامية مكونة من عناصر موالية لآل سعود من أجل توحيد المملكة بين 19.2 و 1925.

المؤسسة العسكرية السعودية



* أرقام تقديرية

المصدر: شركة أرامكو؛ الكونجرس الأمريكي، مجلس النواب، لجنة العلاقات الدولية. سياسات الأسلحة العلاقات الدولية. سياسات الأسلحة الأمريكية فى الخليج الفارسي والبحر الأحمر: الماضي - المستقبل - تقرير تقدم للدورة 95 للكونجرس - الجلسة الأولى - ديسمبر 1977؛
.Midde East economic digest

ويحتوى الجيش السعودي الملكي على لواءين مدرعين - أحدهما مجهز بالكامل بدبابات فرنسية من طراز (AMX30) والثاني مشكل ليكون مجهزة بدبابات أمريكية من طراز (M a1 60)، وأربعه ألوية مشاة، وكتيبتين من المظليين، وكتيبة للحرس الملكي - جميع المجندين بها على وجه الحصر من مصادر قبلية - وثلاث كتائب مدفعية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ست بطاريات مضادة للطائرات وعشر بطاريات صواريخ سطح - جو- تعمل تحت إشراف القوات الجوية السعودية الملكية. واثنان من ألوية المشاة في طور الميكنة حالياً لتتحول إلى مشاة ميكانيكية. وتمتلك القوات الجوية السعودية الملكية حالياً ثلاثة أسراب قاذفة مقاتلة مزودة بطائرات من طراز (F_5E)، وسربين للتدريب، وسرباً للطائرات الاعتراضية، وثلاث وحدات لتحويل العمليات، وسربين للنقل، وسربين للهليكوبتر. وهناك أيضاً أسراب تدريب. وتوجد القواعد الكبرى للقوات الجوية السعودية الملكية في الرياض - مطار القيادة - والظهران وجدة وتبوك وخميس مشيط والطائف وأبها والمدينة وينبع.

أما البحرية السعودية الملكية فلا تمتلك، في الوقت الراهن، أسطولاً صغيراً أو تنظيمياً للأسطول. وتوجد القواعد البحرية الرئيسية في القطيف/ جميل، على الخليج الفارسي، وفي جدة على البحر الأحمر. وتوجد قواعد أخرى في رأس تنورة والدمام وينبع. كما توجد قواعد لحرس السواحل في ساح شرمة وقيصان وحاص كما يوجد ميناء للإمداد والتموين تحت الإنشاء في رأس المشعب.

العلاقة الأمريكية

للولايات المتحدة علاقة قديمة العهد مع السعودية فيما يتعلق بتقديم المساعدة الأمنية، تعود إلى عام 1951، عندما تم توقيع اتفاقية للمساعدة الدفاعية المشتركة تبين الولايات المتحدة بموجبها أسلحة ومواد دفاعية وتوفر التدريب العسكري على استخدامها، مقابل استمرار استخدام الولايات المتحدة لقاعدة الظهران الجوية. وفي 1952 أحرزت الولايات المتحدة الغلبة على بعثة تدريب من البريطانيين عندما وافق الملك عبد العزيز بن سعود على قبول مجموعة استشارية أمريكية لتقديم المساعدة العسكرية إلى السعودية. في تلك السنوات الخوالي عندما كانت عائدات المملكة غير كافية لتلبية احتياجات ميزانيتها، كانت معظم المساعدة الأمريكية في شكل برنامج مساعدة عسكرية مقدمة كمحنة. وكانت السنوات الأولى لعلاقة المساعدة العسكرية الأمريكية - السعودية تتميز بشحنات متواضعة نسبياً من العتاد العسكري غير المتطور وتدريب محدود للقوات السعودية، سواء من السعودية أو في المدارس العسكرية الأمريكية. وحدث تغير هام في هذه العلاقة عام 1965 عندما تم الاتفاق على برنامج مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة، سمي مشروع

"البساط السحري" - لتحديث القوات المسلحة السعودية، نتيجة للهجمات المصرية على الأراضي السعودية أثناء الحرب الأهلية اليمنية. وفي أوائل السبعينات أصبحت الولايات المتحدة مستغرقة في عدد من البرامج الدفاعية مع الحكومة السعودية. وتحول أساس العلاقة من المعونة المقدمة كمنحة إلى المبيعات المدفوعة نقداً في السبعينات. ويوضح الجدول التالي مدى برامج المساعدة الأمنية الأمريكية للمملكة منذ عام 1953. ويتضح من هذا الجدول أن السعودية قد طلبت من الولايات المتحدة معدات وخدمات عسكرية تبلغ قيمتها أكثر من 34 مليار دولار فيما بين السنة المالية 1965 وسنة 1980 المالية. وخلال نفس هذه الفترة سلمت الولايات المتحدة إلى السعودية معدات وخدمات تبلغ قيمتها 11.3 مليار دولار. ويمكن تفصيل البرامج الأمريكية المرتبطة بالدفاع مع القوات المسلحة السعودية، حتى الوقت الحاضر، على النحو التالي: إنشاءات 60%، تدريب 20%، معدات 20%.

اتفاقات المبيعات العسكرية الأجنبية بين الولايات المتحدة والسعودية وما تسلمته السعودية منها (بالآلاف الدولارات)

التسليم	الاتفاقات	السنة المالية
75.426	87.026	1964 - 1950
5.839	341.643	1965
12.200	8.652	1966
27.572	136.759	1967
36.856	13.696	1968
32.086	4.214	1969
31.937	80.910	1970
64.049	15.863	1971
159.646	371.004	1972
211.159	709.259	1973
329.971	2.031.250	1974
324.239	3.614.819	1975
926.883	7.742.087	1976
1.502.104	1.888.155	1977
2.368.921	4.121.519	1978
2.471.531	6.468.701	1979
2.724.746	4.536.777	1980
11.312.495	34.913.994	الإجمالي

(1) تشمل قيمة مشروعات اتفاقات مساعدة السعودية بالمهندسين التي طلبها وزير الدفاع والطيران السعودي ووافقت الحكومة الأمريكية عليها لإدارة سلاح المهندسين الأمريكي على النحو التالي: 521.100 دولار للسنة المالية 1965، 65.820 دولار للسنة المالية 1970، 1.064 دولار للسنة المالية 1973، 1.522.100 دولار للسنة المالية 1978، 2.393.244 دولار للسنة المالية 1980.

(2) تشمل الربع الانتقالي.

المصدر: وزارة الدفاع الأمريكية - وكالة المساعدة الأمنية الدفاعية - المبيعات العسكرية الأجنبية وحقائق المساعدة العسكرية - ديسمبر 1980

رؤية عامة لبرنامج سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي
في السعودية
(بملايين الدولارات)

تقدير التكلفة	وزارة الدفاع الأمريكية ¹	
1.488	1.546	1 - وضعية البرنامج: إنشاءات تم استكمالها تحت الإنشاء
3.920	4.072	عطاءات مطروحة للمقاولين
1.495	1.499	تحت التصميم
11.541	4.668	في التخطيط
3.880	949	
22.297	12.734	إجمالي البرنامج ² 2 - مكونات البرنامج: اتفاقية المساعدة الهندسية ³
14.140	8.510	برنامج توسيع البحرية السعودية
4.688	2.455	الحرس الوطني السعودي
2.010	369	برنامج سلاح المهمات السعودي
1.229	1.229	وزارة الإعلام
14	14	برامج أخرى
1.445	1.387	
23.526	13.964	أجمالي البرامج

المصدر: الكونجرس الأمريكي - مجلس النواب - لجنة الشؤون الخارجية - اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط. نشاطات سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي في السعودية - جلسة استماع - الدورة 96 للكونجرس - الجلسة الأولى 25 يونيو 1979 - 24. وتشمل البرامج الرئيسية التي شاركت فيها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ما يلي:

(1) مشروعات إنشاءات واسعة متعلقة بالدفاع: ناشئة عن اتفاقية المساعدة الهندسية الثقافية عام 1965 ويقوم بالتنسيق بينها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي. وقد قدم سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي تصميمات وخدمات هندسية وإدارية لإنشاء سلسلة كبيرة من التسهيلات والمنشآت، مثل معسكرات حربية، ومدارس، ومستشفيات، ومطارات، وإسكان ومباني لمراكز القيادة، وموانئ في المياه العميقة، وقد سقط نصيب الشركات الأمريكية في هذه الإنشاءات نظراً للمنافسة المتزايدة من الشركات الأوروبية والآسيوية من جانب، وقوانين الضرائب الأمريكية وغيرها من التشريعات من جانب آخر. وقد انخرط سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي في العمل بالسعودية طوال الثلاثين

¹ صدق الكونجرس على حالات تبلغ قيمتها الاجمالية 25, 000,000 دولار أو أكثر.

² باستثناء برنامج سلاح المهمات السعودي

³ تشمل نشاطات إنشاءات القوات الجوية والجيش

عاما الماضية، وحظى بثقة الحكومة السعودية لدرجة اعتماد السعوديين على مشورته ومساعدته في عملية التحديث. ويشير الجدول السابق إلى المدى الذي ذهبت إليه برامج سلاح المهندسين الأمريكي. (2) في أعقاب اتفاقية عام 1966: سُمى برنامج التعبئة السعودي ببرنامج سلاح المهمات السعودي. وبموجب هذا البرنامج اضطلعت وزارة الدفاع الأمريكية بجهود طويلة الأمد لإقامة نظام لوجستي متكامل لسلاح المهمات السعودي، وتحسين صيانة مركبات الجيش السعودي الملكي، وتدريب السعوديين على الصيانة وعمليات الإمداد التي تجرى أوتوماتيكيا، وإنشاء تسهيلات للإمداد والتموين، وتقديم صيانة محدودة للأسلحة الصغيرة. وتضمن البرنامج بيع 9276 عربة تكتيكية ولأغراض عامة.

(3) برنامج توسيع البحرية السعودية: وهو برنامج مدته عشرة أعوام لتحديث وتوسيع البحرية السعودية الملكية. ويستهدف هذا البرنامج تحويل قوة مكونة من أربع سفن عتيقة، بالإضافة إلى 25 سفينة أخرى، وإنشاء قواعد، وتوفير تدريب وصيانة. وتشمل التسهيلات المرتبطة بهذا البرنامج إقامة مركز تدريب وقاعدة في جيل، على الخليج الفارسي، وميناء بالقرب من جدة، على البحر الأحمر، ومجمع لمراكز قيادة في الرياض.

(4) برنامج "صقر السلام" للقوات السعودية الملكية: ويتضمن هذا البرنامج تدريب وإنشاء لتسهيلات معاونة، والحصول على طائرات اعتراضية من طراز (F_5). وقد تسلم السعوديون كل طائرات (F-5) التي طلبوا شراءها. وستستمر الإنشاءات والتدريب لعدة أعوام. وستلحق تجهيزات متنوعة مرتبطة بنظام (F-5)، من بينها صواريخ جو-جو من طراز (AIM-9 Side Winder)، وصواريخ من طراز (AGM-65A Maverck)، ووحدات قنابل ليزر من طراز (GMU-12).

(5) برنامج "شمس السلام" للقوات الجوية السعودية الملكية: ويشمل هذا البرنامج تدريبات وإنشاءات لتسهيلات معاونة، والحصول على 162 طائرة مقاتلة من طراز (F_15Eagle) المتفوقة. وسيبدأ تسليم هذه الطائرات قرب نهاية 1982 - 1983. ويجرى بدء التطوير للقواعد الجوية في الظهران والطائف وخميس مشيط ومن المتوقع استكمالها في منتصف الثمانينات. وفي 1980 أكدت إدارة كارتر أن الحكومة السعودية قد طلبت تجهيزات عسكرية سيكون من شأنها توسيع مدى قدرة النيران لطائرات (F-15).

(6) برنامج تحديث الحرس الوطني السعودي: في عام 1973 أنجزت الولايات المتحدة والسعودية إتفاقية ثنائية وافقت الولايات المتحدة وفقاً لها على المساعدة في تحديث الحرس الوطني السعودي، في مجالات مثل التنظيم، والتدريب وتدريب التجهيزات، والإمدادات، والاتصالات، والتسهيلات والمنشآت. وقد استهدف هذا البرنامج - الذي تم النظر إليه أصلاً على أنه برنامج لخمس سنوات ويغطي نطاقاً محدوداً - تجهيز وتدريب أربع كتائب مشاة ميكانيكية ومركزين للقيادة. ومن المتوقع أن تكون لهذه الكتائب قدرة نيران ضاربة رغم الأهداف المتواضعة للبرنامج. وتشمل المعدات مركبات مدرعة من طراز (v0150 ABT) ومدافع عيار 20 مم، ومدافع هاون عيار 81 مم، وبنادق عيار وناقلات جنود مدرعة ومدفعية دفاع جوي عيار 20مم من طراز

فالكان ومدافع هاويزر عيار 105مم من طراز أم 102 وبنادق لا ارتدادية عيار 90مم. وقد اكتمل التدريب بالنسبة للكتائب الثلاث.

(7) **برنامج تحديث الجيش السعودي الملكي:** فقد اضطلعت الولايات المتحدة بتحديث لواعين من المشاة بتحويلهما إلى مشاة ميكانيكية على غرار وحدات الجيش الأمريكي. وعلى عكس برنامج الحرس الوطني السعودي، ثم تحويل السعوديين مسؤولية كبيرة لإحراز الإكتفاء الذاتي وتم تدريب السعوديين على إصدار التعليمات لسعوديين آخرين. وتشير حالات المبيعات العسكرية الأجنبية التي وافقت عليها الحكومتان الأمريكية والسعودية إلى نوع التجهيزات التي يجب تقديمها، بما في ذلك دبابات من طراز (M-60 A1) وناقلات جنود مدرعة ومنصات إطلاق من طراز (AvLB)، ومدافع هاويزر عيار 155 مم من طراز (M-109 AIB)، ونظم صواريخ من طراز (Redeye)، ونظم صواريخ من طراز (Dragon)، وصواريخ عيار 66 مم من طراز (Law)، ومدفعية دفاع جوي عيار 20 مم من طراز (Vulcan).

(8) **نظام "هوك" للدفاع الجوي:** قامت شركة رايثون Raytheon - بموجب تعاقد تجاري مع الحكومة السعودية - بتطوير النظام الأساسي للصاروخ هوك Hawk، الذي تم بيع 10 بطاريات منه للسعودية في منتصف الستينات، إلى نظام محسن.

وسيكون من شأن "هوك" المحسن والموسع أن يحمى المراكز السكانية في جدة والرياض والظهران، وأن يدافع عن مواقع مثل خميس مشيط والباطه وتبوك، وأيضاً المداخل إلى المنطقة الإستراتيجية المنتجة للنفط. وتدريب المجندين في الجيش والحرس الوطني يوفره الضباط وضباط الصف السعوديون، لكن كل التدريب المتخصص التالي لذلك يأتي ضمن واحد من مشروعات التدريب العديدة المتعاقد عليها مع قوات مسلحة أجنبية أو شركات أجنبية، تقدم العاملين الأجانب كمشرفين أو حتى كمعلمين. وفي حالة البحرية؛ فإن معظم التدريب، حتى لرتب المجندين، لا يزال يجري في الولايات المتحدة، وبخاصة في سان ديغو بكاليفورنيا. وفي أواخر 1975 أبرمت القوات الجوية الأمريكية في سان أنتونيو بولاية تكساس، كل ثلاثة أشهر لتلقى منهج يتضمن 4 أسابيع من التدريب الأساسي، و 59 أسبوعاً لتعلم اللغة الإنجليزية، وعاماً لدراسة الرياضيات والعلوم، يعقبها تدريب متخصص في مدرسة فنية.

وقد صمم تدريب القوات المسلحة السعودية على غرار تدريب القوات المسلحة الأمريكية، وتشرف عليه إدارة قسم التدريب G-3 (عمليات وتدريب) في هيئة الأركان العامة. هذه الإدارة تدير نظام المدرسة العسكرية، التي تشمل بالإضافة إلى أكاديمي الجيش والقوات الجوية، مدارس لفروع الجيش للمشاة والمدرعات (في تبوك) والمدفعية (في خميس مشيط) والاتصالات، والتدريب الجسماني، والمهمات، والهندسة، والشرطة العسكرية، والإدارة، والتمريض والموسيقى العسكرية، وأيضاً معهد الدراسات التقنية التابع للقوات الجوية في الظهران، الذي يقدم تدريباً أساسياً ومتقدماً لضباط الصف في 43 تخصصاً في علم الطيران والإلكترونيات والرقابة الجوية. وهذا القسم مسؤول أيضاً عن الارتباط مع البعثات العسكرية الوطنية التي تشرف على برامج التدريب الأجنبية الكبيرة التي توفر معظم كبار العاملين في كل هذه المدارس. ويبلغ عدد أفراد بعثة التدريب العسكرية الأمريكية حوالي 250 ضابطاً وصف ضابط في القوات

الثلاث (البرية والجوية والبحرية)، وهم مسؤولون عن الإشراف على مساعدة التدريب المباشرة التي يقوم بها أشخاص يعملون بعقود كبيرة لأقصى حد لتقديم التدريب والإنشاءات وخدمات المعونة اللوجستية للقوات المسلحة - ويصل إجمالي عددهم إلى حوالي 30 ألف أمريكي. وتشمل برامج التحديث العسكري التي من المرجح أن تتضمن استمراراً لدور أمريكي كبير: ميكنة لواءين في الجيش السعودي الملكي، وتطوير وتدريب قوة متحركة جواً بالهليكوبتر عبر السنوات العشر القادمة، وتنظيم لواء مدرع خفيف وميكانيكي للحرس الوطني السعودي.

علاقات أخرى

تشتري السعودية التجهيزات والخدمات العسكرية من مصادر أخرى غير الولايات المتحدة. وحتى الوقت الراهن تظل المملكة المتحدة ثاني أكبر مورد للسعودية بالتجهيزات والخدمات. وتعمل بعثة بريطانية مستمرة في المملكة تحت إشراف ضابط كبير من القوات الجوية الملكية. ويقوم سلاح الجو البريطاني بخدمة طائرات (سترايكماستر) و(لايتننج)، كما يقوم بتشغيل الأكاديمية الجوية في الرياض ومعهد الدراسات التقنية في الظهران، وينخرط في ذلك نحو ألفين من العاملين المدنيين البريطانيين. وهناك أيضاً مستشارون بريطانيون يعملون مع الحرس الوطني السعودي. وتشترك بعثة فرنسية في تدريب اللواء المدرع التابع للجيش السعودي الملكي بتبوك.

وزودت فرنسا الجيش السعودي الملكي بنحو 400 دبابة من طراز (AMX-30) و 400 مركبة قتالية من طراز (AMX-10p)، وأعداد غير معلنة من ناقلات الجنود المدرعة، وأسلحة مدفعية. وفي أكتوبر 1980؛ وقعت السعودية عقداً دفاعياً قيمته 3.35 مليار دولار مع فرنسا لتحديث وتوسيع وتدريب بحريتها¹. وتغطي الاتفاقية توريد أربع فرقاقات وناقلتين سريعتين للنفط، وصواريخ سطح - سطح من طراز (Matra Otomat)، و 24 طائرة هليكوبتر من طراز (Dauphin) مسلحة بصواريخ جو - سطح من طراز (AS-15)، ورادار من طراز (Thomson _ CSETRS 3410) وأفادت الأنباء أن البحرية الفرنسية أيدت، في يناير 1981) إرسال 165 ضابطاً وصف ضابط لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك تدريب الأطقم السعودية والعاملين الفنيين². وفي 1980؛ ترددت أنباء عن التوصل إلى اتفاق مبدئي بين الحكومة السعودية وشركة الطائرات الفرنسية/ Avions Marcel Dassault Breguet على استثمار سعودي قيمته 968 مليون دولار لتقديم العون المالي لتطوير الطائرات المقاتلة المتقدمة (ميراج 4000)³. ويتم إنتاج الأسلحة الصغيرة في ترسانة "الخرج" بموجب ترخيص، حيث يتم إنتاج أسلحة صغيرة أمريكية (مدافع رشاشة عيار 3 بوصة و 5 بوصة من طراز M-16, M-1, M060) وبنادق آلية ألمانية غربية من طراز Koch G-3, Heckler. وهذا المصنع مملوك للحكومة ويعمل به مستشارون من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية.

¹ ... Aviation Week and Space Technology, Nov. 3, 1989. P.33 Le

.Monde, Jan. 10, 1981

² ... يشكل هذا التعاقد أهمية لفرنسا لأنه يقدم ضماناً ضمنيّاً لإمدادات فرنسا النفطية.

³ Strategy Week. Sept. 22-28, 1980

وأفادت الأنباء أن السعودية قد أعربت عن اهتمامها بالحصول من ألمانيا الغربية على 300 دبابة Leopard-11 و 1000 ناقلة جنود مدرعة ومدافع مضادة للطائرات ذاتية الدفع من طراز Gepard وأنظمة أسلحة أخرى¹ وقد أثار هذا النبأ جدلاً داخل حكومة بون، ونظراً لأن ألمانيا الغربية قد التزمت منذ عام 1964 بسياسة ثابتة مؤداها عدم تصدير أسلحة إلى "مناطق التوتر"².

وذكر أيضاً أن السعودية قد أعربت عن اهتمامها بشراء طائرات مقاتلة متعددة الوظائف طراز تورنادو Tornado من بافانيا pavana (الاتحاد الصناعي الأوروبي لصناعة الطائرات. الذي يضم المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا الغربية)³.

وتعمل بعثات استشارية عسكرية باكستانية في السعودية، كما تعمل بعثات تدريب باكستانية وأردنية مع الحرس الوطني. وهناك تقارير تؤكد وجود ضباط تم التعاقد معهم للعمل طوال الوقت بالحرس الوطني، ويشير بعض المراقبين إلى أنه ربما كان من بين هؤلاء 1500 من أصل باكستاني وعدة عشرات من الأردنيين وآخرون سوريون وعراقيون وفلسطينيون وبنغال ومصريون. ووفقاً لما يقال فإن هؤلاء الضباط يعاملون كرعايا ويبدون أكثر نشاطاً في التدريب والشؤون اللوجستية⁴.

وقد وقعت فرنسا والسعودية اتفاقية في 2 نوفمبر 1980 يتم بموجبها تدريب مستخدمين سعوديين على أساليب الأمن الداخلي في فرنسا.⁵ وسيتم أيضاً إنشاء مكتب تنسيق مشترك لتعزيز التعاون بين وزارتي الداخلية في البلدين.

وضعية القوات المسلحة السعودية

كان لتصميم الحكومة السعودية على تحديث المملكة من خلال التنمية الضخمة في القطاعات المدنية والعسكرية، ضغط كبير على الموارد البشرية المحدودة. وتمتلك السعودية قوات مسلحة محدودة العدد لكنها حسنة التجهيز وتتمتع بمستوى مهني جيد. لكن مسألة البراعة التقنية في استخدام معدات متطورة، أو حتى بدرجة أكبر في صيانتها، تمثل مشكلة تحتاج إلى وقت من أجل التغلب عليها. فسيبقى انخفاض مستوى تعليم السكان - لجيل آخر على الأقل - مشكلة خطيرة سيفاقمها التنافس الحاد على قوة بشرية مدربة نادرة في الاقتصاد السعودي. وستزداد حدة المشكلة من جراء أفول القطاع القبلي الذي تجتذب القوات المسلحة والحرس الوطني من داخله النسبة الأعلى من مجنديها⁶. كما أن القوة البشرية السعودية تعاني من النقص بالمثل في القطاع المدني الذي يهيمن عليه الأجانب بنحو متزايد. ولا شك أن تحولاً واسعاً

¹ Economist, Fed. 28, 1981

² New York Times, Mar. 26, 1981

³ Defence and Foreign Affairs Daily, vol.x. Feb. 10, 1981

⁴ Salameh Ghassane. Political power and the Saudi state. Merip Reports. No. 91, .Oct. 1980, p. 10

⁵ Times, London, Nov 4, 1980

⁶ ذكرت صحيفة "الجزيرة" السعودية في 11 مايو 1980 أن وزير الدفاع الأمير سلطان قد أعلن أن الخدمة العسكرية ستصبح إجبارية في المستقبل القريب. وستكون مدة التجنيد القصوى عامين.

النطاق لقاعدة التجنيد تجاه المناطق الحضرية المتزايدة الاتساع يمكن أن يدخل عناصر مزعجة سياسياً إلى القوات المسلحة. وداخل القطاع العسكري؛ خلقت التكنولوجيا المتقدمة، المجسدة في برامج الدفاع الكبرى، مشكلة إضافية لأعداد كبيرة من المستخدمين المدنيين والعسكريين الأجانب المطلوبين لخدمة أنظمة الأسلحة وتدريب القوات المسلحة السعودية على استخدامها. وتشير الاتجاهات قصيرة الأمد إلى اشتراك ووجود أمريكي وبريطاني وفرنسي مستمر في جميع أوجه عملية التحديث العسكرية. كما تشير مشاكل استيعاب واستخدام قدرات القوات المسلحة السعودية واعتمادها على وجود مستخدمين أجانب لتشغيل وصيانة المعدات، إلى درجة الاستعداد القتالي للعسكرية السعودية. وهذا واضح بنحو خاص في القوات المسلحة السعودية الملكية، حيث يُقدَّر - مثلاً - أن المملكة ستعتمد على الدعم الأمريكي لتشغيل طائرات (اف - 15) حتى التسعينات. والطيارون السعوديون رغم قلة عددهم مؤهلون لقيادة طائرات (اف - 15)، لكن المعاونة الأرضية والمؤازرة اللوجستية تظل إلى حد كبير معتمدة على المستخدمين الأجانب، رغم برامج التدريب المكثفة والمكلفة. وربما كان أفضل وصف للوضع العسكري للمملكة هو أنه وضع دفاعي بصورة غير فعالة.

ورغم أن البرامج الكامنة وراء تحديث القوات المسلحة السعودية تستهدف تحقيق دفاع جدير بالثقة، فإن هناك نقائص كثيرة كما لوحظ من قبل. فالقوات المسلحة لديها خبرة قتالية ضئيلة، ولا سيما فيما يتعلق بالعتاد الحربي الحديث. ومواقعها موجودة في مراكز متناثرة إلى حد بعيد. وهناك نقص في التنسيق بين القوات البحرية والقوات الجوية، وهو التنسيق الذي تقديه بدرجة أكبر الحاجة إلى اتصالات مُحَسَّنة. كما أن المستخدمين يفتقرون إلى الخبرة الإدارية، وبخاصة في الميدان اللوجستي. وسيستمر الطلب على أعداد كبيرة من المستخدمين الأجانب للحفاظ على تشغيل وصيانة وخدمة المعدات. ورغم إنفاق مليارات الدولارات على القطاع العسكري، فإن هدف الوصول إلى دفاع جدير بالثقة لن يتحقق في المستقبل القريب. وتبقى هناك حاجة لتحسين قدرة القوات البحرية السعودية وحقولها النفطية ومنشآتها. كما أن السعوديين مصممون على خفض اعتمادهم على المساعدة الخارجية.

الوضعية الراهنة للعلاقات العسكرية الأمريكية - السعودية

كان لإدراك الحكومة السعودية ضعفها العسكري أثره العميق على السياسة الخارجية السعودية. وقد درج الاعتقاد على أن الدعم الأمني الأمريكي لتهدئة المخاوف السعودية من التهديدات الخارجية وبالذات من عدوان سوفيتي وراديكالي ثوري - يوفر للولايات المتحدة نفوذاً هائلاً في الرياض. إلا أن إرادة وقدرة الولايات المتحدة على التأثير على الأحداث التي تؤثر على مصالحها في الخليج قد جرى النظر إليها بطرق مختلفة. فقد فسر القادة السعوديون مجرى الأحداث خلال عام 1979 والشهور الأولى من عام 1980، بدءاً من سقوط شاه إيران إلى الغزو السوفيتي لأفغانستان، على أنه تأكيد لضعف السياسة الأمريكية وتقلبها وعدم اتساقها. وأشاروا إلى "البنية الداخلية في الولايات المتحدة" التي نظروا إليها

كاستمرار للمعاناة من تجربة فيتنام وفضيحة ووترجيت. ويبدو أنهم قد شعروا بأن الولايات المتحدة لن تقف إلى جانبهم في أوقات الأزمة. ولذلك؛ تتأثر العلاقات الأمريكية مع السعودية بتصورات أسرة آل سعود للدعم الأمريكي - أو بالأحرى الافتقار إلى الدعم الأمريكي - أثناء الظروف التي يعتبرها السعوديون مؤثرة في مصالحهم الجوهريّة.

وقد قال وزير الدفاع الأمريكي، هارولد براون، في فبراير 1979 أن من الواضح أن حماية "تدفق النفط من الشرق الأوسط جزء من مصلحتنا الحيوية" وأنه يبرر "أي عمل يكون ملائماً لذلك؛ بما في ذلك استخدام القوة"¹. وفكر وزير الطاقة الأمريكي جيمس شليسنجر في إمكانية وجود عسكري أمريكي لحماية "المصالح الحيوية في الخليج الفارسي"².

وفي أعقاب ذلك؛ أعلن وزير الخارجية سايروس فانس أنه "ليس هناك شك في أن لنا مصالح حيوية" في منطقة الخليج و"أنا نعتبر سلامة أراضي وأمن السعودية أمراً من أمور الاهتمام الجوهري للولايات المتحدة. فنحن نتحدث عن الاستقرار في المنطقة التي لا تكتسب أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة فقط وإنما للعالم"³ كله. وبعد أن اندلعت العداوات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في أواخر فبراير، وافق الرئيس كارتر علي الإسراع بتسليم أسلحة إلى الجمهورية العربية اليمنية، ومنح طائرات (أف - 15) للدفاع عن السعودية، وإرسال قوة محمولة إلى المنطقة.

ومع توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في مارس 1979 ومعارضة السعودية لما اعتبرته سلاماً منفرداً، ظهرت توترات سافرة في العلاقة الأمريكية - السعودية. وأعلنت القيادة السعودية أسباب عدم مساندتها للموقف الأمريكي، حيث أوضحت أن المملكة لها هدفان رئيسيان هما: تحقيق موقف عربي موحد بالنسبة للتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط التي يمكن أن تعبر عن نفسها على مستوى دولي؛ وتجنب النزاعات العربية - العربية، التي سيكون من شأنها فقط أن تضعف العرب. وقد ترتب على الموقف بين مصر والدول العربية الرافضة تقييد قدرة السعودية على التوسط والتقريب بين وجهات النظر العربية المتصارعة⁴. بعد ذلك ازداد توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية عندما نشرت الصحف الأمريكية - في أبريل - مقالات تتحدث عن تقارير حديثة للمخابرات الأمريكية تشكك في الاستقرار السياسي داخل المملكة - وقال وزير الدفاع الأمريكي جورج براون، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، في شهر أبريل، أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بالدفاع عن السعودية ضد تهديدات خارجية أو داخلية، وأوضح أنه في حين يجب على الولايات المتحدة أن تكون "مستعدة للرد" على تهديدات ضد المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، فإن قدرة الولايات المتحدة على عمل ذلك "مسألة مشكوك فيها"⁵. لكن براون قال في شهر مايو - أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس

¹ CBS- TV. "Face the Nation", Feb. 25,1979 ...

² NBC-TV. "Meet the press", Feb 25,1979 ...

³ CBS-TV. "Face the Nation", Mar. 18, 1979 ...

⁴ عكاظ - جدة - 9 أبريل 1979.

⁵ Washington Post, Apr. 12,1979

وكان براون قد اعترض في فبراير أن القوة الأمريكية في منطقة الخليج موضع إعادة نظر في أعقاب سقوط شاه إيران.

النواب أنه لن يستبعد استخدام القوة للدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة¹.

ويقال أن إدارة كارتر قدمت في الجزء الأخير من شهر أبريل تطمينات للقيادة السعودية خلال زيارة قام بها إلى واشنطن الأمير بندر بن سلطان، ابن وزير الدفاع السعودي².

ففي الاجتماعات مع مسؤولي البيت الأبيض، ومن بينهم ديفيد أرون مساعد نائب شؤون الأمن القومي، تلقى بندر تأكيدات بأن دعم الإدارة الأمريكية للسعودية ليس من موضع تردد. وفي مايو نُقل عن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قوله أن "السعودية حريصة على أن ترى علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة تستمر"، ودافع عن معارضة حكومته لمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، مؤكداً أن السبيل الوحيد لحل الموقف في الشرق الأوسط الذي خلقته الاتفاقية المنفردة يكون "من خلال التضامن والإجماع العربيين"³

وفي أواخر يونيو 1979 ترددت أنباء في أعقاب اجتماعين رفيعي المستوى في البيت الأبيض أدارهما وزير الخارجية سايروس فانس ووزير الدفاع جورج براون، عن أنه قد انبثق إجماع على الحاجة إلى تقوية الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي ومنطقة الخليج إجماع على الحاجة إلى تقوية الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي ومنطقة الخليج الفارسي، وتمت التوصية بأن كون هناك زيادة تدريجية، لكن كبيرة، للقوات البحرية والجوية الأمريكية فيها خلال العام المقبل. وقيل أن وزارة الدفاع قد صدرت إليها الأوامر بإعداد قائمة بإمكانيات الانتشار في الشهر المقبل، بما في ذلك إقامة أسطول دائم في المحيط الهندي وإرسال طائرات تكون لها قواعد على الأرض إلى بلدان الخليج بين حين وآخر بشكل منتظم⁴.

لكن العاهل السعودي الملك خالد حذر - في مقابلة صحفية نشرت في 30 يونيو - من التدخل العسكري الخارجي في منطقة الخليج، موضحاً أن بلدان الخليج نفسها لديها مسؤولية حماية المنطقة. وسلم الملك خالد بوجود علاقات في وجهات النظر بين السعودية و الولايات المتحدة إزاء معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، لكنه شدد على أن العلاقات السعودية - الأمريكية لا تزال ودية كما كانت من قبل دائماً⁵.

وفي يوليو 1979؛ ذكر وزير الدفاع جورج براون أن الولايات المتحدة تميل بوضوح إلى زيادة وجودها الأمني في المحيط الهندي ومنطقة الخليج الفارسي. وأعلن أن "الولايات المتحدة سترسل قوات إذا ما قدرنا أن مصالحنا الحيوية ستتأثر"⁶.

وبعد مناقشات مع القادة السعوديين كان واضحاً أن السعودية لن تفكر في استخدام القوات العسكرية الأمريكية أو حلف دفاعي أمريكي - سعودي للتسهيلات السعودية.

¹ ...New York Times, May 8, 1979

² Washington Post, Apr. 27, 1979

³ الوطن العربي - باريس - 18 مايو 1979. وعلق سعود الفيصل على "الحملة الهدامة" للصحافة "الصهيونية" الأجنبية التي تسعى إلى إضعاف العلاقات الأمريكية - السعودية عن طريق إظهار السعودية كمسؤولة عن الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة في الولايات المتحدة.

⁴ New York Times, June 28, 1979

⁵ السياسة - الكويت - 30 يونيو 1979. ونفى الملك خالد الأنباء التي تحدثت عن وجود نزاعات داخل الأسرة المالكة.

⁶ PBS. "Mancneil- Lehrer Report." July 5, 1979

وقال توم رستون، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة "لديها بوضوح مصالح قومية في هذه المنطقة*، وجزء أساسي من هذه المصالح هو الحفاظ هناك لنستطلع أفضل سبيل للعمل معاً من أجل تعزيز الاستقرار في تلك المنطقة"¹. بعد ذلك أعلنت الإدارة الأمريكية - في يوليو - توصيتها للكونجرس بالموافقة على بيع معدات عسكرية قيمتها 1.2 مليار دولار لمواصلة برنامج تحديث الحرس الوطني السعودي. وذكر هودنج كارتر، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن بيع الأسلحة الأمريكية إلى السعودية "يتم عمله بغض النظر عن أي صفقات أو ارتباطات بالقرار السعودي بشأن النفط"، وإنما يتم بالأحرى في سياق المصلحة الأمريكية "في مساعدة السعوديين على توفير أمنهم وسلامة أراضيهم"².

واستمر المتحدثون الرسميون السعوديون في التشديد على الحاجة إلى حل القضية الفلسطينية كوسيلة لتحقيق تقدم تجاه تسوية شاملة للشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، أعربوا عن معارضتهم لاستخدام إنتاج النفط كسلاح سياسي للحصول على مكاسب سياسية³.

لكن الرئيس كارتر أعلن في 30 أغسطس أنه "لن يسمح لأي بلد عربي أن تبتز أمتنا" في التسوية السلمية للشرق الأوسط، وأكد أنه "ما من زعيم عربي يتحدث معه في السر أعلن رغبته في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وقال أنه لن يندهش إذا ما أرسلت السعودية إلى الولايات المتحدة كلمة فحواها "إذا لم تعجلوا بحل المسألة الفلسطينية فإننا سنوقف النفط عنكم"⁴.

ورغم أن هذه الملاحظة لم تقابل برد فعل رسمي من القادة السعوديين فإنها ولدت تعليقات في وسائل الإعلام السعودية عكست الحسابات إزاء المسألة الفلسطينية. وصرح وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان، في وقت لاحق في شهر أكتوبر، بأنه عندما يزول العدوان الإسرائيلي وتتعترف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين "لن يكون لدينا سبب لاستمرار عدائنا لها (أي لإسرائيل) أو رفض التعامل معها"⁵.

وفي 9 أكتوبر 1979؛ أعلن الرئيس كارتر - في مؤتمر صحفي - أنه لا يرى إمكانية في الوقت الحاضر لتدخل عسكري أمريكي في أي مكان في العالم. بعد ذلك وفي 17 أكتوبر، أكدت وزارة الدفاع أن القوة البحرية التي

¹ ...New York Times, June 28,1979

وفي اليوم السابق كانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد نشرت تحليلاً عن تدخل عسكري أمريكي محتمل في المناطق التي تتعرض فيها المصالح الحيوية الأمريكية للخطر. ووضعت قائمة بالشروط التي يمكن التفكير فيها للقيام بهذا التدخل، ومن بينها: تمرد مدعوم خارجياً في السعودية، وغزو يقوم به اليمن الجنوبي للسعودية بدعم سوفيتي، وقرار سعودي بخفض شحنات النفط إلى الولايات المتحدة لأسباب سياسية مثل الاستياء من السياسة الأمريكية إزاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

² New York Times, June 28,1979

* أعلنت الإدارة الأمريكية في 9 يوليو أن السعودية قد رفعت إنتاجها النفطي "بصورة جوهرية".

³ قال وزير البترول السعودي، زكي يماني، في مقابلة مع شبكة تلفزيونية ABC في 28 أغسطس أن قضية حقوق الفلسطينيين منفجرة، لكنه أوضح أن النفط السعودي "قوة بناءة نستخدمها كوسيلة لمساعدة قضايانا. ونحن الذين نقرر ما نفعله بهذه القوة وليس أي أحد آخر. وهي الآن قوة تساعد الولايات المتحدة والعالم الغربي".

⁴ ... Washington Post, August. 13,1979

⁵ راديو الرياض - 10 أكتوبر 1979.

تقودها حاملة الطائرات "ميدواي" قد دخلت المحيط الهندي قبل ثلاثة أيام لإجراء مناورات وزيارة الموانئ من أجل التأكيد على المصالح الأمريكية في المنطقة. وفي نفس الوقت؛ أجرى وزراء خارجية الدول العربية الخليجية مباحثات استغرقت 3 أيام، في الطائف بالسعودية، حول الدفاع المشترك والاستقرار السياسي، بعد أن ساورتهم المخاوف من محاولات محتملة من جانب إيران لضم أراضيهم وتهديد مسارات مرور النفط. وأعلن وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز - في مقابلة صحيفة - أن أمن الخليج مسؤولية مشتركة - لكن بلدان المنطقة ، وأن التنسيق "القائم والمستمر" بين السعودية والدول العربية الخليجية الأخرى يبرهن على مدى الأهمية المعلقة على الأمن"¹.

وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية خطأً تبلغ تكلفتها 1.5 مليار دولار لإقامة برنامج لبناء مجمعات كبرى تتسع لطائرات (أف - 15) السعودية. وذكر المتحدث رسمي، في 24 أكتوبر، أن "السعودية تبقى حجر الزاوية لتحقيق الأهداف الخارجية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية" "وسيحسن إنشاء غطاء ملائم بطائرات (أف - 15) قدرات الردع للقوات الجوية السعودية الملكية"². ويقال أن هذا الإعلان جاء نتيجة لخطاب كتبه وزير الدفاع جورج براون إلى وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان يتناول بعض الطلبات التي تقدمت بها السعودية منذ عهد طويل للحصول على أسلحة، وأصبحت مهيجة للعلاقات الأمريكية السعودية، وتبع هذا الخطاب بإخطار الكونجرس بمقترحات لبيع الإمدادات المتبقية من الأسلحة اللازمة لطائرات (أف - 15) السعودية³.

وفي ديسمبر، أوضح لوسى بنسون وكيل وزارة الخارجية للشؤون الأمنية، أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب، أن قرار الإدارة الأمريكية ببيع 660 صاروخ، جو - جو من طراز (AIM- gp Sidewinder) و 916 صاروخ جو - أرض من طراز (Maverick GMU - 65A) و 1000 قنبلة عنقودية من طراز (CBU- 58)، إلى السعودية له ارتباط مباشر بمعدلات إنتاج النفط السعودي. وفي نفس جلسة الاستماع قال الليفتنانت جنرال إرنست جريفز، مدير وكالة المساعدة الدفاعية، أن مبيعات الأسلحة هذه لها ما يبررها بسبب الصراع المحتمل مع العراق وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية⁴.

وواصل المتحدثون الرسميون باسم السعودية الإلحاح على رغبتهم في الحفاظ على بقاء منطقة الخليج خالية من وجود أية قوة عظمى. ففي نوفمبر ذكر الأمير عبد الله النائب الثاني لرئيس الوزراء السعودي، في مقابلة صحفية، أن اهتمام المملكة منصب على "الحيلولة دون أن تصبح منطقة الخليج ساحة لتنافس القوى الأجنبية"⁵. وفي حين يقال أن

¹ الشرق الأوسط - لندن - 12 أكتوبر 1979.

² New York Times, June 25, 1979

³ كانت الإدارة الأمريكية قد رفضت أن تباع حاملات خاصة للقنابل وخزانات إضافية للوقود لطائرات (إف - 15) وأنظمة صواريخ من طراز "لانس" Lance (أي الرمح)

⁴ ... Washington Post, August. 13, 1979

انظر: الكونجرس الأمريكي - مجلس النواب - لجنة الشؤون الخارجية - اللجنة الفرعية للأمن الدولي والشؤون العلمية وأوروبا والشرق الأوسط. مبيعات الأسلحة الأمريكية المقترحة للسعودية جلسة استماع - الدورة 96 للكونجرس - الجلسة الأولى 12 ديسمبر 1979. واشنطن، مطبعة الحكومة الأمريكية. 1980 - ص 5 - 9.

⁵ الأخبار - الأردن - 13 نوفمبر 1979.

السعوديين بقوا مساندين لأي تعزيز للوجود البحري الأمريكي "في الأفق" كممارسة للدور الإستراتيجي العالمي الأمريكي (رغم أن هذه المساندة ليست علنية)، فإنهم بقوا حساسين إزاء أي محاولات أمريكية لزيادة وجود قوات أمريكية في المنطقة أو إزاء أي اقتراح للتعاون العسكري المشترك أو وضع قوات أمريكية على الأراضي السعودية. ورغم ذلك؛ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في ديسمبر أن وفدا مشتركا من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكيتين يرأسه ريجينالد بارثولوميو مدير الشؤون السياسية والعسكرية وروبرت موراي مساعد وزير الدفاع، سيزور السعودية وعمان والصومال وكينيا، من أجل إجراء "محادثات استكشافية، حول حرية الوصول إلى التسهيلات الموجودة من أجل مساندة نشر قواتنا في المحيط الهندي"¹.

وقد أعطى الغزو السوفيتي لأفغانستان - الذي بدأ في 24 ديسمبر - دليلا أكبر للقيادة السعودية على قدرة السوفيت على إسقاط قوات وراء مجالات نفوذهم التقليدية، وبرهاناً على الاستعداد الروسي للممارسة قدرتهم سعياً وراء أهداف سياستهم الخارجية. وفي 4 يناير 1980 تباحت وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل مع ممثلي البلدان العربية والإسلامية سعياً وراء موقف إسلامي موحد وواضح المعالم يدعو إلى عمل عسكري ومعنوي، والتأكيد على أن الغزو السوفيتي يمثل إستراتيجية جديدة من جانب موسكو نتجت عن ضعف وتردد وعدم اتساق السياسة الأمريكية. وبالنسبة للولايات المتحدة؛ أثار الغزو السوفيتي عدداً من القضايا والخيارات الخطيرة المتعلقة بالشرق الأوسط - وبخاصة مسائل الاستقرار والأمن للمصالح الأمريكية في الخليج الفارسي. ويبدو أن هذا الغزو السوفيتي فجر إعادة تقييم للدور الأمريكي في الشؤون الدولية.

فزعزعة الاستقرار في منطقة الخليج في أعقاب الثورة الإيرانية قد كشفت أن الموارد النفطية في الشرق الأوسط الحيوية للعالم الغربي ليست حصينة، وأكدت النقائص الجيوبولوتيكية لسياسة خفض النفقات الأمريكية التي بدأت مع مبدأ نيكسون، واستمرت في عهد إدارتي فورد وكارتر. ويبدو أيضاً أن الغزو قد حرك الولايات المتحدة تجاه خلق سياسة تقوم على إجماع وطني جديد وتتطلب القوة العسكرية اللازمة لدعم أي دور عالمي تقرر أن تلعبه. وقد اتخذت أول خطوة تجاه تحديد هذا الدور في خطاب "حالة الاتحاد" الذي ألقاه الرئيس كارتر في 23 يناير 1980، وأعلن فيه: "إن أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وسنصد هذا العدوان بأي وسائل ضرورية، بما في ذلك القوة المسلحة"².

وتجدر ملاحظة أن مفهوم تعيين وحدات عسكرية خاصة لعمليات طوارئ في مواقع خارج حلف شمال الأطلسي ظل، منذ عام 1977، موضع جدل داخل وزارة الدفاع الأمريكية. وفي حين أن التخطيط لمثل هذه الحالات الطائفة ربما كان يجرى بصورة جيدة وقت الثورة الإيرانية عام 1979، فإنه أصبح واضحاً أن الأحداث في الخليج الفارسي قد أضفت قوة دافعة جديدة لهذا الجهد التخطيطي. وفي منتصف 1979 تقرر تخصيص قوة معينة لهذا

¹ New York Times, Des.19,1979

² State of the union address. Department of state Bulletin. Vol.80 ...
:February 1980. Special supplement: B

الغرض، وصدر توجيه إلى القوات لبدء التخطيط لإنشاء قوة مشتركة للمهام الخاصة Task Force. وفي أول أكتوبر 1979 أعلن الرئيس كارتر أنه أصدر توجيهاته بتكوين قوة انتشار سريع، وفي آخر أكتوبر تلقت القوات المسلحة توجيهها محددًا بإنشاء هيكل قيادي لها.

وفي 4 يناير 1980؛ أوضح مسؤولون بالإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة قررت الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في المحيط الهندي كنتيجة للأزميتين الأفغانية والإيرانية. وفي 9 يناير أعلن أن الولايات المتحدة ستسعى إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة عن طريق السعي إلى الاستخدام المنظم للتسهيلات الموجودة في عمان وكينيا والصومال. كما أبلغت إدارة كارتر المملكة المتحدة، في 12 يناير، عزمها على توسيع تسهيلاتها العسكرية على جزيرة ديجو جارسيا، بصفتها منشآت عسكرية الدائمة الوحيدة في المنطقة.

وفي 29 يناير 1980؛ حدد الرئيس كارتر - أثناء حديث له مع مجموعة من رؤساء تحرير الصحف - العائق الأمريكي للتعاون الإقليمي والتعاون مع الحلفاء بقوله: "لا أعتقد أنه سيكون من باب الدقة أن أدعى أننا نتوقع في هذا الوقت أو في المستقبل أن نمتلك القوة العسكرية الكافية والوجود العسكري الكافي هناك للدفاع عن المنطقة من جانب واحد". ومن أجل حماية إمدادات النفط سعت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات عسكرية مع دول الخليج وكانت أيضاً "تنسق جهودها مع الدول الواقعة في المنطقة، لكن تعتمد بشدة - ربما أكثر من الولايات المتحدة - على نفط هذه المنطقة"¹.

وذكرت الأنباء أن مستشار الأمن القومي، بريجنسكي، الذي كان يرافقه وارين كريستوفر نائب وزير الخارجية في زيارته للرياض في فبراير 1980، حيث أجرى هناك مباحثات مع ولي العهد الأمير فهد، قد حدد الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة التي تتضمن ما يلي:

(1) تستند السياسة الأمريكية إلى تصميم الرئيس على اتخاذ خطوات ملموسة تجاه تحقيق الأمن المتزايد في المنطقة، التي وصفها بريجنسكي بأنها ثالث منطقة إستراتيجية أساسية من حيث الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع أوروبا والشرق الأقصى.

(2) ستبقى للولايات المتحدة في بالتوصل إلى مصالح سلمية بين العرب والإسرائيليين، مع الاعتراف الخاص بأهمية إحراز تقدم بصدد القضية الفلسطينية.

(3) تشجع الولايات المتحدة في إقامة وجود عسكري في المنطقة عن طريق اكتساب حرية الوصول المنتظم إلى التسهيلات العسكرية وترقية قدراتها العسكرية، وأنها مستعدة للتعاون في التدريبات العسكرية من أجل أن تكون مستعدة لمختلف حالات الطوارئ.

(4) ترغب الولايات المتحدة في التعاون عسكرياً مع السعودية، وتريد أن تناقش بالتفصيل ما هو المطلوب كي يكون مثل هذا التعاون ممكناً.

(5) الولايات المتحدة مهتمة بالحفاظ على إيران موحدة وممثلة لمقومات النمو والحياة حتى لا يكون تدهور الأوضاع فيها مغرباً للسوفيت على التدخل، وحالما تطلق إيران سراح الرهائن الأمريكيين فإن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدتها في حل مشكلاتها الاقتصادية والعسكرية².

¹ New York Times, Jan. 30, 1980

² New York Times, Feb. 6, 1980

وذكرت الأنباء أن بريجنسكي أبلغ فهد أن الولايات المتحدة ستفعل أي شيء من أجل تقوية دفاع السعودية. وفي أعقاب هذا الاجتماع، تباحث المسؤولون العسكريون السعوديون والأمريكيون، ويقال أنهم اتفقوا على بيع الولايات المتحدة للسعودية عدداً من أنظمة الأسلحة، من بينها أنظمة المراقبة والإنذار المحمولة جواً (أواكس) ومكونات إضافية لتحسين قدرات الطائرات السعودية (أف - 15)¹.

وفي مؤتمر صحفي في 13 فبراير 1980، أكد الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة تحتفظ بحريتها في القيام بعمل عسكري لمواجهة أي توسع خارجي في منطقة الخليج، عندما قال: " لا يمكن أن نتحمل أن نترك السوفيت يختارون المنقطة أو التكتيكات التي تستخدمها أي دولة أخرى - لأن الدولة التي تتعرض للغزو السوفيتي إما جارة لهم أو حليفة لنا أو نحن أنفسنا"². وقد شرح وزير الدفاع جورج براون هذه الفكرة بتوسع أكثر، في 14 فبراير، بقوله في مقابلة صحفية أنه نظراً لأن السوفيت لا يستطيعون أن يعتمدوا على حصر نزاع في منطقة الخليج، فإننا لا يجب أن نواجههم كتية لكتيبة على الأرض. وألمح براون إلى أن الاستيلاء السوفيتي على الهيمنة السياسية في المنطقة سيكون شبيهاً بالاستيلاء على الأراضي في أوروبا الغربية أو اليابان لاعتماد هذه الدول الأخيرة على نפט الخليج: فإذا ما حرمت الدول الديمقراطية الصناعية من حرية الوصول إلى هذه الموارد، فسيكون هناك بكل تأكيد انهيار اقتصادي عالمي من نوع لم نر له مثيلاً منذ 50 عاماً تقريباً، وربما يكون أسوأ. وأي توقف مفاجئ للنفت سيخلق هلاكاً اقتصادياً هنا. وليس هناك شيء يمكن أن يفعله حلفاؤنا في العقود القادمة يمكن أن ينقذهم من كارثة محققة إذا ما انقطعت إمدادات النفط. وأعتقد أننا يمكن أن نردع السوفيت إذا احتفظنا برباطة جأشنا وإذا ساندنا المسلك الذي اتخذته الرئيس. لكنني أعتقد أن السوفيت يمكن أن يخطئوا الحساب، إذا ما اعتقدوا أننا ضعفاء مثلما يقول هؤلاء الذين يستصغرون قوتنا، أو أننا غير مكترئين بحيث نصدق أولئك الذين يقولون أن الموقف

غير خطير. إنكم تحتاجون إلى توازن للقوى يكون ذا مصداقية. ومن أجل ذلك يجب أن يكون هناك تصميم كافٍ وتماسكٍ سياسي في المنطقة كذلك. وأعتقد أننا سنكون حمقى إذا ظننا أن هذه مسألة عسكرية بحتة. إن بلدان المنطقة (أي الخليج) يجب أن تعتني بأمنها بما فيه الكفاية لكي تكون متعاونة وأن تشارك في الدفاع الخاص بها بالدرجة التي تتلاءم مع قدرتها³. وفي مارس 1980؛ حث ولي العهد الأمير فهد، البلدان الصديقة على أن تواصل إمداد الدول العربية الخليجية بالأسلحة للدفاع عن نفسها. وشدد فهد على أن مبدأ الاعتماد على النفس الكامن خلف الاستقرار في المنطقة سيبعدها عن تنافسات القوى العظمى وسيجعلها غير معتمدة على الحماية الأجنبية. ونفى أيضاً أن تكون قد جرت مناقشات مع المسؤولين الأمريكيين عن إقامة قواعد عسكرية في المنطقة⁴.

¹ Washington Post, Aug.18,1980

² New York Times, Feb.14,1980

³ New York Times, Feb.15,1980

⁴ الجزيرة - الرياض - 2 مارس 1980.

وكرر وزير الخارجية الأمير سعود هذا النفي في الشهر التالي عندما ذكر أن الدول العربية الخليجية تعتقد أن "قبول قواعد أجنبية أو منح تسهيلات عسكرية سيقوض استقلالها"¹.

ومع أن السعوديين ظلوا ثابتين في إدانتهم للنظام الإيراني لأخذه الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن في نوفمبر 1979، إلا أنهم أعربوا عن قلقهم في طهران في أبريل 1980. فقد أصدر وزير الخارجية السعودي بياناً يعبر عن قلق الحكومة السعودية إلى أقصى حد "إزاء العمل الذي قامت به الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإسلامية في إيران"، وينص على أن استخدام القوة العسكرية "قد تعدى الحدود المقبولة للسلوك الدولي"². وقال ولي العهد الأمير فهد أن التدخل الأجنبي في الخليج يمكن أن يشعل شرارة حرب عالمية، وأن سياسة حكومته هي استبعاد التدخل الأجنبي من المنطقة³.

وفي 17 يونيو 1980؛ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن السعودية تسعى لشراء تجهيزات ستعزز قدرات طائراتها المقاتلة من طراز (اف - 15) كانت قد طلبتها من الولايات المتحدة عام 1978، من بينها خزانات وقود معدلة وحاملات قنابل قاذفة مضاعفة. وذكر توم رستون أن هذا الطلب موضع دراسة الإدارة الأمريكية في ضوء "التغيرات في مناخ الأمن الأقليمي، مثل التهديد المتزايد الذي فرضه غزو الجيش السوفيتي لأفغانستان"⁴. وصرح وزير الدفاع جورج براون للصحفيين، لدى اجتماعه في جنيف مع وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان في 26 يونيو، أن طلب السعودية شراء تجهيزات متعلقة بطائرات (اف - 15) ستتم دراسته.

وقال براون أيضاً أن المسؤولين الأمريكيين والسعوديين سيستعرضون سلسلة طويلة من الاحتياجات الدفاعية السعودية في ضوء التطورات في المنطقة. وقيل أن براون قد أعاد في اجتماع جنيف التأكيد على الالتزام العام الذي عرضه مستشار الأمن القومي بريجنسكي في فبراير 1980 بتوفير أي تجهيزات عسكرية يعتبرها السعوديون ضرورية لدفاعهم، لكن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية نفى هذه الأنباء فيما بعد، وقال إن براون "لم يعد التأكيد على هذا الالتزام لأنه لم يكن هناك التزام من الأصل"⁵.

وسجل 68 عضواً من مجلس الشيوخ الأمريكي، في رسالة منهم إلى الرئيس كارتر في منتصف يوليو، معارضتهم لبيع التجهيزات المتعلقة بطائرات (اف - 15) للسعودية.

واستشهدوا بكتاب أرسله وزير الدفاع جورج براون في مايو 1978 إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية يتضمن تأكيدات بأن الإدارة الأمريكية لن تمد السعودية بقطع إضافية يكن من شأنها تعزيز قدرات طائرات (اف - 15) التي اشترتها السعودية.

وأثار هذا الخطاب رد فعل من جانب المسؤولين السعوديين، وقال أحدهم أن خطاب براون المشار إليه كان مبنياً على فهم للظروف القائمة من

¹ الشرق الأوسط - لندن - 8 أبريل 1980.

² راديو الرياض - 27 أبريل 1980.

³ الرأي العام - الكويت - 25 مايو 1980.

⁴ ... New York Times, June.18, 1980

⁵ ... Washington Star, August 18, 1980

عامين. وكنا نعتقد أن عندما يحين الوقت سيكون بإمكاننا أن نقنع الولايات المتحدة وكل أفرع حكومتها بأن تلك الظروف قد تغيرت"¹.

وفي 22 سبتمبر تصاعدت الصدامات الحدودية قديمة العهد ومتزايدة الكثافة بين العراق وإيران ووصلت إلى حد الصراع السافر، عندما شن العراق غارات جوية على عدد من المطارات الحربية في إيران. وهاجم كلا الجانبين المراكز الاقتصادية والسكانية للجانب الآخر، وشمل القتال مواجهات جوية وبرية وبحرية. وتبددت احتمالات الإنهاء السريع للصراع، وتلا ذلك صراع ممتد أصيب فيه الجانبان بخسائر فادحة على نحو ما ذكرت الأنباء. وخشيت الدول العربية الخليجية من اتساع النزاع. ففي بداية الحرب السافرة أصدرت هيئة الأركان العامة الإيرانية تحذيراً من أن أي دولة خليجية تسمح باستخدام مطاراتها أو موانئها لشن هجمات ضد الأراضي الإيرانية ستكون عرضة لهجوم إيراني مضاد.

في أعقاب ذلك قام الجنرال ديفيد جونز، رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان الأمريكيين، بزيارة السعودية في 28 سبتمبر. وقيل أن الولايات المتحدة قد أعطت اعتباراً ملحاً إلى الطلب السعودي بنشر طائرات (أواكس) تابعة للقوات الجوية الأمريكية لزيادة الدفاعات السعودية في الخليج، وبخاصة للمداخل إلى حقول النفط ومحطات شحن النفط.

وفي 29 سبتمبر أطلع الرئيس كارتر الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ على موجز للوضع العراقي - الإيراني، واحتمال تشكيل قوة مهام خاصة دولية لحماية المصالح الغربية في الخليج.

وأكد متحدث باسم وزارة الدفاع، في 30 سبتمبر، أنه تم نشر أربع طائرات (أواكس) في المملكة لأغراض دفاعية بحتة، وذكر أن هذه العملية تضمنت وجود 300 من العاملين بالقوات الجوية الأمريكية هناك، من بينهم أفراد طواقم جوية وفنيون للمعاونة الأرضية. وقال إن عملية النشر لهذه الطائرات وطواقمها عملية مؤقتة. وفي 5 أكتوبر أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنه يتم إرسال رادار أرضي وتجهيزات اتصالات، بصحبة 100 من العاملين المعاونين، إلى السعودية.

وفي حديث منشور في صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن حكومته قررت رفع معدلات إنتاجها النفطي من أجل أن تفعل "أي شيء كان مادام ضروريا ومعقولا بالتعاون مع المنتجين الآخرين للنفط، لتحقيق النقص في السوق العالمي الناجم عن تأثير الحرب على الإنتاج العراقي والإيراني"². وفي نفس الوقت؛ أعلن سعود أن ما هو أكثر خطورة من خطر الصراع العراقي - الإيراني هو احتمال تدخل قوى خارجية، وذكر أن حكومته تسعى إلى حل لهذا النزاع³.

بعد ذلك قال السفير السعودي في الولايات المتحدة، فيصل الهجلان، في أكتوبر، أن السعودية ستسعى إلى شراء طائرات (الأواكس) الأمريكية التي تم نشرها في المملكة، وأعاد تأكيد عزم بلاده على مساعدة دفاع الدول الخليجية الأخرى المنتجة للنفط في الوقت الذي تبحث فيه عن تسوية للنزاع العراقي - الإيراني⁴.

¹ نفس المصدر السابق.

² Washington Star Oct,1980 ...

³ CBS News,Oct.5,1980 ...

⁴ Washington Star ,Oct 22,1980 ...

وفي 22 أكتوبر، طلب وزير الدفاع جورج براون إجراء دراسة للتجهيزات المتعلقة بطائرات (اف - 15) التي طلبتها السعودية، وحدد تاريخ 30 نوفمبر لالنتهاء مما أسماه "دراسة مرشدة للمزيد من التصميم السياسي". وقيل أن الدراسة ستشمل تقييم التهديد المحتمل لإسرائيل الذي تمثله هذه التجهيزات، كما ستشمل المسائل العملية والتقنية والقوة البشرية والمتطلبات التدريبية¹.

لكن الرئيس بكارتر أعلن في حديث إذاعي في 24 أكتوبر أنه وفقاً لتأكيدات وزير الدفاع براون للكونجرس عام 1978 "فإننا لن نوافق على توفير قدرات هجومية للطائرات التي قد تستخدم ضد إسرائيل، وهي القدرات التي من بينها كما هو واضح حاملات القنابل".

رداً على ذلك أصدر السفير السعودي، الهجلان، بياناً في 30 أكتوبر، قال فيه أن رفض الرئيس كارتر النظر في طلب حكومته للتجهيزات المتعلقة بطائرات (إف - 15)، جاء "كمفاجأة للسعودية، لا سيما وأنه جاء في وقت كان الموضوع فيه محل دراسة ونوقش بين الحكومتين بشكل إيجابي وبناء". وأضاف البيان أن السعودية ستنتظر إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية من أجل أن ترى ماذا سيكون الموقف النهائي للحكومة الأمريكية بهذا الشأن؛ فإذا كان القرار سلبياً "فإن المملكة العربية السعودية ستأخذ بعين الاعتبار كل المصادر الممكنة الأخرى للحصول على الوسائل الضرورية للدفاع عن نفسها، فما من أحد يمتلك احتكار العلاقات والصداقة مع المملكة العربية السعودية".

وبعد انتخابات نوفمبر، وافقت إدارة كارتر على تقديم خزانات وقود معدلة وصواريخ جو - جو (AIM-9L Sidewinder) إلى السعوديين، كما أصدرت قراراً غير نهائي ببيع طائرات (الأواكس) إليهم. ووفقاً لخطاب كتبه وزير الدفاع جورج براون ووزير الخارجية "مسكي" - ونشر في 20 أبريل 1980 - اتصلت إدارة كارتر - أثناء أسابيعها الأخيرة في البيت الأبيض - بالفريق الانتقالي لريجان واقترحت إصدار إعلان مشترك بشأن تجهيزات طائرات (إف - 15). إلا أنه قيل أن فريق ريجان قال أنه سيدرس الأمر بنفسه². وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" في 26 أكتوبر، أن جون وست، السفير الأمريكي في السعودية قد قام بجولة استغرقت أسبوعاً في عدة دول عربية خليجية. وبعد هذه الجولة بعث برقية إلى وزير الخارجية "مسكي" ذكر فيها أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط قد "خلقت إحساساً بخيبة الأمل واليأس في سائر أنحاء منطقة الخليج".

وقال "وست" أيضاً أن دور الولايات المتحدة كقائد، وأيضاً مصداقيتها، أصبحت "موضع تساؤل بصورة خطيرة حتى من جانب هؤلاء الزعماء الذين ظلوا حتى الآن أقوى حلفائنا وأصدقائنا"³. ومع تغير الإدارة الأمريكية في يناير 1981، أعرب ولي العهد الأمير فهد عن أمله في أن تحدث إدارة الرئيس ريجان تغييرات إيجابية في وضع الشرق الأوسط⁴.

¹ New York Times, Oct.23,1980 ...

² ... New York Times, Apr.22,1981

³ ... New York Times, Oct.26,1980

⁴ أقرأ - الرياض - 22 يناير 1981 - وأعلن فهد أيضاً توقعه بأن تطرح المجموعة الأوربية مبادرة جديدة للسلام في الشرق الأوسط.

واستعرض وزير الإعلام السعودي، محمد عبده يماني، العلاقات الأمريكية - السعودية في حديث مع هيئة الإذاعة الأمريكية في 2 فبراير. فقال أنه أصبح ضرورياً اتخاذ نظرة جديدة للوضع في الشرق الأوسط ككل في ضوء حقيقة أن اتفاقية كامب ديفيد لن تحقق سلاماً عادلاً وشاملاً في المنطقة. ودعا إلى وضع حقوق الفلسطينيين في الاعتبار وأن يُسمح لهم بالمشاركة في المفاوضات لأنهم يمثلون جوهر القضية. وشجب يماني الغزو السوفيتي لأفغانستان وقال أن بلاده لا يجب أن تتجاهل التهديد السوفيتي الخطير للمنطقة؛ لكنه أكد - مع ذلك - أن سياسة السعودية لن تسمح بإقامة قواعد أجنبية على أراضيها. وأن الولايات المتحدة يجب أن تمد المملكة بالأسلحة والتجهيزات الضرورية لتكون قوية في وجه التهديد السوفيتي، ولكي "تمكننا بعد ذلك من الدفاع عن المنطقة والدفاع عن أنفسنا".

وقال أن السعودية تحتاج إلى تجهيزات متعلقة بطائرات (إف - 15) وأسلحة أخرى للدفاع، بسبب "اتساع مساحتها وبعد مسافاتهما، فليست لدينا نوايا عدوانية ضد أي أحد"¹.

وذكر ويليام دايس المتحدث باسم وزارة الخارجية في 23 فبراير أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد عكست الأولويات في الشرق الأوسط: فستكون الأولوية الرئيسية لتقوية الوضع المتدهور للغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي في المنطقة، بدلاً من مواصلة الإلحاح من أجل حل لمأزق المفاوضات المصرية - الإسرائيلية حول الحكم الذاتي الفلسطيني². وقد احتلت هذه الأولوية مكانة بارزة بالزيارة التي قام بها إلى الشرق الأوسط وزير الخارجية الأمريكي ألكسندر هيج وقد بدأت جولة "هيج" في 4 أبريل وشملت جولته الشرق أوسطية زيارة كل من مصر وإسرائيل والأردن والسعودية.

وقيل أن جولته كانت محاولة قوبلت بإصرار عربي معاكس متعمد على أن الاستقرار الإقليمي يعتمد إلى حد كبير على حل الصراع العربي - الإسرائيلي، وبخاصة القضية الفلسطينية.

هذا الإصرار الأمريكي على أولوية الإستراتيجية الدولية على القضايا السياسية الإقليمية عميقة الجذور أثار رد فعل مختلف من زعماء الشرق الأوسط. فالتقاش بين المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين بصدد "الخيارات" الأردنية، وحتى السعودية، في الشرق الأوسط بدت ضرباً من التمنيات لأن مثل هذه الخيارات كانت مرفوضة رفضاً باتاً من الحكومتين الأردنية والسعودية.

وكرر كل من الملك حسين والقيادة السعودية رأيها بأن الخيار الوحيد هو الخيار الفلسطيني، وأن الأداة الموصلة له هي منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن مفهوم الوجود الأمريكي في الخليج كان مرفوضاً لأن مثل هذه الوجود قد يحرض على الاختراق السوفيتي للمنطقة، في حين أن الهدف هو الوقاية من مثل هذا الاختراق. وألمحت تصريحات القادة السعوديين إلى أن المهمة الرئيسية لوزير الخارجية "هيج" يجب أن تكون إعادة تأكيد إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة كشريك، في أعقاب التطورات التي جرت في إيران وأفغانستان.

وواجهت العلاقة الأمريكية - السعودية اختياراً إزاء بيع التجهيزات المتعلقة بطائرات (إف - 15) وطائرات (الأواكس) إلى المملكة. فالسعوديون

1 ABC, Good Morning America, Feb.2,1981 ...

2 ... New York Times, Feb.24,1981

ينظرون إلى هذه الصفقة باعتبارها تمثل الوسيلة الأكثر فعالية لتحسين دفاعهم الجوي ومراقبتهم لحقوقهم ومنشأتهم النفطية المنتشرة بصورة واسعة. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في 6 مارس، أن الإدارة الأمريكية ستخطر الكونجرس بعد فترة وجيزة نيّتها بيع خزانات وقود مطابقة وصواريخ جو - جو من طراز GL Sidewinder Aim - إلى السعودية. في أعقاب ذلك أعلن البيت الأبيض في 21 أبريل أن الرئيس ريجان قرر بيع 5 طائرات أواكس و 7 طائرات تتزود بالوقود في الجو من طراز (KC- 135)، بالإضافة إلى خزانات الوقود المطابقة والصواريخ جو - جو، على أساس أن "الولايات المتحدة باسم البيت الأبيض، أن الرئيس ريجان قد اتخذ قراره لأنه "يعتقد أن هذه الخطوة ضرورية لحماية مصالحنا في المنطقة، وبسبب التدهور الخطير عبر السنة الأخيرة أو ما يقرب منها في الشروط الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي، والتهديدات المتنامية هناك لأصدقائنا من السوفيت ومن ضغوط أخرى"¹. وتعكس تصريحات المتحدثين الرسميين السعوديين حيرة تجاه طبيعة التعهدات الأمريكية فيما يتعلق بأمن المملكة وحكامها. فقد أشارت التصريحات الأمريكية إلى ظهور مدرستين للتفكير . الأولى: مدرسة "فعالة" تحبذ التدخل العسكري سواء لدعم النظم الصديقة أو لتأمين حرية الوصول إلى إمدادات النفط. وهذه المدرسة تدعو من أجل تطوير إستراتيجية شاملة للتعامل مع التدخل السوفيتي في إمدادات النفط. وهذه المدرسة تدعو من أجل تطوير إستراتيجية شاملة للتعامل مع التدخل السوفيتي في إمدادات النفط، بالإضافة إلى المزيد من حالات الطوارئ المحدودة التي قد تكون لها تأثيرات محتملة غير متجانسة على تعطيل إنتاج النفط وتعطيل تسليمه للبلدان المستهلكة. أما المدرسة الثانية فهي مدرسة "حذرة" تحبذ وجوداً أمريكياً "عبر الأفق" يكون قادراً على الرد بسرعة على طلبات المساعدة من الحكومات الصديقة، لكن على أن يكون على مسافة كافية لتبديد صورة الارتباط السافر للسعودية والدول الصديقة الأخرى به. هذه المدرسة الثانية تبدو وقد وضعت في الاعتبار أخطار المواجهة بين القوى العظمى والضرر المحتمل على المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الأمريكية على المدى البعيد إذا ما تم اتخاذ مظهر استفزازي، وتستثنى هذه المدرسة من هذا التحفظ طلب إحدى حكومات المنطقة وجود أمريكا بها، فمثل هذا الطلب يجب وضعه في الاعتبار.

تبعات للولايات المتحدة

القضايا الإقليمية ذات الأهمية للعلاقات الأمريكية السعودية

دخل العالم، عبر السنوات العديدة الماضية، عهد الأمان بالنسبة للطاقة، ونجم عن ذلك أن الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج الفارسي أخذت أبعاداً جديدة. فمعظم الدول تقيم نموها الاقتصادي وتحسين مستوياتها المعيشية على موارد محدودة ومتناقصة من الوقود المستخرج من باطن الأرض، وتتمركز 58% من الاحتياطات النفطية المؤكدة في

¹ ... New York Times, 22, 1981

منطقة الخليج التي تعد واحدة من أكثر المناطق حساسية وتفجراً من الناحية السياسية في العالم.

ومن المعقول افتراض أن الطلب العالمي على الطاقة سيستمر في الارتفاع رغم التغيرات الكبرى في الأنماط الاجتماعية. ومثل هذا الطلب ستميله الزيادات في عدد السكان والحاجة إلى نمو اقتصادي متواضع على الأقل. ومن المؤشرات الحالية أن الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج تبدو - رغم التوقعات المبكرة - قريبة من قدراتها القصوى على الإنتاج، وفي نفس الوقت؛ حذر منتجو النفط الخليجيون من أنهم سينظمون معدلات إنتاجهم بعناية أكبر من أجل تجنب مشكلات الثروة الخارجية عن نطاق السيطرة التي أصابت إيران. وهناك دعوات لمراجعة مستويات الإنتاج للحفاظ على التوافق بين الصادرات والعوائد من ناحية والاحتياجات المحلية من ناحية أخرى. ويمكن لهذا أن يفرض تساؤلات حول أمن الإمدادات النفطية لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة، ناهيك عن الوضع المزعزع للدول النامية غير المنتجة للنفط.

ويبدو في الوقت الراهن - على الأقل - أن السعودية راغبة في انتهاز نظرة بعيدة لمصلحتها الذاتية من أجل تثبيت الاستقرار في النظام الاقتصادي العالمي ونظام الطاقة العالمي. لكن لا بد من الاعتراف بأن الدول الصناعية تعتمد على وقود يوجد خارج سيطرتها، على أنه سلاح سياسي مشروع. ورغم التحذيرات المستمرة، فإن الدول الغربية واصلت تأجيل مشروعات الطاقة الكبرى - بما في ذلك الطاقة النووية أو الفحم أو استكشاف مصادر غير تقليدية للنفط الخام - وأن هذا التأجيل راجع إلى حد كبير إلى مخاوف بيئية أو شكوك حول مستقبل موازين العرض والطلب على الطاقة. كما أن العديد من هذه المشروعات يتطلب وقتاً طويلاً.

ومنذ عام 1978 أسفرت مشكلات التنمية الاقتصادية والتحديث، والاندماج الوطني، والشرعية السياسية عن اضطرابات عنيفة في العديد من الدول القريبة جغرافياً من السعودية: ثورة إسلامية في إيران، وحكومة من الإيديولوجيين الماركسيين في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وحكومة ذات توجه إسلامي في باكستان، وحكومة يهيمن عليها السوفيت في أفغانستان تدعمها قوة الغزو السوفيتي، وصراع بين العراق وإيران. ويوحى سير الأحداث في منطقة الخليج منذ عام 1978 أن مبدأ نيكسون - الذي كان يعول في الحقبة الماضية على أطراف إقليمية لحماية المصالح الأمريكية في الخليج - يستند إلى أسس مزعزعة. فقد جاء سقوط شاه إيران وانهار المؤسسة العسكرية الإيرانية ليجرد إيران من دورها كشرطي للخليج. وفيما يتعلق بالدول العربية الخليجية، ومن بينها السعودية، فإن الفجوة بين المقومات الدفاعية الموجودة ومستويات القوة القائمة من ناحية، والقدرات العسكرية الفعالة من ناحية أخرى، تظل واسعة للغاية رغم الإنفاق الدفاعي الضخم وعمليات النقل الواسعة للأسلحة إلى هذه الدول. ويظل الاستقرار السياسي داخل دول الخليج ضعيفاً. كما أن تعاضد القوة السوفيتية والألمانية الشرقية والكونية بالأسلحة والاتصالات والتسهيلات والمستشارين في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وإثيوبيا؛ ظل مصدر قلق لمخططي الدفاع الأمريكيين لسنوات عديدة. وضاعف الغزو السوفيتي لأفغانستان من الإدراك العام بعدم كفاية القوات الأمريكية المتاحة للرد على أية مواجهة محتملة في منطقة الخليج، كما أظهر الغياب العام لمساندة الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة.

كما أن الضعف النسبي لقدرة الولايات المتحدة على وضع قوة أمريكية في المنطقة جاء مصحوباً بضعف واضح لمخابراتها وافتقار صناع السياسة الأمريكيين إلى تقييم متكامل لديناميات تلك المجتمعات الخليجية التي تجتاز تغيراً سريعاً. وأدى هذا النقص المخبراتي إلى إخفاقات في التنبؤ، والاستعداد، لتطورات سياسية حدثت في المنطقة وكان يمكن التأثير فيها بنحو مختلف. فكثيراً ما كانت النظرة إلى المنطقة مبنية على نماذج سياسية واقتصادية مستقاة من الخبرة الغربية، وحال ذلك دون فهم التطورات المحتملة داخل دول المنطقة وفيما بينها. وضاعف من ذلك نقص المعلومات عن النزعات الدينية بها والإعجاب الشعبي بهذه أو تلك من شتى الجماعات المتنافسة على السلطة.

وقد أفرزت التوترات الملازمة لعملية التحديث بعض الجماعات المتعاطفة إيديولوجياً مع الولايات المتحدة. لكن السياسة الأمريكية - في حالة السعودية - بدت في الأعوام الأخيرة مثيرة للشكوك حول قدرة أو استعداد واشنطن لمساعدتها، سياسياً أو عسكرياً ، بطريقة شاملة وجديرة بالثقة. فمن وجهة نظر السعوديين كانت الإشارات التي يتلقونها من واشنطن متضاربة ومزعجة ومشوشة أحياناً.

المصالح الأمريكية السعودية

تعتبر الحكومتان أن الحفاظ على العلاقة الأمريكية - السعودية، وتعزيزها، يوفران الأساس لحل القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية وقضايا الطاقة التي تواجه الولايات المتحدة والسعودية. وخضعت هذه العلاقة - منذ عام 1978 - لتغير هام في ضوء التطورات الإقليمية وردود الفعل السياسية للدولتين إزاءها.

وفي ظل التسليم بأن السعودية ستستمر مهمة للولايات المتحدة، نشأ عدد من المصالح المشتركة تتجه إلى تعزيز هذه العلاقة:

- صيانة سلامة أراضي المملكة تحت حكم أسرة آل سعود.
- حفظ أمن واستقرار الخليج الفارسي ومنطقة البحر الأحمر.
- منع القوى الخارجية، وبخاصة الاتحاد السوفيتي، من إقامة وجود سياسي وعسكري مهيم في هذه المنطقة.
- إحراز السعودية نظاماً دفاعياً جديراً بالثقة، وقدرة ردع ضد التهديدات المحتملة من الدول الإقليمية.
- المحافظة على العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والسعودية، وتقويتها، واستمرار حرية الوصول إلى الأسواق الخاصة بكل منهما سواء للتجارة أو الاستثمار.
- نجاح السعودية في دفع مداوات منظمة الأوبك حول أسعار النفط إلى الاعتدال، والحفاظ على مستويات الإنتاج النفطي السعودي الراهنة من أجل دعم العافية السياسية والاقتصادية للعالم الصناعي.
- التقدم نحو تسوية عربية - إسرائيلية شاملة، بما في ذلك حل القضية الفلسطينية وقضية القدس الشريفة، من أجل إزالة العقبة الرئيسية أمام العلاقات الأمريكية - العربية، ومن أجل تقليص النشاط الثوري المحتمل في منطقة الخليج.

لكن توجد هناك خلافات متعلقة بالمصالح الأمريكية والسعودية يمكن أن تؤثر على العلاقة بينهما في نهاية الأمر. وتشمل هذه الخلافات ما يلي:

رغبة بعض العناصر في السعودية في خفض إنتاج النفط إلى مستوى لا يتجاوز متطلبات ما يلزم لتلبية احتياجات المملكة، على اعتبار أن وجود النفط في باطن الأرض - بالنسبة لدولة ليس لها سوى مورد واحد للدخل - استثمار طويل الأجل أفضل من بيع النفط بدولارات تتآكل بالتضخم¹.
- الرغبة في تنوع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية السعودية مع القوى الخارجية، بما في ذلك الكتلة السوفيتية، في ضوء التصورات الراهنة القائلة بأن العلاقة الوثيقة للغاية مع الولايات المتحدة عائق من الناحية السياسية والزاوية العسكرية².
- الاختلاف على المبادرات الأمريكية تجاه تحقيق معاهدة سلام مصرية - إسرائيلية، في ظل الخطوط العريضة لاتفاقات كامب ديفيد التي تمت تحت رعاية إدارة كارتر، وما تلا ذلك من مساندة سعودية لفرض العزلة على نظام الرئيس المصري السادات من جانب أغلبية الدول العربية.
- الخلافات المتعلقة بإقامة، أو استخدام، القوات الأمريكية لتسهيلات على الأراضي السعودية³.

تساؤلات عن الأمن

ينظر المسؤولون السعوديون إلى الولايات المتحدة على أنها عاجزة، أو غير مستعدة، للرد على التحركات السوفيتية في أفريقيا أو في الشرق الأوسط، ويستشهدون كدليل على ذلك بالرفض الأمريكي لمساندة حلفائها الإقليميين، على النحو الذي ظهر من حظر بيع الأسلحة الأمريكية لتركيا وباكستان، والتخلف عن تقديم مساندة قوية لشاه إيران، وهو الأمر الذي يروون أنه جعل هزيمة الشاه محتومة. هذه التصورات السعودية عن التفوق السوفيتي في القرن الأفريقي وجنوب شبه الجزيرة العربية وأفغانستان، مقترنة مع زعزعة الاستقرار الإقليمي التي أعقبت الثورة الإيرانية؛ يمكن أن تغري صناع القرار السعوديين بإعادة توجه سياساتهم الخارجية من أجل تأمين أمنهم الداخلي وبقاء آل سعود في غياب مظاهر تعهد أمريكي جدير بالثقة لحمايتهم.

ومع ذلك؛ فإن مسألة الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في منطقة الخليج أو بالقرب منها، تبقى مسألة حساسة. فالتهديدات التي أطلقها وزير الخارجية الأسبق هنري كسينجر ووزير الدفاع جيمس شليزنجر في منتصف السبعينات بالتدخل في المنطقة؛ تبدو تهديدات جوفاء. وقد سببت رد فعل

¹ لكن معضلة الأمن الخارجي والاعتماد على دعم الولايات المتحدة واستقرار البلدان الغربية، تطلبت بدورها أن يحافظ السعوديون على مستوى عالٍ لإنتاج النفط وعوائده. ويجد السعوديون أنهم لا يمكنهم الخلاص من هذه المعضلة ما لم يكبح الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، الطلب على النفط.

² تحدث مستشار الأمن القومي، بريجنسكي، خلال خطاب له أمام جمعية السياسة الخارجية في ديسمبر 1978 عن "قوس الأزمة" الذي يمتد "على طول شاطئ المحيط الهندي ويضم هياكل سياسية واجتماعية هشة في منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا يهددها بالتفتت مع أعدائنا". والنتيجة الأساسية لذلك - في رأيه - ليست تحول هذه البلدان إلى دول شيوعية، وإنما أن تكون مرغمة على الابتعاد من صداقتها التقليدية مع الولايات المتحدة والانتقال إلى موقف محايد أو حتى إلى الصداقة مع الاتحاد السوفيتي.

³ من وجهة نظر السعودية؛ ليس من الحكمة دعوة قوة خارجية لوضع قوات قتالية في المملكة لأن ذلك سيكون مستفراً جداً للشعور القومي العربي وسيعرقل رغبة السعودية في إقامة علاقات سلسة مع الدول العربية الأخرى.

عكسي بين الدول الخليجية. فقد رفضت الدول العربية الخليجية، في 1979، اقتراحاً عمانياً بدعوة قوات غربية للمشاركة في تدابير الأمن لممرات العبور البحرية، ومن بينها مضيق هرمز. ولذلك؛ فإنه من الصعوبة بمكان ترجمة الحاجة إلى شكل للوجود الأمريكي في المنطقة إلى شروط أساسية للقوة، بسبب الحقائق السياسية والعسكرية للمنطقة. وإذا كانت إدارة كارتر قد أصدرت أوامرها بإنشاء قوة الانتشار السريع من أجل توفير قدرة فعالة للولايات المتحدة على التدخل عسكرياً في حالات الطوارئ المختلفة - في أي مكان في العالم، فإن الاحتمالات ليست كبيرة في أن تكون الولايات المتحدة قادرة على إقامة وجود عسكري أمريكي ذي مغزى في أي من الدول الخليجية - ربما باستثناء عمان - خلال فترات التوتر العادية، وذلك نظراً لحساسيات هذه الدول المحلية وخوفها من أن تتهم بأنها أدوات للإمبريالية الغربية.

وقد رفض السعوديون، وزعماء الخليج الآخرون، السماح بإقامة وجود عسكري لأن قوة خارجية في الخليج. وعلى ما يبدو أن القوات البرية والتكتيكية الأمريكية لن تكون موضع ترحيب هناك إلا في حالة تعرض هذه المنطقة لتهديد كبير، ربما يشمل تورطاً سوفيتياً مباشراً أو غير مباشر. فإذا ما نشبت أزمة؛ فإن الوجود البحري الأمريكي المتزايد في المحيط الهندي سيمكن الولايات المتحدة من أن تنتشر قوات جوية وبرمائية محدودة ضد الأعداء الإقليميين، وسيمكنها - خلال مواجهة كبرى تشمل الاتحاد السوفيتي - من أن تقيم رأس جسر لقواتها وأن تحمي المنشآت الحيوية إلى حين وصول قوات برية وتكتيكية أمريكية .

ويثير هذا تساؤلات عن التناوبات بين الأساطيل الأمريكية، والمنهكة الموجودة في المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي، لفترات من الوقت من أجل وجود أكبر في الخليج الفارسي والمحيط الهندي. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن العوامل الجغرافية والافتقار إلى البنية الأساسية في المحيط الهندي ستجعل مهمة المساندة هنا أصعب مما هي عليه في منطقة المحيط الأطلنطي/ البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الهادي. فأقرب قاعدة - ديجوجارسيا - تقع على بعد أكبر من 2000 ميل بحري من مضيق هرمز. ويثير التخطيط لمواجهة حالات طوارئ محتملة تساؤلات عن العمليات المعاونة، مثل الرقابة الجوية، والجسر الجوي، والمعاونة اللوجستية - بما في ذلك عمليات الإصلاح، والصيانة، وإعادة الإمداد والتموين، والاتصالات، والمخابرات.

فهل هناك احتمالات لإقامة ترتيبات أمنية جديدة في الخليج بعد أن انتهت سياسة "الدعامتين التوأم" التي قام عليها مبدأ نيكسون؟ إن التخطيط لصياغة ترتيبات جديدة يطرح عدداً من المشاكل: - مشاكل الأمن الخاصة بحماية حقول النفط ومحطات الشحن وممرات عبور النفط.

- تزايد فرص الاتحاد السوفيتي للتأثير في الأحداث في منطقة الخليج - المشاكل المتعلقة بمنع عمليات التخريب والإرهاب والاستعداد للرد عليها بفاعلية.

- الاضطرابات الإقليمية والداخلية، بما في ذلك إعاقة إمدادات النفط من خلال عمليات ضاربة تقوم بها حركات دينية أو قومية.

- احتمال توليد التدخل العسكري الأمريكي لعنف مناهض للنشاطات الأمريكية في دول المنطقة وإثارة زعزعة الاستقرار الداخلي بها.

- التوترات أو الصراعات الساخرة بين الدول الخليجية المنتجة للنفط.
- المشاكل المتعلقة بالحفاظ على دعم أمني قوى وواضح لأوروبا الغربية واليابان في مواجهة الخلافات على قضايا الطاقة.
- استخدام تسعير النفط، أو الحظر النفطي، كسلاح سياسي.
- معارضة السعودية أن يحدد دورها على أنها الدعامة المتبقية من سياسة "الدعامتين التوأم" الأمريكية.
- خوف المسؤولين السعوديين من احتمال تآكل وضعهم الدبلوماسي والإستراتيجي نتيجة لأحداث خارجة عن سيطرتهم.
- القيود الواضحة على القدرة الأمريكية للتأثير على الأحداث في الاتجاهات المرغوب فيها.

استنتاجات

- في تقييم أهمية السعودية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج، تبرز استنتاجات خاصة بالعلاقة الأمريكية - السعودية ناجمة عن التطورات التي وقعت عبر السنوات الثلاث الماضية:
- (1) قد تتسبب الضغوط المحلية في السعودية من أجل انتهاج سياسة أكثر تقييداً لإنتاج النفط، في تعقيد العلاقات الاقتصادية الأمريكية - السعودية خلال المدى المتوسط أو البعيد.
 - (2) سيتسبب القلق السعودي إزاء القضية الفلسطينية والقدس العربي في تعقيد العلاقة الأمريكية - السعودية إذا لم تمارس الولايات المتحدة ضغطاً واضحاً على إسرائيل لحملها على الاعتدال في موقفه.
 - (3) سيزداد توثق العلاقات إذا نظرت الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بحساسية أكبر إلى الوضع السياسي الدقيق للسعودية في منطقة الشرق الأوسط.
 - (4) ليس هناك ضمان لأن تواصل أسرة آل سعود السيطرة على عملية التحديث بما تنطوي عليه من مخاطر، والسيطرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المملكة، رغم أنه لا يجب التهوين من شأن قوة نظام آل سعود في المدى القصير.
 - (5) يبدو أن الانقسامات القائمة داخل آل سعود تشير إلى ضرورة تقييم "العلاقة الخاصة" الأمريكية - السعودية كلما حدث تعاقب على الحكم في القيادة السعودية.
 - (6) يهدد التنسيق والتكامل بين الأولويات المتضاربة والمشكلات المستمرة لسياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط، بتعقيد العلاقات الأمريكية - السعودية.
 - (7) ينظر السعوديون إلى العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة على أنها محك اختبار أساسي لإمكانية التعويل على الولايات المتحدة والتزامها السياسي حيال المملكة.